السياسة الفلسطينية

السنة السادسة - العدد الواحد والعشرون - شتاء ١٩٩٩

مقالات

مدى تطبيق القانون الدولي الانساني على الاراضي المحتلة عند إعلان الدولة — ابراهيم شعبان

الترابط بين قيام الدولة الفلسطينية وأمن اسرائيل — ممدوح نوفل

المستلزمات الاقتصادية لاعلان الدولة الفلسطينية — حازم الشنار

مذكرة واي ريفر: إلى أين؟ — خليل الشقاقي

الملف: تبعات إعلان دولة فلسطينية

أحمد مبارك الخالدي، تيسير خالد، حسن عصفور، صخر حبش، عبد الله أبو عيد، نهاد الشيخ خليل

مقابلات

اسماعيل أبو شنب، أحمد قريع "أبو العلاء"، عباس زكي

لقاءات:

مع حسن عصفور حول " مذكرة واي ريفر"

تقارير، مراجعات، قضايا إسرائيلية، وثائق

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
Center for Palestine Research and Studies (CPRS)

تأسس مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في العام ١٩٨٧ كمؤسسة مستقلة للبحث العلمي والأكاديمي والتحليل السياسي . يقوم المركز بدراسة المتغيرات والتطورات المحلية والاقليمية والعالمية ومدى تأثيرها على عملية بناء الكيان الوطني الفلسطيني .

ولتحقيق أهدافه، يشجع المركز البحث في دوائر اهتمامه المتمثلة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية والاستراتيجية . ويوفر المركز المكان والارضية المناسبة لالتقاء العلماء والباحثين الفلسطينيين في جو من الحرية الأكاديمية التامة . ولذلك فهو يفتح أبوابه أمام جميع العلماء والباحثين والخبراء الفلسطينيين .

لا يتبنى المركز مواقف سياسية معلنة أو غير معلنة، وتقوم سياسته على نشر وتعميم كل ما يصدر عنه من أعمال .

يصدر المركز دورية **السياسة الفلسطينية** وهي فصلية سياسية علمية محكمة تهتم بشؤون السياسة الفلسطينية المختلفة. تسعى المجلة لان تكون منبراً حراً للحوار والنقاش حول شؤون السياسة الفلسطينية. وتعمل على المساهمة في عملية البناء الوطني الفلسطيني من خلال وقوفها بكل قوة مع التعددية الفكرية والسياسية وعدم تبنيها اي مواقف سياسية مسبقة من قضايا الساعة الفلسطينية، وتهتم المجلة بشكل خاص بتحديد ووصف وتحليل التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني وتحديد البدائل والخيارات المتاحة امام صانع القرار الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

جامعة بيرزيت
المكتبة
21 MAR 1999
BIRZEIT UNIVERSITY

السياسة الفلسطينية

دورية سياسية علمية محكمة تهتم بشؤون السياسة الفلسطينية

السنة السادسة • العدد الواحد والعشرون • شتاء ١٩٩٩

هيئة التحرير

خليل الشقاقي — جميل هلال
محمد فياض صلاحات — عائشة مصطفى احمد
طاهر تيسير المصري — دينا جبر

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
ص.ب ١٣٢ نابلس، فلسطين- ت: ٢٣٨٠٣٨٣ (٠٩) فاكس: ٢٣٨٠٣٨٤ (٠٩)

Digitized by Birzeit University Library

إن الاسهامات الواردة هنا تعبر عن آراء كاتبيها ولا تعبر بالضرورة
عن رأي "السياسة الفلسطينية" أو آراء مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

جميع الحقوق محفوظة

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
Center for Palestine Research and Studies (CPRS)

Digitized by Birzeit University Library

المحتويات

مقالات

مدى تطبيق القانون الدولي الانساني على الاراضي المحتلة عند إعلان الدولة	إبراهيم شعبان	٦
الترابط بين قيام الدولة الفلسطينية وأمن اسرائيل	ممدوح نوفل	٢٢
المستلزمات الاقتصادية لاعلان الدولة الفلسطينية	حازم الشنار	٣٦
مذكرة واي ريفر: إلى أين؟	خليل الشقاقي	٥٢

الملف: تبعات إعلان دولة فلسطينية

اعلان الدولة وبسط السيادة الفلسطينية	أحمد مبارك الخالدي	٥٦
نهاية المرحلة الانتقالية واستحقاق إعلان السيادة	تيسير خالد	٦٤
اعلان الدولة الفلسطينية	حسن عصفور	٧٠
عشرة حقائق حول تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة	صخر حبش	٧٦
الدولة الفلسطينية بين النظرية والواقع	عبد الله أبو عيد	٨١
احتمالات الاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة	نهاد الشيخ خليل	٨٨

مقابلات

اسماعيل أبو شنب، عضو القيادة السياسية لحركة "حماس"	٩٧
أحمد قريع، "أبو العلاء"، رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني	١٠١
عباس زكي، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني وعضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"	١٠٥

لقاءات

مذكرة واي ريفر	حسن عصفور	١٠٩

Digitized by Birzeit University Library

المحتويات

تقارير

تقرير الموقف في فلسطين	طاهر المصري	١١٥
اعلان قيام وتجسيد الدولة المستقلة: مواقف قوى وأحزاب وشخصيات فلسطينية	زياد عثمان	١٢٥
سلوكيات الاستهلاك والانفاق للاسر الفلسطينية: نتائج التقرير النهائي لمستويات المعيشة لعام ١٩٩٧	يوسف داود	١٣٨

قضايا إسرائيلية

	محمد صلاحات	١٤٩

تلخيص كتاب

الخطة الشاملة لاسرائيل في سنوات الالفين "اسرائيل ٢٠٢٠"	حسين ياسين	١٥٨

مراجعات

الخطاب السياسي المبتور ودراسات اخرى	محمد صلاحات	١٧٦

مؤتمرات وندوات

مؤتمر حول الاقتصاد الفلسطيني: نظام حر أم اقتصاد موجه؟	أحمد ربايعه	١٨١
تقارير موجزة	دينا جبر	١٨٨

وثائق

مذكرة اتفاق واي ريفر		٢٠٦

Digitized by Birzeit University Library

في هذا العدد

كرست **السياسة الفلسطينية** هذا العدد للحديث عن امكانية اعلان الدولة الفلسطينية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وعن مذكرة اتفاق واي ريفر وأثرها على العملية السياسية الجارية. ففي هذا العدد أربع مقالات تناولت هذين الموضوعين: أولها للاستاذ ابراهيم شعبان "مدى تطبيق القانون الدولي الانساني على الأراضي المحتلة عند إعلان الدولة"، وثانيها لممدوح نوفل "الترابط بين قيام الدولة الفلسطينية وأمن اسرائيل"، وثالثها للدكتور حازم الشنار بعنوان "المستلزمات الاقتصادية لاعلان الدولة الفلسطينية"، أما المقال الرابع فهو للدكتور خليل الشقاقي ويتحدث عن "مذكرة واي ريفر: إلى أين؟"، وتحت نفس الموضوع كان **للسياسة الفلسطينية** لقاء مع الوزير حسن عصفور حول مذكرة اتفاق واي ريفر.

بالاضافة إلى الوثائق والقضايا الاسرائيلية والموجزات والتقارير، هناك ملف العدد الذي تناول ستة أراء لشخصيات أكاديمية وسياسية فلسطينية حول موضوع "تبعات إعلان دولة فلسطينية".

وحول الأوضاع السياسية الراهنة على الساحة الفلسطينية كان **للسياسة الفلسطينية** ثلاثة حوارات مع كل من السيد أحمد قريع "أبو العلاء" رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، والسيد اسماعيل أبو شنب عضو القيادة السياسية لحركة المقاومة الاسلامية "حماس"، والأخ عباس زكي عضو المجلس التشريعي الفلسطيني وعضو اللجنة المركزية لحركة "فتح".

هيئة التحرير

Digitized by Birzeit University Library

مدى تطبيق القانون الدولي الانساني على الأراضي المحتلة عند إعلان الدولة

إبراهيم شعبان*

وقعت الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي بعد حرب حزيران لعام ١٩٦٧، وعلى الفور بدأ الحاكم العسكري العام آنذاك بإصدار أوامره العسكرية، وما زال [١]، وبذا أصبح لزاما تطبيق القانون الدولي للاحتلال الحربي عليها.

وقرر حاييم هرتصوغ في المنشور رقم ٢ "منشور بشأن أنظمة السلطة والقضاء" في المادة ٣ (أ) أن "كل صلاحية من صلاحيات الحكم والتشريع، التعيين والإدارة بما يتعلق بالمنطقة (الضفة الغربية) أو بسكانها تحول منذ الآن إلى قائد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي في منطقة الضفة الغربية وتمارس من قبله أو من قبل من يعينه لذلك أو من يعمل بالنيابة عنه" [٢].

ويبدو أن القائد الاسرائيلي للضفة الغربية رغب في التقيد - ولو شكلياً - بقواعد قانون الاحتلال الحربي، فنص في المادة ٣٥ من "أمر بشأن تعليمات الأمن" على "يترتب على المحكمة العسكرية ومديريتها تطبيق أحكام معاهدة جنيف المؤرخة في ١٢ آب ١٩٤٩ بخصوص حماية المدنيين أثناء أيام الحرب بصدد كل ما يتعلق بالاجراءات القضائية. وإذا وجد تناقض بين هذا الأمر وبين المعاهدة المذكورة فتكون الأفضلية لأحكام المعاهدة" [٣].

*إبراهيم شعبان: محاضر في كلية الحقوق الفلسطينية، في جامعة القدس.

Digitized by Birzeit University Library

إلزامية القانون الدولي الانساني للاحتلال الاسرائيلي

عاد القائد الاسرائيلي للضفة الغربية إلى التراجع عن المادة ٣٥ من "الأمر الخاص بتعليمات الأمن" وألغاها، وبذا ألغى أي وجود قانوني لاتفاقية جنيف الرابعة رغم أن هذا التواجد كان حذراً ومحدداً، فهو قد تعلق بالاجراءات القضائية أمام المحاكم العسكرية، كما أنه لم يربط بحقوق الانسان والحريات الأساسية الواردة في الاتفاقية، وبذا أصبحت إتفاقية جنيف الرابعة أثراً بعد عين وفق رؤية القائد الاسرائيلي للضفة الغربية [٤].

بعد هذا الخطأ دأبت اسرائيل على إنكار صلاحية تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة، وإمعاناً في هذا الإنكار ادعت أنها تطبق اتفاقية جنيف الرابعة من ناحية عملية De facto وليس من ناحية قانونية رسمية De Jure [٥] واستمر هذا الموقف الى هذه الأيام.

تتخوف اسرائيل من الاعتراف بصلاحية تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة وبخاصة من ناحية قانونية، وقد أتت بحجج كثيرة لنفي هذه الصلاحية منها إنكار أو فراغ السيادة التي قال بها الفقيه الاسرائيلي يهودا بلوم [٦]. ومنها أن الأردن كان صاحب وصاية على الضفة الغربية وأن الاحتلال الاسرائيلي هو عمل مشروع في إطار الدفاع عن النفس وهو عمل قانوني، لذا فلا صلاحية لتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة من ناحية قانونية بل من ناحية عملية [٧].

والخوض في جدل فقهي مع الحجج الاسرائيلية حول عدم تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة ليس مكانه هذه الورقة، إلا أن من الأمور المجمع عليها دولياً أن اسرائيل ملزمة بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة سواء أكان على إطار مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة. وكان آخرها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الداعي لايجاد آلية إلزامية لتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة والموجه إلى الاتحاد السويسري بصفته الأمين على اتفاقيات جنيف الأربعة [٨].

والأدّل من ذلك كله نص المادة الأولى من اتفاقية جنيف الرابعة والتي تقرر "يتعهد الأطراف السامون المتعاقدون باحترام وضمان احترام أحكام هذه الاتفاقية في جميع الأحوال" وكذلك نص المادة الثانية التي تقرر "... تطبق هذه الاتفاقية في جميع حالات إعلان الحرب أو في حالة أي اشتباك مسلح آخر يمكن أن ينشب بين طرفين أو أكثر من الأطراف السامين المتعاقدين حتى إذا لم يكن أحد الأطراف قد اعترف بحالة قيام الحرب.

Digitized by Birzeit University Library

وتطبق الاتفاقية أيضاً في جميع حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي لأراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة حتى إذا كان هذا الاحتلال لا يواجه مقاومة مسلحة ... [٩]".

ومن الواضح أن القانون الدولي الانساني لا يفرق بين احتلال واحتلال، كما أنه لا يعرف اصطلاحات "احتلال ليبرالي" و "احتلال قهري"، بل إن اتفاقية جنيف الرابعة أرادت سّد كل المنافذ والثغرات للتهرب من تطبيقها، وذلك بناء على ممارسة الحرب العالمية الثانية، حتى أن المشرع الدولي نأى بنفسه عن معالجة موضوع السيادة لأنه كان يعلم مدى دقة وحساسية هذا الموضوع، وخشي لو أنه عالجها لخلق الصعاب والعقبات في سبيل تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة. وقام بدلاً من ذلك بالدعوة إلى تأييدها واحترامها في جميع الأحوال دون النظر أو التطرق لموضوع السيادة، وكانت دوافع المشرع الدولي دوافع انسانية وعملية بحيث دعمها على الاعتبارات الشكلية والقانونية، وقرر تعلية الاعتبارات الانسانية على أية اعتبارات أخرى وأسقط من حساباته كلية اعتبارات السيادة والجدل القانوني حولها. ورأى أن التركيز على هذه الاعتبارات سيضعف من تطبيقه. ولا جدل في أنه كان مهتماً بتطبيق هذه الاتفاقية تطبيقاً شاملاً دونما أي عذر أو أي انتقاص، لذا جعل من تطبيقها أمراً واجباً قانوناً بل هو التزام واقع على دولة الاحتلال، ولا تملك سلطة الاحتلال الفكاك منه تحت أية ذريعة أو سبب. أضف إلى ذلك أن المادتين الأولى والثانية عامتان بالنسبة إلى اتفاقيات جنيف الأربعة كناية عن أهميتها المطلقة، وهما واقعتان في صدد الاتفاقيات الأربعة كدليل على إلزامهما المطلق الذي لا يحده حد أو قيد سوى تأكيد إنسانية البشر ورفاهيتهم وسعادتهم.

ومن الجلّي أن المادة الأولى لا تكتفي باحترام الاتفاقية بل بضمان احترامها وإن هذا الالتزام وارد تجاه الكافة، وللتدليل على إطلاق تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة جاء اصطلاح "في جميع الأحوال" وهو نص مطلق لا يقع عليه أي استثناء، بل إن فيه إسقاطاً واضحاً لطبيعة الصراع ووجود المقاومة من عدمها وحتى ضم الأراضي المحتلة من عدمه، كل ذلك لمنع التهرب من تطبيق هذه الاتفاقية.

ويؤكد كل ذلك إجراءات صياغة المادة الأولى والثانية في مؤتمر الخبراء الحكوميين وفي مؤتمر جمعيات الصليب الأحمر الدولي التي سبقت توقيع اتفاقيات جنيف الأربعة، حيث سدت جميع الثغرات واستبعدت جميع الذرائع لعدم تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة وأحاطت إحاطة تامة بجميع أنواع المنازعات العسكرية - ما عدا الأهلية منها - لتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة مهما كان طول النزاع ومهما حدث من أعمال عدائية أو هدنة أو استسلام وغير ذلك من التسميات [١٠].

Digitized by Birzeit University Library

يبقى في هذا السياق تقرير أن اتفاقية لاهاي الرابعة لسنة ١٩٠٧ وتعليمات الحرب البرية نافذة على الأرض المحتلة لأنها أصبحت جزءاً من القانون الدولي العرفي، وقررت ذلك محاكمات نورمبورغ في عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ وبذا يجب أن تطبق وبشكل تلقائي على الأرض المحتلة [١١].

ومن نافل القول أن البروتوكول الأول الاضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب - اغسطس ١٩٤٩ والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة غير سار على الأراضي المحتلة لأن اسرائيل رفضت التوقيع والتصديق على هذا البروتوكول، علماً بأنه دخل حيز التنفيذ في الحظيرة الدولية [١٢].

وبقيت اسرائيل مصرة على رؤياها رغم الموقف الدولي الذي وصل إلى حد الاجماع على أن اسرائيل ملزمة بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة وكل القانون الدولي الانساني على الأرض المحتلة، واستمرت الرؤيا الاسرائيلية هذه أيام الإدارة المدنية وأيام الانتفاضة الفلسطينية وبعد ذلك أيام أوسلو وما تبعه.

أثر أوسلو على الاحتلال الحربي الاسرائيلي

خلا إعلان أوسلو والاتفاقيات اللاحقة له (القاهرة وواشنطن) [١٣] من أي ذكر للقانون الدولي الانساني أو التعبير القديم "قانون الحرب" أو اتفاقية لاهاي أو اتفاقيات جنيف أو بروتوكولي عام ١٩٧٧.

ورغم أن هذا الفراغ لا يغير شيئاً من الوضع القانوني لتطبيق القانون الدولي الانساني على الأراضي المحتلة، فإن الصلاحية ما زالت قائمة، لأن الاحتلال ما زال قائماً رغم خروج القوات الاسرائيلية من المدن.

ثارت المشكلة - في مدى صلاحية تطبيق القانون الدولي الانساني من عدمه على الأراضي المحتلة - بسبب اتفاق أوسلو وملاحقه، ذلك أن هذا الاتفاق قسّم الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى ثلاثة أقسام A, B, C [١٤] متباينة الاختصاصات.

أضف إلى ذلك أن هذه الاتفاقيات (أوسلو) لم تستعمل كلمة انسحاب " Withdrawal" فقط في مفرداتها بل استعملت أيضاً كلمة "Redeployment"، أي إعادة انتشار ،كما أنها نصت صراحة على أن "تستمر اسرائيل في القيام بمسؤوليات الأمن

Digitized by Birzeit University Library

الخارجي، إضافة إلى مسؤولية الأمن الشامل للاسرائيليين وذلك من أجل المحافظة على أمنهم الداخلي والنظام العام" [١٥].

وحتى يكون الأمر أكثر إيضاحاً لا بد من العودة إلى اتفاقية لاهاي الرابعة في المادة ٤٢ والتي تبين متى بدأ الاحتلال، حيث تنص على أن "تعتبر الأرض محتلة متى وضعت فعلياً تحت سلطة الجيش المعادي، ويمتد الاحتلال فقط إلى الأراضي التي أقيمت عليها مثل هذه السلطة وبالإمكان ممارستها"، أي أن الاحتلال يوجد إذا مارس السلطة بشكل فعال ومؤثر في الاقليم المحتل، وفي حالتنا على الضفة والقطاع، وليس شرطاً لوجود الاحتلال وتطبيق قانونه انتشار القوات الغازية (الاسرائيلية) على كل بقعة أو رقعة من أراضي الاقليم المحتل (الضفة والقطاع). كما أن عدد القوات المتواجدة على الاقليم المحتل أمرٌ هامشي كَبُر أم صَغُر، فالمهم بقاء السيطرة الفعلية لقوات الاحتلال لبقاء الاحتلال، فإن فقدها زال الاحتلال الحربي [١٦].

وفي الحالة الفلسطينية فإن الاحتلال موجود، فإرادته ما زالت ملموسة في المعابر والحواجز ما بين الضفة والقطاع والمدن والقرى وفي التنقل بصفة عامة وعلى المياه وعلى المستوطنات وعلى القدس وفي قيود النفوس رغم قيام السلطة الفلسطينية، والسيطرة الفلسطينية الداخلية التامة على المدن ورغم قيام المجلس التشريعي، أي رغم كل المظاهر لقيام سلطة وطنية فلسطينية قد تشكل نواة لدولة فلسطينية قادمة بما فيها استعراض حرس الشرف ورفع العلم وقيام قوات الأمن ووجود مطار هنا أو ميناء هناك.

إن الاحتلال يعتبر منتهياً إذا انسحبت قواته من الاقليم المحتل وليس فقط أعيد توزيعها، أو إذا قامت ثورة أو جيش بطرده، أو لو قام طرف ثالث بطرده خارج الأراضي المحتلة أو إذا فقد سيطرته الفعالة والمؤثرة على الأرض المحتلة [١٧]. فالاحتلال ليس إلا مسألة واقعية فعلية واستثنائية، وليس له سيادة ولا يستطيع ممارسة السلطات المخولة لصاحب السيادة الشرعي ولا يملك ذرة واحدة من ذرات السيادة الوطنية [١٨]، ولا يجوز له الاستيلاء على أراضي الاقليم بالقوة ولا اكتسابها أو ضمها، فذلك كله باطل ولاغ [١٩].

ومهما يكن الأمر فلا بُدّ من التسليم بأن وضعاً فريداً خلقه أوسلو واتفاقياته، ولا بُدّ من القول أن المناطق الابجدية الثلاثة تختلف من حيث أصحاب الاختصاص كما رسمته الاتفاقية الاسرائيلية – الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة والخاصة بالبروتوكول المتعلق بالقضايا المدنية.

Digitized by Birzeit University Library

هذا البروتوكول بعثر الاختصاص، فهو فلسطيني في الأمور المدنية والأمنية في منطقة A، مشترك ما بين الفلسطينيين والاسرائيليين في منطقة B. والفلسطينيون لهم الاختصاص المدني بينما الاسرائيليون يتمتعون بالاختصاص الأمني. أما في منطقة C فالاختصاص بشقيه حكر على الاسرائيليين [٢٠].

وبناء عليه يقفز إلى الأذهان السؤال عن مدى تطبيق القانون الدولي الانساني على هذه المناطق بفئاتها الثلاثة وإلى أي مدى [٢١]، ويزداد السؤال حدّةً وضراوة إذا ما تم إعلان الدولة الفلسطينية في الرابع من شهر مايو - ايار ١٩٩٩ موعد انتهاء المرحلة الانتقالية.

إعلان الدولة والقانون الدولي الانساني

كفل المشرع الدولي ضمان تطبيق القانون الدولي الانساني على الأراضي المحتلة بكاملها ما دام الاحتلال قائماً ولم يَزُل بعد. واتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧ لا تثير مشكلة في التطبيق لأنها أضحت جزءاً من القانون الدولي العرفي الذي يسري على المجتمع الدولي قاطبة بما فيه الدول التي كانت قائمة وقت توقيعها أو وجدت بعد ذلك [٢٢]. وعليه، فإن اسرائيل ملزمة بتطبيقها وهذا ما قررته محكمة العدل العليا الاسرائيلية [٢٣]. أما في حالة إعلان الدولة الفلسطينية فإنها ستكون مقيدة بالعرف الدولي كأحد مصادر القانون الدولي كما بينته المادة ٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل العليا [٢٤]. ومن المعلوم أن اتفاقية فيينا للمعاهدات الدولية وتحديداً في المادة ٤٣ لا تجيز للدول أن تنهي التزامها أو أن تنسحب منها ولا تسمح لها بذلك إذا كانت تتصل بالقانون الدولي العرفي.

وعليه، فالمشكلة كامنة تحديداً في تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لأنها معاهدة، والمعاهدة تحتاج إلى توقيع وتصديق وهي لا تسري إلا على أطرافها [٢٥]. ورغم أن الأطراف الدولية هي الدول والمنظمات الدولية إلا أن البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب - أغسطس ١٩٤٩، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة والموقع في ١٠ حزيران - يونيو ١٩٧٧، قد نص في المادة ٩٦ - الفقرة الثالثة على جواز توقيع السلطة الممثلة لشعب مشتبك مع دولة موقعة على واحدة من اتفاقيات جنيف الأربعة وأن تتعهد بتطبيقها وذلك عن طريق توجيه إعلان انفرادي إلى أمانة إيداع الاتفاقيات، وبذا تدخل حيز التنفيذ هذه الاتفاقيات بحق السلطة ويترتب لها حقوق وعليها التزامات [٢٦].

Digitized by Birzeit University Library

وقد اغتنمت منظمة التحرير الفلسطينية هذا التوجه القانوني فبادرت بتوجيه إعلان انفرادي إلى مجلس الاتحاد السويسري، أعلنت من خلاله التزامها باحترام وضمان احترام تطبيق اتفاقيات جنيف الأربعة لسنة ١٩٤٩ وكذلك البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧، ثم تأكد هذا الاعلان عبر طلب مشابه قدمه سفير دولة فلسطين وممثلها في الأمم المتحدة إلى مجلس الاتحاد السويسري في ١٤ حزيران - يونيو ١٩٨٩.

والسؤال المحير هو هل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بعقد اتفاق أوسلو وتتابعاته مع الحكومة الاسرائيلية، مما أدى إلى السيطرة التامة على المدن الفلسطينية والتي عرفت بمنطقة "A"، يخلع الحماية التي أسبغتها اتفاقية جنيف الرابعة على الشعب المحمي في الأرض المحتلة.

ابتداء لا بد من الاعتراف بأن الاحتلال لم ينته بعد حتى لو أعلنت الدولة الفلسطينية في ايار ١٩٩٩، ذلك أن الاحتلال لا ينتهي أو يزول إلا بخروج القوات الغازية المحتلة جميعاً من الأراضي الفلسطينية. وإذا كانت اتفاقية لاهاي أو جنيف لم تذكر ذلك صراحة وبالنص، فإن البروتوكول الأول وحسما لكل خلاف أو اجتهاد قد نص في "المادة ٣ - فقرة ب" على أن "يتوقف تطبيق الاتفاقيات (اتفاقيات جنيف الأربعة - المؤلف) وهذا الملحق "البروتوكول" في اقليم أطراف النزاع عند الايقاف العام للعمليات العسكرية وفي حالة الأراضي المحتلة عند نهاية الاحتلال". وبذا يكون قد حسم الجدل القانوني حول تاريخ توقف اتفاقيات القانون الدولي الانساني على الأشخاص المحميين في الأراضي المحتلة.

وكذلك، فإن اتفاقية جنيف الرابعة احتوت نصوصاً وضمانات لتطبيقها في كل الأحوال، فلو ظهر أن اتفاقاً أو اتفاقات ستعقد أو عقدت بين سلطة في الأرض المحتلة وبين دولة الاحتلال، أو قامت دولة الاحتلال بضم الاقليم المحتل أو قامت بتغييرات في الأرض المحتلة فإن هذه الأمور لا تحرم الأشخاص المحميين الذين يوجدون في الأراضي المحتلة من المزايا والحقوق التي وضعتها المادة ٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة [٢٧].

وزيادة في حرص المشرع الدولي على مزايا الأشخاص المحميين في اتفاقية جنيف الرابعة أورد نصوصاً عدة هي المواد ٧، ٨، ٤٧ من ذلك تدليلاً على الأهمية المطلقة التي يعطيها لهذه الحماية، ولا جدل في أنها تتويج للمادة الأولى والسادسة من ذات الاتفاقية. ويلاحظ على صياغة هذه النصوص أنها صياغة مطلقة ولا تقبل التقييد وهي نصوص قوية بل إن بعضها ورد في جميع اتفاقيات جنيف الأربعة مثل المادة السابعة كناية عن

Digitized by Birzeit University Library

الأهمية القصوى. وببساطة، لا يجوز التنازل عن هذه الامتيازات لا جزئياً ولا كلياً، وإن حدث مثل هذا التنازل فهو باطل. فالمشرع الدولي خشي من الاحتلال وألاعيبه ومن حكومات الدمى أو من الحكومات أو السلطات التي تتآمر ضد شعبها، إلا أن المشرع الدولي كان واقعياً، فقد سمح بتطبيق الاتفاقات الخاصة بيد الاحتلال والسلطة في الاقليم المحتل إذا كانت أفضل من اتفاقية جنيف الرابعة أو كانت لصالح المواطنين تحت الاحتلال أو احتوت شروطاً أو ترتيبات أو أوضاعاً أفضل من اتفاقية جنيف الرابعة. وأسقط المشرع الدولي دلالة المعاهدة من أجل هذه الغاية النبيلة وأسقط الأمور الشكلية وتنازل عنها حماية للمدنيين ورغبة منه في تحسين أوضاعهم [٢٩] وحرصاً على انسانيتهم ورفاهيتهم وسعادتهم.

ويبدو أن اعلان أوسلو والاتفاقيات اللاحقة به هي من هذا النوع الذي نصت عليه المادة السابعة من اتفاقية جنيف الرابعة، فلا أحد يشكك في شرعية منظمة التحرير الفلسطينية ولا أحد ينتقص من صلاحياتها وتمثيلها للشعب الفلسطيني المحتل، أي أنها تملك القدرة القانونية لعقد هذه الاتفاقيات، وبالتالي فإن هذه الاتفاقيات قانونية وسارية، إلا أن سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة ليست تامة وبالأدق أن يقال أن هناك مناطق تخضع للسيطرة الفلسطينية التامة على الأقل داخل المدن الفلسطينية وهناك مناطق تخضع فيها بقدر أقل من السيطرة الفلسطينية، رغم وجود الاحتلال في الحالتين كمدلول قانوني، لذا فإن المركز القانوني للقانون الدولي الانساني وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة متفاوت في الوطن الفلسطيني المحتل سواء أكانت السلطة الوطنية مسيطرة عليه تماماً أو بشكل شبه تام، أي جزئياً.

اتفاقية جنيف الرابعة وأراضي الدولة الفلسطينية

إذا أعلنت الدولة الفلسطينية فإن للدولة الوليدة أن تنضم إلى المواثيق الدولية وبخاصة مواثيق حقوق الانسان، وتحديدا ميثاق الحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ وميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦. ولن يمضي وقت طويل "ثلاثة أشهر" من تاريخ ايداع صك الانضمام للدولة الفلسطينية لهذه المواثيق حتى يبدأ سريانها على إقليم الدولة الفلسطينية [٣٠].

وكذلك، فإن هذه الدولة ستتقيد بالإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في العاشر من كانون الاول – ديسمبر ١٩٤٨، لأن هذا الاعلان أضحى جزءاً من القانون الدولي العرفي أو جزءاً من مبادىء القانون العامة في الدول المتحضرة. صحيح أنه صدر

Digitized by Birzeit University Library

إبتداء في صورة إعلان غير ملزم أو في صورة توصية، إلا أنه انقلب إلى قانون عرفي ملزم[٣١].

أضف أن مشروع القانون الأساسي (الدستور) بقراءاته الثلاثة قد أقر نص المادة العاشرة والذي جاء فيها أن "حقوق الانسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام، وتعمل السلطة الوطنية الفلسطينية دون إبطاء على الانضمام إلى الاعلانات والمواثيق الاقليمية والدولية التي تحمي حقوق الانسان، ناهيك عن أن مشروع القانون الأساسي الفلسطيني قد خصص الباب الثاني من أبوابه للحقوق والحريات العامة، وكدّس حوالي خمساً وعشرين مادة لحقوق الانسان تدليلاً منه على أهميتها واحترامها.

فإذا قامت السلطة الفلسطينية بمثل هذه الأعمال أو غيرها المشابهة لها، فإن ما تخيلته المادة السابعة من اتفاقية جنيف الرابعة يكون قد حصل، إن تصبح القوانين النافذة في فلسطين ودولتها الجديدة أفضل من اتفاقية جنيف الرابعة بدون أدنى شك، وبذا لا يعقل أن يحرم المواطن الفلسطيني من النصوص الجديدة سواء كانت لقوانين داخلية أو قوانين دولية لأنها تعد أفضل من الاتفاقية نفسها.

وعليه، فإن أية اتفاقيات أو ترتيبات، مهما كان طابعها، مؤقتة، فعلية، دائمة، مرحلية أو شبه مرحلية، شبه اتفاقيات، كالتفاهم السياسي أو العسكري، أو اتفاقات هدنه، تقدم وضعاً أفضل للذين تحت الاحتلال فتسري عليهم وبخاصة أن المشرع الدولي كان مدركاً لطول الفترة الزمنية التي تفصل بين وقف الأعمال العدائية أو الحربية وبين زوال الاحتلال كلياً والتوصل إلى اتفاقية سلام، لذا هو أجاز مثل هذه الاتفاقات بمعناها الواسع حرصاً على الحقوق والحريات الأساسية [٣٢].

ومن نافل القول أن أية اتفاقية أو شبه اتفاقية أو ترتيبات أو اجراءات أو تعليمات تعقدها الدولة الفلسطينية مع دولة أخرى، أو تلتزم بها الدولة الفلسطينية من خلال ميثاق دولي أو قانون تسنه داخلياً أو تعليمات أو أنظمة تصدرها وتكون ضارة بحقوق المواطنين التي كفلتها اتفاقية جنيف الرابعة أو التي منحتهم إياها، تصبح باطلة. فهؤلاء المواطنون لا يستطيعون التخلي لا كلياً ولا جزئياً عن حقوقهم التي منحتهم اياها اتفاقية جنيف الرابعة. وهذا ما قررته بوضوح المواد ٧ و ٨ و ٤٧ من هذه الاتفاقية.

Digitized by Birzeit University Library

الأراضي الفلسطينية المحتلة

إذا تم إعلان الدولة الفلسطينية من جديد، رغم إعلانها سابقاً منذ أكثر من خمسة عقود، وتحديداً في الخامس عشر من تشرين الأول - نوفمبر ١٩٤٧ [٣٣] وإعلانها الثاني كان في الخامس عشر من نوفمبر - تشرين الأول من عام ١٩٨٨ أثناء انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، فمن المتوقع ضمن السير العادي للأحداث أن جزءاً منها سيكون تحت السيطرة الاسرائيلية المحتلة، أي أن جزءاً من الضفة الغربية سيكون ممثلاً، وجزءاً من قطاع غزة سيكون هو الآخر ممثلاً.

وما دام الاحتلال الاسرائيلي سيكون متواجداً في الضفة والقطاع، ناهيك عن القدس، فإن اسرائيل ستبقى تحت التزامها المطلق باحترام وضمان احترام اتفاقية جنيف الرابعة عملاً بالمادتين الأولى والثانية. ولن تستطيع السلطات الاسرائيلية الإدعاء بأنها تخلت عن التزاماتها الدولية التي رتبتها اتفاقية جنيف الرابعة أو الزعم بأنها أحالتها للسلطة الفلسطينية، أو أنها لم تعد تساهم فيها من قريب أو بعيد. فنصوص اتفاقية جنيف الرابعة واضحة كل الوضوح في هذا الشأن، وإن لم تقم سلطة الاحتلال الاسرائيلية بما ألقي على عاتقها من التزامات فهي تعرض نفسها للمسؤولية الدولية.

ولا تستطيع اسرائيل الانسحاب من اتفاقية جنيف الرابعة عملاً بالمادة ١٥٨ منها[٣٤] أو بالمادة ٩٩ من البروتوكول الأول [٣٥]. وحتى لو انسحبت فلا يعتبر الانسحاب نافذاً وبخاصة تجاه الالتزامات التي تفرضها اتفاقية جنيف الرابعة عليها وبخاصة ما يتصل بحقوق الانسان والقوانين الانسانية والادراك والنظام العام.

وقد أورد المشرع الدولي هذا الالتزام على الدولة المحتلة في المادة ١٥٨ في اتفاقية جنيف الرابعة بينما هو لم يكن موجوداً قبل عام ١٩٤٩ [٣٦]. ورغم غموضه إلا أنه يتصل اتصالاً وثيقاً بما يسمى "بشرط مارتز" "Marten's Clause" [٣٧] الذي يوجب تطبيق القوانين الانسانية العامة إذا خلت المواثيق الدولية المكتوبة من نصوص، كل ذلك من أجل ضمان حقوق المواطنين والمدنيين تحت الاحتلال الحربي في الأوقات الصعبة.

أضف إلى ذلك أن الكثير من الفقهاء يؤكدون أن اتفاقية جنيف الرابعة أضحت جزءاً من القانون الدولي العرفي، وهي بذلك تصبح صالحة للتطبيق على الأراضي المحتلة بغض النظر عن الموقف الاسرائيلي منها تماماً كما حصل مع اتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧ [٣٨].

Digitized by Birzeit University Library

وإذا تعارضت اتفاقية عقدت بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية مع حقوق الفلسطينيين القابعين تحت الاحتلال، فلا جدل في سريان اتفاقية جنيف الرابعة عليهم لأن التزام اسرائيل كدولة محتلة التزام مطلق باحترام وضمان احترام اتفاقية جنيف الرابعة ويبقى هذا الالتزام ما بقي الاحتلال قائماً ولا ينتقص من هذا الالتزام إلا زوال الاحتلال.

والخلاصة، أن القانون الدولي الانساني سيستمر في السريان على الأراضي المحتلة سواء تحررت أو استقلت أم لم تتحرر ولم تستقل، إلا أن نشوء وضع جديد في الدولة القادمة أفضل لحقوق الانسان من اتفاقية جنيف الرابعة، من حيث التشريعات والقوانين، مبرر لسريانها على مواطني الدولة الفلسطينية. فالحرص للمشرع الدولي أولاً وأخيراً مكرس للقضايا الانسانية للأفراد، وفي حالتنا هم المواطنون الفلسطينيون.

Digitized by Birzeit University Library

الهوامش :

١- أنظر مجموعة الأوامر العسكرية : مناشير، أوامر وتعيينات صادرة عن قيادة قوات جيش الدفاع الاسرائيلي في منطقة الضفة الغربية.

٢- منشور رقم ٢ بشأن أنظمة السلطة والقضاء في مناشير، أوامر وتعيينات صادرة عن قوات جيش الدفاع الاسرائيلي في منطقة الضفة الغربية، العدد ١، ١١ آب ١٩٦٧.

٣- المرجع السابق، ص١٢.

٤- أنظر كتابنا : الانتفاضة الفلسطينية في عامها الأول – دراسة في ضوء أحكام القانون الدولي العام، ١٩٨٩، القدس، ص٢٢-٥٢.

5- Meron, T. "West Bank and Gaza : Human Rights and Humanitarian Law in the Period of Transition", *Israel Yearbook on Human Rights*, 1979, Vol. 9, pp. 106-120, at p. 107; Mallison, W.T and Mallison. S.V. *The Palestinian Problem in International law and World Order*. England: longman, 1986, p. 253.

6- Blum, Y.Z. "The Missing Reversioner : Reflections on the Status of Judea and Samaria". *Israel law Review*, 1968, Vol. 3, No. 2, pp. 179-301.

7- Gerson, A. *Israel, the West Bank and International law*. London: Frank Cass, , 1978, pp. 72-81.

٨- قرار الجمعية العامة الصادر في الثالث عشر من نوفمبر، تشرين الثاني ١٩٩٧ Es-10/2, 10/3, 10/4 and 10/5

٩- نشرة جمعية الهلال الأحمر للجمهورية العربية المتحدة ، المركز، "اتفاقيات جنيف لحماية ضحايا الحرب الموقعة في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٩" عام ١٩٥٧ و ١٩٧٩. أما باللغة الانجليزية أنظر : Roberts, A. & Guelff, R. *Documents on the Laws of War*. Oxford: Clarendon Press, 1982; Schindler, D. & Toman. J. *The laws of Armed Conflicts*. Leiden & Geneva: A.W. Sijthoff & Henry Dunant Institute, 1973.

10- Pictet, J.S. *Commentary, IV Geneva Convention Relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War,* Geneva, International Committee of the Red Cross, 1958, pp. 15-25.

Digitized by Birzeit University Library

11- Oppenheim, L. "International Law a Treatise". Vol. II. *Disputes, War and Neutrality*. 7th ed, Longman, 1952, pp. 229, 234; Baxter, R.R. "Humanitarian law or Humanitarian Politics? The 1974 Diplomatic Conference in Humanitarian law". *Harvard International Law Journal*. 1975, Vol.16, No.1, pp.1-26, at p.2; Morgentern, F."Validity of the Acts of the Belligerent Occupant". *British Yearbook of International Law 1951*, Vol. 28, 1952, pp. 291-322, at pp. 291, 320.

12- *Annual Report*, ICRC, 1994, p. 266

١٣- تتكون وثائق السلام الفلسطينية الاسرائيلية من :

أ - إعلان المبادىء بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت الموقع في ١٢ أيلول - سبتمبر ١٩٩٣.

ب- الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وبروتوكولاته الموقع في القاهرة يوم الرابع من أيار - مايو ١٩٩٤ .

جـ- البروتوكول المتعلق بالعلاقات الاقتصادية الموقع في باريس في ٢٩ من نيسان - ابريل ١٩٩٤ بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

د- الاتفاقية الاسرائيلية - الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة وملاحقها والموقعة في ٢٨ أيلول - سبتمبر ١٩٩٥.

ملاحظة: "أثناء كتابة البحث كانت تدور محادثات بين القيادة الفلسطينية والاسرائيلية في واي ريفر".

١٤- أنظر على سبيل المثال المادة الحادية عشرة بعنوان "الأرض" من الاتفاقية الاسرائيلية - الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة الموقعة في واشنطن في ٢٨ أيلول - سبتمبر ١٩٩٥.

١٥- المادة العاشرة بعنوان "إعادة انتشار القوات العسكرية الاسرائيلية" المرجع السابق.

16- Dinstein, Y. "The International Law of Belligerent Occupation", *Israel Yearbook on Human Rights*, 1978, Vol. 8, pp. 104-143, at p. 104; Glahn, G.V. *The Occupation of Enemy Territory. A Commentary on the Law and Practice of Belligerent Occupation*, 1957, The University of Minnesota Press, Minneapolis, pp. 28.30.

١٧- المرجع السابق، ص. ٢٩

18- Verzijl, J.H.W. *International Law in Historical Perspective*. Part IX-A The Laws of War, 1978, The Netherlands: Sijtho off & Noordh off, pp. 160, 171, 211, 226;

Digitized by Birzeit University Library

Mallison, W.T. & Jabri. R.A. "The Juridical Characterristics of Belligerent Occupation and the Resort to Resistance by the Civilian Population : Doctrinal Development and Continuity", *The George Washington Law Review*, 1974, Vol. 42, No. 2, January, pp. 185-221, at p.202.

ياسين، عمر. **الاحتلال وسلطة التشريع**، القدس، ١٩٨٩، ص٥.

19- Jennings, R.Y. *The Acquisition of Territory in International Law*, U.S.A, Oceana Publications Inc. 1963, at p. 20; Lord Menair & Watts A.D. *The Legal Effects of War*. 4th ed. Camridge University Press, 1966, p.369.

٢٠- لمزيد من التفاصيل أنظر الملحق الأول للاتفاقية الاسرائيلية - الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة المتعلق بإعادة الانتشار والترتيبات الأمنية والملحق الثالث المتعلق بالشؤون المدنية.

21- Bavis, L. *The Applicability of Human Rights Law to Occupied Territories : The Case of the Occupied Palestinian Territories*, Ramallah: Al - Haq 1994, pp. 93-96.

22- Oppenheim, L op. cit. pp. 234; Morgenstern, F. "Validity of the Acts of the Belligerent Occupant", *British Yearbook of International law 1951*, Vol. 28, 1952, pp. 291-322, at p. 291.

23- Cohen, E.R. *Human Rights in the Israeli Occupied Territories 1967-1982*. Manchester University Press, Manchester, 1985, at p. 58; Benvenisti, E. *The International law of Occupation*. New Jersey, Princeton, University press, 1993, pp. 110,111.

٢٤- نصت المادة ٣٨ الفقرة "ب" من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية على أن العادات الدولية المرعية المعتبرة بمثابة قانون دلّ عليه تواتر الاستعمال، تعتبر من أحكام القانون الدولي .

٢٥- أنظر باستفاضة حول هذا الموضوع : علوان، محمد يوسف، **القانون الدولي العام**، الطبعة الأولى ١٩٩٦، ص١٥١ - ٣٦٢.

٢٦- نصت المادة ٩٦ - الفقرة الثالثة من البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧ على ما يلي:

"يجوز للسلطة الممثلة لشعب مشتبك مع طرف سام متعاقد في نزاع مسلح من الطابع المشار إليه في الفقرة الرابعة من المادة الأولى أن تتعهد بتطبيق الاتفاقيات وهذا البروتوكول فيما يتعلق بذلك النزاع، وذلك عن

Digitized by Birzeit University Library

طريق توجيه إعلان انفرادي إلى أمانة إيداع الاتفاقيات ويكون لمثل هذا الاعلان، إثر تسلم أمانة الايداع له، الآثار التالية فيما يتعلق بذلك النزاع :

أ : تدخل الاتفاقيات وهذا البروتوكول حيز التطبيق بالنسبة للسلطة المذكورة بوصفها طرفاً في النزاع، وذلك بأثر فوري.

ب : تمارس السلطة المذكورة ذاتها وتتحمل الالتزامات عينها التي لطرف سام متعاقد في الاتفاقيات وهذا البروتوكول.

جـ: تلزم الاتفاقيات وهذا البروتوكول أطراف النزاع جميعاً على حد سواء

لتفسير هذا النص يرجع إلى : Sandoz, Y., Swinarski, Cand Zimmerman, B.

Commentary on the Additional Protocols of 8 June 1977 to the Geneva Conventions of 12 August 1949, Martinus Nijhoff Publishers, Geneva, 1987, pp. 1083-1093.

٢٧- يرجع في شرح المادة ٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة إلى : Pictet, op-cit., pp. 272- 276

٢٨- نصت المادة السابعة من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه "بخلاف الاتفاقات المشار إليها صراحة في المواد : ١١ و ١٤ و ١٥ و ١٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٤٤، يمكن للأطراف المتعاقدة أن تعقد اتفاقات خاصة، ولا يكون لأي اتفاق خاص أي أثر ضار على حالة الأشخاص المحميين كما تحددها هذه الاتفاقية، وليس له أن يقيد الحقوق التي تمنحها لهم.

يبقى الأشخاص المحميون منتفعين بهذه المعاهدات طالما كانت الاتفاقية سارية عليهم، إلا إذا كانت هناك أحكام صريحة تقضي بعكس ذلك في ذلك الاتفاق، أو اتفاقات تالية، أو إذا كانت هناك اجراءات أكثر مناسبة قد اتخذت بالنسبة لهم بواسطة أحد أطراف النزاع".

أما المادة الثامنة من اتفاقية جنيف الرابعة فقد نصت على أنه "لا يجوز للأشخاص المحميين بأية حال أن يتخلوا جزئياً أو كلياً عن الحقوق الممنوحة لهم بمقتضى هذه الاتفاقية والاتفاقات الخاصة المشار إليها بالفقرة السابقة إذا وجدت".

29- Pictet, J.S. *op. cit*, pp. 67, 68.

٣٠- أنظر المادة ٢٧ من ميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك المادة ٤٩ من ميثاق الحقوق المدنية والسياسية. منشورة ضمن **حقوق الانسان** - المجلد الأول - دار العلم للملايين - بيروت ١٩٨٨.

Digitized by Birzeit University Library

31- Meron, T. *Human Rights and Humanitarian Norms as Customary Law*, Oxford: Clarendon Press, 1989, p. 84.

32- Pictet, J.s. op. cit. 1 p. 68

٣٣- للاستفاضة في هذا الموضوع : أنظر : د. عبدالعزيز محمد سرحان، **الدولة الفلسطينية**، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٩).

٣٤- نصت المادة ١٥٨ من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه " لا يكون للانسحاب أثره إلا بالنسبة للدولة المنسحبة، ولا يكون له أثر بحال ما على الالتزامات التي يجب أن تبقى أطراف النزاع ملتزمة بأدائها طبقاً لمبادىء حقوق الانسان المترتبة على العرف السائد بين الشعوب المتمدنة وعلى القوانين الانسانية، وما يوحي به الادراك العام".

٣٥- نصت المادة ٩٩ من البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧ على "..... لا يصبح التحلل من الالتزام نافذاً قبل نهاية النزاع المسلح أو نهاية الاحتلال".

36- Pictet, J.S. *op. cit.*, p. 625

37- Miyzaki, S. "The Martens Clause and International Humanitarian Law", *Studies and Essays on International Humanitarian law*, Swinarski, C. Geneva, Martina Nijhoff Publishers, 1984, pp. 433-445.

38- Cohen, E.R. *op.cit.*, p.27.

Digitized by Birzeit University Library

الترابط بين قيام الدولة الفلسطينية وأمن اسرائيل

ممدوح نوفل*

عدم الإلتزام بالاتفاقات يعرقل مفاوضات الحل النهائي

منذ انطلاقتها من مدريد أواخرعام١٩٩١، اصطدمت عملية السلام بوجود خمسة شعوب "فلسطينيين، سوريين، أردنيين، لبنانيين، وإسرائيليين"، يعيشون في أربعة كيانات متصارعة على الوجود والامن والحدود. في حينه حاولت حكومة الليكود الهروب من المشاركة في عملية السلام ومن مواجهة الحقيقة الفلسطينية المرة التي ظلت تتهرب منها، إلا أن رياح المتغيرات الدولية وإنهيار حلف وارسو، وريح الانتفاضة، فرضت عليها الانخراط فيها. وحاول في حينه رئيس الوزراء الاسرائيلي شامير تجنب التفاوض مع وفد فلسطيني مستقل تشكله م. ت. ف، وقال "الموافقة على التفاوض مع المنظمة يعني اليوم غرفة وغداً مدينة وبعدها دولة، وقيام دولة فلسطينية غرب نهر الاردن خطر على أمن اسرائيل وتهديد لوجودها". فهل أوشكت نبوءة شامير أن تتحقق، أم أن متطلبات أمن إسرائيل ستعطل قيامها ؟ بصرف النظرعن مبالغة شامير وكل الاحزاب والحكومات الاسرائيلية بعده في حديثهم عن مسألة الامن، فإنه من الواضح أن هذه المسألة هي عقدة تاريخية حقيقية يعيشها الاسرائيليون المؤيدون والمعارضون للسلام مع العرب. وقد نشأت مع المجازر والمحارق التي ارتكبها النازيون في الثلاثينيات والاربعينيات بحق اليهود الاوروبيين، وتواصلت بعدها بأشكال مختلفة. ونجحت الصهيونية العالمية على مدى أربعة عقود في زرع الخوف من العرب في صفوف اليهود، وأقنعت دول العالم بأنهم يعملون على تدمير دولة إسرائيل ويسعون لذبح اليهود ورميهم في البحر. واذا كانت قيادة

*ممدوح نوفل: عضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية .

Digitized by Birzeit University Library

الحركة الصهيونية قد نجحت في استثمار مجازر النازيين وتعميق عقدة الأمن في صفوف اليهود فيجب الاعتراف أن العرب والفلسطينيين قدموا للقيادة الاسرائيلية المستلزمات اللازمة للاستمرار في إثارة عقدة الأمن، والتغطية على مواقفها العدوانية وأطماعها التوسعية في الاراضي العربية. ورغم تخليهم بعد سنين عن أفكارهم المتطرفة الداعية لتدمير دولة اسرائيل، واعتراف بعضهم بها، ودخولهم مفاوضات مباشرة معها، الا أنهم لم يفلحوا في نزع ذريعة الأمن من يد القيادة الاسرائيلية. وظلت تستخدمها للتهرب من دفع استحقاقات صنع السلام في المنطقة. وطغيان المسائل الامنية على اتفاق "واي ريفر" يؤكد الاستخلاص.

وبغض النظر عن المواقف الفلسطينية والاسرائيلية السابقة، وعن نتائج ومجريات سبع سنوات من المفاوضات بينهما، فإن انتهاء الفترة الانتقالية وانتهاء مرحلة الحكم الذاتي الفلسطيني الانتقالي في ٤ أيار القادم ١٩٩٩، يضع الفلسطينيين والاسرائيليين وجها لوجه أمام مسائل أمنية قديمة وجديدة. فالطرفان اقتربا من موضوع الدولة الفلسطينية، وقضايا الحل النهائي "القدس، الاستيطان، اللاجئين، الحدود، الأمن الخارجي والعلاقة مع الجوار، والمياه"، كلها شديدة الحساسية وسريعة الاشتعال، ولم تتناولها مفاوضاتهم من قبل. ومع بدء المفاوضات حولها دخل الفلسطينيون والراعون لها نفقا مظلما، ودخلت عملية السلام مرحلة فاصلة معقدة. وستمر في الشهور الخمس القادمة في مخاض مؤلم وعسير، وستعيش حالة متأرجحة بين الحياة والموت. وسيتعرض الراعي الامريكي خلالها لاختبارات كثيرة ومتنوعة تؤثر على دوره المعنوي في قيادة النظام الدولي "الجديد"، ويتقرر فيها مصير جهوده السابقة، ويحسم مصير عملية السلام برمته. وسيبقي الشعبان الفلسطيني والاسرائيلي وكل المعنيين بصنع السلام في المنطقة يعيشون حالة من القلق والترقب المضطرب، وانتظار نتائج صراع الطرفين وسباقهم مع الزمن لملء الفراغ الذي سينشأ في أيار القادم.

واذا كان ليس سهلا التنبؤ بنتيجة هذه المعركة المصيرية، وبمدى قدرة عملية السلام على الخروج من المأزق بأمان وسلام، فالواضح أن طرفي الصراع شرعا مبكرين في تحضير قواهما وأوضاعهما الذاتية، ويعملان الان على تهيئة علاقاتهما الخارجية لخوض "معركة النفق" القادمة حتما، خاصة وأن اتفاقهم الأخير في "واي ريفر" لم يعالج مسألة الدولة الفلسطينية وقضايا الحل النهائي. وما تضمنه لا يتعدى حدود تظهير المأزق حولها وتثبيتها كمشاكل مطروحة للحل، حيث نص على "سيستأنف الجانبان بشكل فوري مفاوضات الوضع النهائي، وسيعملان بتصميم للتوصل الى اتفاق مشترك حتى ٤ ايار

Digitized by Birzeit University Library

١٩٩٩، وستكون هذه المفاوضات متواصلة ودون انقطاع. وأعربت الولايات المتحدة عن استعدادها لتسهيلها". ومنح الطرفين حق خوض معركة حلها في اطار مفاوضات خاصة بها بدأت قبل أيام على نار خفيفة. فهل سيتم التوصل الى اتفاق حول موضوع الدولة وقضايا الحل النهائي قبل التاريخ المذكور؟ وما هي طبيعة ونوعية الالتزامات المطلوبة من الفلسطينيين قبل وبعد اعلان الدولة بصرف النظر عن توقيت اعلانها ؟

تؤكد خبرة سبع سنوات من المفاوضات أن انتهاء الفلسطينيين من معركة صياغة الاتفاقات مع الاسرائيليين ــ ليكوديين وعماليين ــ تعني بدء معركة تثبيتها وتنفيذها، ودائما كانت الأصعب والأقسى على الفلسطينيين. فهم يتعاملون مع الاتفاقات التي وقعوها معهم على قاعدة لا تواريخ أو نصوص مقدسة. واتفاق "واي ريفر" لن يشذ عن هذه القاعدة. واذا كانت حكومة نتنياهو التزمت ونفذت الشق الاول من الاتفاق فتلاعبها بقصة المعتقلين وبمساحة الانسحاب يثبت الاستخلاص. ويؤكد أن تنفيذ بقية بنود الاتفاق لن تسير في خط مستقيم ولن تتم دون مشاكل. فمفاوضات "واي ريفر" بينت سوء نوايا نتنياهو، ومواقفه بعيد التوقيع أكدت أن موافقته على الاتفاق تمت بضغوط خارجية ولم تتم عن طيب خاطر، ولم تكن وليدة تبدل جوهري في قناعاته. ورغم حصوله على ما اراد من ترتيبات تتعلق بالأمن الفلسطيني الداخلي، فإعلانه بعد مواجهة قصيرة مع أركان اليمين بأن الاتفاق لا يقيد الاستيطان، ومبالغته في الحديث من جديد عن دور الأمن لا يبشر بالخير، ولا يساعد على نجاح المفاوضات اللاحقة. وتثبت رغبته في التنصل من بعض أسس الاتفاق، والتلاعب في تفسير نصوصه، والتهرب من تنفيذه. صحيح أنه نفذ المرحلة الاولى من بروتوكولات "واي ريفر"، الا أنه لا أحد يمكنه ضمان تنفيذه المرحلة الثانية في موعدها، وضمان توصل الطرفين الى اتفاق حول مساحة الإنسحاب الثالث، خاصة وأن نتنياهو حدد سلفا حدها الادنى ١٪ . والخلافات والانقسامات الحزبية الصاخبة التي فجرها توقيع وتنفيذ اتفاق "واي"، داخل أحزاب الائتلاف الحاكم، توفر له الغطاء اللازم. وبينت أنه لم يعد بمقدوره الاستمرار في إدارة دفة الحكم بحماية المعارضة، مع بقاء نسبة كبيرة من وزرائه معارضة ومتحفظة على توجهات سياسية رئيسية التزم بها.

ولا حاجة لعبقرية خارقة حتى يقال بأن الجدول الزمني المثبت لتنفيذ مراحل الاتفاق سوف يتم خرقه ومطه أطول فترة زمنية ممكنة. وأن تنفيذ القضايا المتفق عليها لن يتم بسلاسة، وأن المعركة حولها سوف تكون طويلة وقاسية. ويستطيع كل ملم بطبيعة استحقاقات عملية السلام في المرحلة القادمة تقدير مصير المفاوضات الجديدة في ظل

Digitized by Birzeit University Library

هكذا أوضاع اسرائيلية داخلية. وبإمكانه ببساطة الاستنتاج بأنها لا توفر المناخ الملائم، ولا تسهل تحقيق التقدم المطلوب. ويرجح أن تقود تفاعلات الأزمة البرلمانية والحكومية الحادة التي يعيشها الائتلاف الحاكم الى أحد خيارين: الاول، العمل على المحافظة على ما تبقى من وحدة أطراف الائتلاف الحاكم بافتعال أزمة كبيرة في المفاوضات، وتأجيل تنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق "واي ريفر" وتعطيل التوصل الى اتفاق حول الانسحاب الثالث. ولن يعجز نتنياهو عن ايجاد الذرائع والمبررات، فالشق الأمني من اتفاق واي حافل بها. والثاني، حل الحكومة والكنيست والذهاب الى انتخابات مبكرة. وأظن أن مصالح حزب العمل وبخاصة مصلحته في المحافظة على تماسك قاعدته وتفعيل حركته المعارضة للحكومة، ورص صفوفه وتقوية وحدته الداخلية تلغي إمكانية تشكيل حكومة وحدة وطنية قبل أيار القادم. وبديهي القول أن وقوع مثل هذه التطورات أو بعضها سوف يؤثر سلبا على مفاوضات الحل النهائي. ويرجح أن تجمدها لحين انتهاء الاسرائيليين من معالجة قضاياهم الداخلية.

لا أفق للاتفاق حول الدولة قبل أيار ١٩٩٩

في إطار تحديد المواقف وحشد الطاقات وترتيب الملفات للجولة الجديدة من الصراع كررت السلطة الفلسطينية رسميا نيتها ملء الفراغ الذي سينشأ بالاعلان يوم ٤ أيار ١٩٩٩عن قيام الدولة على الاراضي التي أحتلت عام ١٩٦٧وبسط السيادة الفلسطينية عليها، اذا لم يتم التوصل الى اتفاق حتى ذلك التاريخ. وأكد رئيسها من جديد بأن كل الخيارات مفتوحة، وأن لا تراجع عن خيار الدولة. وأن الفلسطينيين مستعدون لاشهار بنادقهم دفاعا عن أهدافهم وحقوقهم. وتعتقد السلطة أن هناك موافقة دولية شبه شاملة على قيام دولة فلسطينية تستمد شرعيتها من قواعد وأسس عملية السلام، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية. ويمضي البعض الى حد الاعتقاد بأن الادارة الامريكية سوف تضم اعترافها بالدولة الفلسطينية لاعتراف غالبية دول العالم المؤكد. وبجانب هذا الرأي ظهر في صفوف البحاثة والمحللين الاستراتيجيين الفلسطينيين من يحذر من التسرع في الاعلان عن قيام الدولة، ويتساءل عن قيمته ويشكك في جدواه ومردوده الوطني. لكنهم اكتفوا بالتحذير ولم يطرحوا بديلا وطنيا مقنعا قادرا على صيانة الحقوق الوطنية الفلسطينية. وبصرف النظر عن هذا التباين، فالجميع يقر بأن الدولة الفلسطينية المستقلة كانت ومازالت وستبقى حتى قيامها هدفا مركزيا لكل الفلسطينيين، ولن يتوقفوا عن النضال من أجلها حتى تقوم. وأن كل المفاوضات والاتفاقات الفلسطينية الاسرائيلية تستند في

Digitized by Birzeit University Library

مشروعيتها وشرعيتها الوطنية الى مدى تقريبها للفلسطينيين من حقوقهم الوطنية المشروعة وفي مقدمتها قيام الدولة. وكلها تفقد شرعيتها ومبرر وجودها في نظرهم اذا ما ادت الى فصلهم عن أهدافهم الوطنية وفي مقدمتها هدفهم المركزي بازالة الاحتلال عن أرضهم واقامة دولتهم المستقلة عليها. ولا فرق عند الفلسطينيين في الداخل والخارج بين اعلان القيادة الفلسطينية للدولة كإجراء من جانب واحد او إعلانه كنتيجة للمفاوضات الجارية.

أما نتنياهو فقد اعتبر تطلعات الفلسطينيين وتوجهات سلطتهم الوطنية وتصريحات رئيسها بمثابة تهديد عملي لأمن اسرائيل وإعلان حرب ضدها. وأكد بأنه سوف يتعامل مع ترسيم وتنفيذ الموقف الفلسطيني المعلن باعتباره الغاء للاتفاقات الموقعة بين الطرفين ونسفاً لأسس عملية السلام. وهدد باتخاذ اجراءات صارمة ضد الفلسطينيين سلطة وأرضاً وشعباً، وتنفيذ كل الخطوات والاجراءات السياسية العملية الكفيلة بالحفاظ على أمن دولة اسرائيل ومصالحها الاستراتيجية، بما في ذلك الاعلان عن ضم مساحات واسعة من الارض واخضاعها للسيادة الاسرائيلية وتطبيق القانون الاسرائيلي عليها. أما وزير خارجيته "شارون" فقد دعا المستوطنين لتثبيت وجودهم فوق كل تلة يمكنهم إحتلالها واستيطانها. وطالب بعض المتطرفين الاسرائيليين بالغاء كل الاتفاقات التي تم توقيعها مع السلطة الفلسطينية، وإعادة إحتلال المدن الخاضعة لسلطتها اذا أعلنت الدولة من جانب واحد. وشرع المستوطنون في تلبية نداء شارون وأسسوا عددا من المواقع الاستيطانية الجديدة. ولا تزال الحرب الكلامية مشتعلة بين الفلسطينيين والاسرائيليين حول الدولة والاستيطان والأمن، وأظنها سوف تحتدم أكثر فأكثر في الشهور القادمة.

وفي مواجهة المستوطنين والمتطرفين ظهر في صفوف الاسرائيليين الواقعيين من اعتبر التوجهات الفلسطينية نتيجة طبيعية لعملية السلام، ولمسار تطورالصراع بعد خمسين عاما، ونتيجة حتمية للواقع السكاني القائم على أرض الضفة والقطاع، حيث يعيش قرابة ثلاثة ملايين إنسان فلسطيني عدا عن مليون آخر يعيشون في إسرائيل وأربعة آخرون يعيشون في المهاجر، كلهم موحدون حول الدولة. وظهرت في الشارع الاسرائيلي قوى حزبية أساسية جدية يتزعمها حزب العمل وحركة ميرتس تدعو لمساعدة الفلسطينيين على إقامة دولتهم باعتبارها، كما قال سريد وبيريس، "ضرورة لا غنى عنها لقيام سلام حقيقي مع الفلسطينيين، والمحافظة على ديمقراطية دولة اسرائيل وبقاء هويتها يهودية". وبينت استطلاعات الرأي العام الاسرائيلي أن أكثر من ٥٠٪ من الاسرائيليين يؤيدون قيام دولة فلسطينية، وأكثر من ٧٠٪ يعتقدون بأنها ستقوم حتما، ويعتقدون بأن لا أمن

Digitized by Birzeit University Library

ولا سلام مع الفلسطينيين دون قيامها. بتلخيص شديد يمكن القول أن معركة الدولة الفلسطينية قد فتحت على مصراعيها وسوف تكون قوية ومصيرية حاسمة، وقاسية على جميع الاطراف. وستعيش شعوب المنطقة وكل المعنيين بصنع السلام فيها على وقع تفاعلاتها القادمة بقوة. ووضع البعض سلفا سيناريوهات لكل الاحتمالات المتوقعة بما فيها وقوع صدام عنيف بين الطرفين.

والحديث عن الدولة الفلسطينية يثير خمس قضايا صراعية أساسية: القدس، اللاجئين، والاستيطان والحدود والامن. وهي الموضوعات الرئيسية التي ستدور حولها مفاوضات الحل النهائي. وبصرف النظر عن مجريات تنفيذ اتفاق واي، فالمفاوضات حولها هي الحلقة الأهم في تاريخ عملية السلام. واذا كان تنفيذ اتفاق واي لن يمر بهدوء وسلام، فيمكن الجزم سلفا بأن لا أفق للتوصل لأي اتفاق قبل ٤ أيار القادم حول القضايا المذكورة مجتمعة ومنفردة. هذا اذا التزمت حكومة نتنياهو باستئناف المفاوضات حولها وظلت متواصلة دون انقطاع. وسيصل الطرفان التاريخ المذكور وهما في قلب ظلام دامس قبل أن يظهر بصيص النور الذي يراهن البعض على وجوده في آخر نفق المفاوضات.

وبينت وقائع ونتائج سبع سنوات من المفاوضات أن درجة تطور الفكر السياسي في المجتمع الاسرائيلي لم تصل اجمالا الى مستوى تحقيق مصالحة تاريخية حقيقية بين الشعبين، ومسيرتها في هذا الاتجاه لا تزال بطيئة جدا. فالقوى الاسرائيلية المتطرفة صعدت للسلطة في انتخابات ديمقراطية. والمعارضة الاسرائيلية لم تستطع التأثير على مواقف اليمين المعادية لسلام حقيقي مع العرب، ولم تظهر غيرة حقيقة على الاتفاقات التي وقعت سابقا معها. والواضح أن الاوضاع الدولية والاقليمية وموازين القوى بين الطرفين لا تتجه نحو إلزام اسرائيل بقبول حلول عادلة لقضايا الحل النهائي الشائكة يرضى بها الشعب الفلسطيني، خاصة اذا بقي الليكود ممسكا بزمام السلطة في اسرائيل أوعاد اليها بعد انتخابات جديدة. المفاوضات حول المرحلة الانتقالية شيء، وقضايا المرحلة النهائية المذكورة أعلاه شيء آخر. وبدء مفاوضات المرحلة النهائية لا يعني التوصل الى اتفاق حولها. والمغفل سياسيا هو وحده من يعتقد أن بالامكان خلال بضعة شهور حل قضايا شائكة يعتبرها الطرفان مصيرية. وستبقى المفاوضات حولها تدور في حلقة مفرغة، وتراوح بين الجمود الكامل وبين التحرك الشكلي دون معنى ودون نتيجة وبلا لون ولا طعم ورائحتها لن تكون عطرة. صحيح أن الاحزاب والقوى الاسرائيلية ليست موحدة

Digitized by Birzeit University Library

حول القضايا المثارة الا أن التدقيق في مواقفها يظهر بأن التباين حول بعضها يتعلق بالشكل ولا يمس جوهرها.

قضية القدس

تؤكد الاحزاب والقوى الاسرائيلية في برامجها وعلى لسان مختلف قادتها أن القدس ستبقى عاصمة اسرائيل الموحدة الى الابد. وترفض التجاوب مع تطلعات الفلسطينيين بأن تكون عاصمتهم أيضاً، رغم أن قراري مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ و٣٣٨ يعتبران القدس الشرقية أرضا محتلة، وهما المرجعية الاساسية العملية لمؤتمر مدريد الذي انطلقت منه عملية السلام. وتأكيدا على موقفهم من القدس والاحتفاظ بها مدينة موحدة عاصمة لاسرائيل اقترح بصورة غير رسمية بعض أركان حزب العمل في مرحلة سابقة صنع قدس جديدة تضم ضاحية أبوديس وتكون بمثابة عاصمة للفلسطينيين، الا أن الجانب الفلسطيني رفض الاقتراح ولم يناقشه لأنه لم يطرح بصورة رسمية. وبدون خشية التعرض لتهمة التسرع، يمكن القول بثقة أن لا أفق لأي اتفاق وتسوية اذا بقيت مواقف الطرفين، وهو المرجح، على ما هي عليه. ولن يكون سهلا على الراعي الامريكي تقديم حلول يقبلها الطرفان. فلا يمكن لأية حكومة اسرائيلية الموافقة على مقترحات تمس وضعيتها الراهنة قبل طرحها على الجمهور، ناهيك عن أخذ موافقة الكنيست المستحيلة. وليس عاقلاً كل من يتصور أن القيادة الفلسطينية وكل أحزاب وهيئات م.ت.ف مستعدة أو بإمكانها منفردة أو مجتمعة القفز عن موضوع القدس والتنازل عن الحقوق الفلسطينية في هذه المدينة المقدسة. واذا كان لا لزوم للاسترسال في الحديث عن تاريخ المنطقة وارتباطه بتاريخ القدس، فالمؤكد أن اضطراب وضع القدس أدى دوماً الى اضطراب في كل محيطها. وأن استقرارها واستتباب أوضاعها كان يؤدي دوماً الى استتباب واستقرار الأوضاع في بلاد الشام وبلاد ما بين النهرين وفارس ومصر والجزيرة العربية. وليس عسيراً أيضاً على كل من يراجع تاريخ عمليات البحث عن السلام الفلسطيني العربي ــ الاسرائيلي خلال نصف قرن أن يتعرف على عدد المرات وعدد المحاولات التي تعطلت فيها عمليات البحث هذه بسبب قضية القدس. فالكل يتذكر أن وضع مدينة القدس كاد أن ينسف مفاوضات واتفاقات كامب ديفيد، وأن المباحثات حول الحكم الذاتي بين مصر واسرائيل عام ١٩٧٨-١٩٨١ تعطلت وكانت القدس سبباً رئيسياً في ذاك التعطيل. والأمر سوي مؤقتاً بين الطرفين عبر رسائل أرفقت بالاتفاقات وأودعت عند الادارة الأمريكية، حيث كتب السادات في حينها رسالة للشريك الأمريكي قال فيها "إن مصر تعتبر القدس العربية جزءاً من أراضي الضفة الغربية المحتلة

Digitized by Birzeit University Library

وأن ما ينطبق على الضفة الغربية ينطبق على القدس". وفي حينها رد بيغن في رسالة مماثلة قال فيها "إن قرار الكنيست الاسرائيلي بتاريخ ٢٨ حزيران ٦٧ نص على أن القدس عاصمة دولة اسرائيل وأنها مدينة موحدة وغير قابلة للتقسيم". أما رد الرئيس كارتر على هذه الرسائل فكان "بأن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مدينة القدس باق على ما هو ولا يعترف بضم القدس لاسرائيل".

قضية المستوطنات

أما بشأن المستوطنين والمستوطنات، فالفلسطينيون يعتبرونها غير شرعية ويجب زوالها مع زوال الاحتلال، باعتبارها صناعته وإحدى أدواته ومرتكزاته، ويرفضون بقاءها كأمر واقع في اي حل نهائي للصراع. فهي الى جانب عدم شرعيتها تحول مناطق الضفة الغربية الى تجمعات سكانية معزولة عن بعضها البعض، وتقضي على وحدة الارض وتقطع أوصال الدولة الفلسطينية المنشودة. والتدقيق في مواقف القوى الاسرائيلية من الاستيطان يؤكد أن الفروق بينها لا تمس مبدأ وجودها، وتتمحور حول عددها ومواقع انتشارها. فحزب العمل ما زال يعتبر بعضها ضرورة لا غنى عنها لأمن اسرائيل، وتراجع عن قول رابين يوما ما "أنا مستعد لزيارة مستوطنات غوش عتصيون بفيزا". ولم يطرح الحزب في برامجه اللاحقة حلولا جذرية عملية مقبولة فلسطينيا، وأقصى ما طرحه هو التمييز بين ما يسميه مستوطنات أمنية حيوية ومستوطنات سياسية غير ضرورية. ولا يمانع في ازالة المستوطنات السياسية وتعويض سكانها، ويتمسك بالامنية ويؤيد توسيعها وتقويتها. ومن المشكوك فيه أن يطرح في الانتخابات القادمة حلولا خارج هذا الاطار يمكن أن يقبلها الفلسطينيون. أما قوى اليمين بقيادة حكومة الليكود فمواقفهم معروفة فهي تنظر للاستيطان بمنظار ذي عدستين: الاولى، تعرض لهم صورة الضفة الغربية كأرض منحها الرب لبني اسرائيل لاستيطانها والاقامة الابدية فيها. والثانية، تعرض لهم ذات الاهمية الامنية الذي يتحدث عنها حزب العمل ولكن بصورة مضخمة جدا. أما وقائع حياة عملية السلام فبينت لمن يريد أن يرى أن الاستيطان كان دوما سببا في تعقد المفاوضات وتوقفها شهوراً وسنوات. وأن المستوطنين تحولوا الى طلائع مكافحة في نظر الكثير من الاسرائيليين. واذا كان التوسع في الاستيطان قد عقد المفاوضات في المرحلة السابقة فلا شك في أنه سيقف حجر عثرة في طريق تقدمها في المرحلة القادمة. ولن يستطيع الطرفان التوصل الى إتفاق نهائي حول مصير الاستيطان ومستقبله طالما بقي حزب العمل وقوى اليسار تعتبره ضرورة حيوية لأمن اسرائيل، والليكود وقوى اليمين تعتبره حقاً تاريخياً توراتياً لا تنازل عنه.

Digitized by Birzeit University Library

قضية اللاجئين

أما قضية اللاجئين الذين طردوا من ديارهم عام ١٩٤٧-١٩٤٨ ومسألة النازحين التي أضيفت إليها بعد عام ١٩٦٧، فلا مبالغة في القول بأنها أعقد القضايا المطروحة على جدول اعمال مفاوضات الحل النهائي. وأن مصير عملية السلام ومستقبل تسوية الصراع الفلسطيني والعربي ـ الاسرائيلي يتقرر في ضوء ما يتم عليه الاتفاق بشأن قضاياهم. فاللاجئون هم لب القضية الفلسطينية وجوهرها، ولا حل للصراع اذا لم تحل قضيتهم. وكل الحلول التي ظهرت منذ نشوء قضيتهم وحتى الآن بقيت عاجزة عن حلها بصورة جذرية وعادلة. وبقيت قضتهم مليئة بالأمل والألم والعذاب. فقد ظلوا سنين طويلة يحلمون بالعودة والدولة، وكثيرا ما هبط أملهم للحضيض، وارتفع أحياناً أخرى لأعالي السماء. كانت أحلامهم مليئة بكوابيس مؤرقة حول طرد اليهود لهم من أرضهم وحرمانهم من العيش بأمان. وظل القدر يحوّل أحلامهم المزعجة الى حقائق وعذابات قاسية، ويضعها وجها لوجه مع أمن اليهود دولة وجماعات وأفراداً، قال عنها رجال الدين والاتكاليون منهم "هذا امتحان من الله، والله يحب أن يمتحن عباده الصالحين". والتجربة التاريخية أكدت أن المسكنات والحلول المؤقتة التي تم فرضها على اللاجئين بالقوة لم تصنع الحلول التي راهن معظم المفكرين الاستراتيجيين الاسرائيليين على تشكلها. وأنها كانت سببا في كل الحروب التي خاضتها شعوب المنطقة وسببا في كل التخلف والدمار الذي لحق بها خلال نصف قرن. والواضح أن مواقف الطرفين من حلها ما زالت متباينة ومتناقضة. فالفلسطينيون قيادة وشعباً متمسكون بقرارات الامم المتحدة التي نصت على حقهم في العودة أو التعويض. ومن غير المرئي تبني الفلسطينيين حلولا أخرى. ولا تستطيع أية قيادة فلسطينية الزام اللاجئين بحلول لا ترضيهم، خاصة وأنهم مبعثرون في مواقع عديدة، ووضعهم فسح المجال لتدخلات عربية. وقضاياهم تنبثق من حقوق فردية يصعب تقريرها بمعزل عن موافقتهم، ودون طرح حلول مقنعة تلبي مطالبهم وتعيد لهم بعض حقوقهم. أما اسرائيل فاغلقت كل حكوماتها الباب أمامهم. ورفضت بالمطلق كل الاحزاب الاسرائيلية اليمينية واليسارية حقهم في العودة. أما تعويضهم عن أراضيهم وممتلكاتهم التي سلبت منهم فالواضح أنها قضية شائكة ومعقدة والتفاوض حولها سوف يستغرق سنين طويلة. لا سيما وأن اسرائيل تعتبرها قضية دولية وتربط حلها بحل قضايا المهاجرين اليهود من الدول العربية. وبديهي القول أن لا افق لأي اتفاق حول موضوع اللاجئين قبل الرابع من ايار القادم. أما بشأن مسألة عودة النازحين الى بيوتهم التي غادروها عام ١٩٦٧، فاسرائيل اقرت في اتفاق اوسلو حقهم من حيث المبدأ في العودة، لكنها ربطت عودتهم بالاتفاق حول معالجة المشكلات الامنية

Digitized by Birzeit University Library

والاقتصادية التي يمكن أن تخلقها. وتقربت لاحقا من المفاوضات حول الموضوع ولم تفكر لا حكومة العمل السابقة ولا حكومة الليكود اللاحقة في تنفيذ ما اتفق عليه. وأظن أن لا افق لعودتهم في عهد حكومة الليكود الحالية أو أية حكومة يمينية جديدة. وستبقى اسرائيل تعتبرهم قنبلة موقوتة تهدد أمنها كل لحظة.

الدولة الفلسطينية وأمن اسرائيل

واذا كان لا افق للتوصل الى أي اتفاق مع حكومة الليكود حول القدس والاستيطان واللاجئين فالموقف ذاته ينطبق على موضوع الحدود. فحدود دولة اسرائيل الامنية في نظر الليكود هي نهر الاردن وسيناء وامتدادات هضبة الجولان السورية حتى مدينة القنيطرة ووادي الرقاد، ومواقعها العسكرية الحالية في جنوب لبنان. أما أرض الدولة العبرية فتمتد الى حيث تتواجد اصغر مستوطنة اسرائيلية على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة. وتطمع في استقطاع أكثر من نصف أراضي الضفة الغربية وضمها لاسرائيل. وبينت المفاوضات مع حزب العمل أن اليسار الاسرائيلي يشارك الليكود بصيغة واخرى بعض مواقفه التوسعية في القدس وبقية الارض الفلسطينية. ويختلف معه حول التوسع في الاراضي السورية. فقيادة حزب العمل توافق على الانسحاب من حيث المبدأ من الجولان وتضع على القيادة السورية شروطا تعجيزية. وتعتقد بأن استقطاع نسبة ٨ ــ ١٢٪ من اراضي الضفة الغربية، أمر حيوي وضروري للاغراض الامنية الحيوية، ولضم عدد من التجمعات الاستيطانية لاسرائيل ووضعها تحت السيادة الاسرائيلية. صحيح أن بعضهم تحدث عن مبادلة الاراضي، المنوي ضمها في الحل النهائي، بمساحات مماثلة من اراضي النقب المجاورة لقطاع غزة، الا أن أصحاب هذه الاطروحات لم يوضحوا أفكارهم وأبقوها في اطار جس النبض واستطلاع ردود الفعل الفلسطينية. ويخطئ من يعتقد أن هذه المواقف اليمينية والاسرائيلية مطروحة للاستهلاك المحلي، أو من باب رفع سقف الموقف الاسرائيلي في المفاوضات الجارية مع العرب والفلسطينيين. ويفترض أن لا يكون هناك خلاف فلسطيني حول أن هذه الافكارالاسرائيلية اليمينية واليسارية كانت وستبقى مرفوضة من قبل الفلسطينيين سلطة ومعارضة، وأن المفاوض الفلسطيني سيبقى متمسكا بانسحاب اسرائيل من كل اراضي الضفة الغربية والقدس التي احتلت عام ١٩٦٧، وأنه سوف يطالب في جولات المفاوضات القادمة بالحمة وسواها من الاراضي الفلسطينية التي لم تقع ضمن حدود دولة اسرائيل بعد قيامها عام ١٩٤٨.

Digitized by Birzeit University Library

وبينت وقائع سبع سنوات من مفاوضات السلام العربية والفلسطينية ــ الاسرائيلية أن أمن اسرائيل وقيام الدولة الفلسطينية قضيتان مركزيتان وقفتا ولا تزالان عقبة أمام تحرك وتقدم المفاوضات على كل مساراتها. فمفهوم اسرائيل لأمنها الاستراتيجي على حدودها الشمالية جمد المفاوضات على مساريها السوري واللبناني. وهو الذي أطال أمد المفاوضات على مسارها الفلسطيني، وعطل تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الطرفين. وإذا كانت استطلاعات الرأي العام تشير الى حدوث نمو في الفكر الواقعي في إسرائيل، فطمأنة المواطن الإسرائيلي على أمنه ومستقبله يقوي تيار السلام ويضعف مواقف القوى الاسرائيلية المتطرفة المعارضة قيام دولة فلسطينية على الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، وتشجع المواطن والمفكر الاسرائيلي على التقدم في طريق السلام مع العرب. أما تقبل فكرة التعايش مع الفلسطينيين في دولتين متجاورتين فستبقى رهن نجاح العرب والفلسطينيين في معالجة عقدة الامن وتعطيل استغلالها لاغراض أيديولوجية وحزبية. فلا يمكن لأية حكومة اسرائيلية الأخذ بخيار قيام دولة فلسطينية إلا إذا توافرت أغلبية شعبية (٥١٪) إسرائيلية تؤيده، ولا تراه خطرا جديا على أمن اسرائيل، بل يوفره على نحو أفضل مما هو عليه الان. فهم مقتنعون بأنهم جزيرة صغيرة تعيش وسط بحر عربي معاد. ورغم التفوق العسكري لدولة اسرائيل على العرب مجتمعين، فالاسرائيليون يشعرون بأنهم مهددون. ويعبرون عن ثلاثة مخاوف أمنية أساسية :

الاول، خطر وقوع هجوم مباغت تشنه الجيوش العربية كما جرى في حرب اكتوبر ١٩٧٣.

والثاني، تحول الدولة الفلسطينية الى دولة معادية تسعى في المدى الطويل لتحقيق طموحات الفلسطينيين في فلسطين التاريخية واعادة اللاجئين الى بيوتهم، وتستعين يوما بقوى خارجية معادية لدولة اسرائيل، وبالفلسطينيين في اسرائيل.

والثالث، تواصل العمليات الارهابية التي يشنها الفلسطينيون المتطرفون عبر الحدود الجديدة.

Digitized by Birzeit University Library

مواقف اسرائيل الأمنية

وكتدبير وقائي ستحرص اسرائيل على فرض قيود وترتيبات أمنية تفصيلية تتم صياغتها في اتفاقات وتخضع لرقابة مشتركة ولن تكتفي برقابة أمنية امريكية مثلا. ويفترض بالمفاوض الفلسطيني أن يتوقع اصرار الجانب الاسرائيلي في المفاوضات اللاحقة على ضمان مسائل أمنية كثيرة أهمها:

أولا، سيطرة الاجهزة الامنية الفلسطينية على الامن داخل حدود الدولة الفلسطينية، ومنع تحول أراضيها الى قواعد انطلاق لعمليات عسكرية صغيرة أو كبيرة ضد اسرائيل. ومنع التحريض ضد اسرائيل أو القيام بأعمال عنف ضد مواقعها ومواطنيها. وضمان بقاء صيغ التنسيق الأمني المشترك وتطويرها حسب الحاجة ووفقا لتطورات الاوضاع. وأظن أن الشق الأمني من اتفاق "واي" هو النموذج الذي تسعى لفرضه مستقبلا على الدولة الفلسطينية.

ثانيا، تجريد الضفة الغربية وقطاع غزة من السلاح الثقيل. وضمان عدم قيام الدولة الفلسطينية بتصنيعه، وعدم التزود بالدبابات وبالمدافع المضادة لها، وبالطائرات والاسلحة المضادة لها. وأن لا تمتلك قوة بحرية قوية مسلحة بأسلحة ثقيلة حديثة. وذات الشيء ينطبق على القوى الجوية، وستصر على بقاء مجال الضفة وغزة والقدس الجوي تحت السيطرة الاسرائيلية المطلقة. وبقاء المياه الاقليمية الفلسطينية تحت مراقبتها الدائمة وسيطرتها المطلقة.

ثالثا، نشر الجيش الاسرائيلي على طول الحدود مع الاردن. والاحتفاظ بعدد من القواعد العسكرية القوية في مرتفعات الضفة الغربية وعلى سواحل قطاع غزة وحدوده مع مصر. واقامة منشآت الانذار المبكر التي تراها ضرورية لأغراض الأمن الاستراتيجي والاعمال الاستخبارية اللاحقة. وضمان حرية حركة الجيش الاسرائيلي لهذه القواعد، وتعاون الفلسطينيين في حمايتها من أية اعتداءات محلية.

رابعا، عدم قيام الاجهزة الامنية العسكرية الفلسطينية ببناء أية تحصينات عسكرية أرضية قوية من نوع زرع الالغام وحفر الخنادق على الحدود وبناء الدشم القتالية.. الخ.

Digitized by Birzeit University Library

خامسا، ضمان مشاركة الجيش الاسرائيلي في الاشراف على المعابر الحدودية المؤدية من والى خارج أراضي السلطة الفلسطينية، بما في ذلك الموانئ والمطارات والممر بين الضفة وغزة. وسوف تصر على منع تدفق اللاجئين والنازحين الى اراضي الدولة الفلسطينية.

سادسا، تعهد الدولة الفلسطينية بعدم الدخول في احلاف عسكرية معادية لاسرائيل.

بديهي القول أن بقايا الفكر الصهيوني اليميني العنصري الاستعماري التوسعي تحاول جاهدة تأخير حركة التاريخ وإعادة عقارب ساعة الزمن إلى الوراء. واستمرار هذا الفكر مؤثراً في المجتمع الإسرائيلي، ومسيطراً على القرار السياسي الرسمي، سيجعل طريق التعايش والسلام بين الشعبين طويلاً ومعقداً ومؤلماً. فهذا التفكير مسؤول تاريخياً عن نشوء جبال الحقد والكراهية بين الشعبين، وهو الذي دفع الاسرائيليين الى رفض قرار التقسيم عام ١٩٤٧، وحقن الشعوب العربية بالعداء لإسرائيل، وفجر أربع حروب كبيرة بين العرب وإسرائيل عام ٥٦، ٦٧، ٧٣، ١٩٨٢. وأخر الاعتراف الاسرائيلي بوجود شعب اسمه الشعب الفلسطيني قرابة خمسين عاماً، وأخر الاعتراف بوجود م. ت. ف كممثل شرعي لهذا الشعب قرابة ربع قرن، وأوصله إلى الانتفاضة الشاملة. وهو ذاته الذي يبعث النشوة الآن في نفوس بعض القادة الاسرائيليين كلما نجحوا في طعن الكرامة الوطنية الفلسطينية. وبقايا هذا الفكر هي التي تربك الآن قيادة حزب العمل، والحكومة الاسرائيلية في قيادة معركة السلام على كل المسارات، وتسبب لهم الانفصام في مواقفهم السياسية. وتحرك قوى الائتلاف الحكومي باتجاه تسريع الاستيطان وتوسيعه وقتل عملية السلام. واستمرار اصحاب هذا الفكر الخيالي في مركز القرار يجعل طريق تطور "الكيان الفلسطيني" إلى دولة مستقلة طريقا مؤلما ودمويا.

وبصرف النظر عن الفترة الزمنية التي ستستغرقها مفاوضات الحل النهائي، وعن النتائج التي ستسفر عنها، فالثابت هو أن حكومة الليكود ستبقى متمسكة بموقفها القائم على جعل الحل الانتقالي حلا نهائيا للقضية الفلسطينية، سقفه الاعلى حكم اداري ذاتي تفضل أن يبقى ناقصا. فهم يعتبرون قيامها مسألة حياة أو موت وقضية مصيرية تمس بوجود اسرائيل وأمنها الاستراتيجي. ورغم ادراك القيادة والمحللين الاستراتيجيين الاسرائيليين أن الدولة الفلسطينية سوف تكون ضعيفة عسكريا ومرتبطة اقتصاديا لسنوات طويلة باسرائيل، الا أنهم ينظرون لها كثعبان يرقد معها داخل الفراش وبامكانه لدغها يوما ما لدغات قاتلة. وتجربة اليهود التاريخية في اوروبا والمنطقة العربية

Digitized by Birzeit University Library

جعلت الاسرائيليين شديدي الحساسية تجاه الامن، ويصرون على رفض قيام الدولة الفلسطينية قبل التأكد من أنها لن تكون معادية لهم. واذا كان لا افق في هذه الفترة للتوصل الى أي اتفاق حول قضايا الحل النهائي من الان وحتى ٤ ايار القادم، فالمصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني تفرض على القيادة الفلسطينية التمسك بكامل حقوقها التي نصت عليها الاتفاقات، والتأكيد على أنه لا انفصام بين أمن اسرائيل وقيام الدولة الفلسطينية. اعتقد أن التفكير في صفقة متكاملة تطرحها الادارة الامريكية بات أمرا لا مفر منه. وهو أقصر الطرق الموصلة الى السلام الحقيقي وأقلها ألماً وعذاباً لشعوب المنطقة.

Digitized by Birzeit University Library

المستلزمات الاقتصادية لاعلان الدولة الفلسطينية

د. حازم الشنار*

مقدمة

من المتفق عليه أن الاستقلال الاقتصادي هو الركيزة الأساسية لأي إستقلال سياسي، وفي حالتنا بالتحديد لا يمكن أن يكون هناك استقلال وطني فلسطيني ناجز بدون فك ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بصورة كاملة بالاقتصاد الاسرائيلي وإتاحة الفرصة أمامه للتعامل الحر مع الاقتصادات الاقليمية و العالمية، حيث شكل فك الارتباط بين الاقتصادين الفلسطيني والاسرائيلي مطلباً وهدفاً وطنياً طوال العقود التي تلت احتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة و سعيها منهجياً لالحاق ودمج الاقتصاد الفلسطيني باقتصادها.

حقق الطرف الفلسطيني خطوة إلى الأمام تجاه فك الارتباط من خلال تطبيق اتفاق باريس ، ولكن ذلك الاتفاق أبقى على جوهر علاقة التبعية للاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي من خلال الاتحاد الجمركي المنقوص، وسيطرة اسرائيل على المعابر ومفاتيح القرار الاقتصادي .

ولتقييم النتائج العملية لاتفاق باريس فقد قمنا بدراسة الأداء الاقتصادي الفلسطيني المترتب عليها، و استخلاص العبر المناسبة منها للأخذ بها في المستقبل.وقد حاولنا التمييز بين العوامل الخارجية والموضوعية المؤثرة في ذلك الأداء من ناحية ، والعوامل الداخلية والذاتية المؤثرة فيه من ناحية أخرى ، وقد استعنا في سبيل ذلك، قدر الامكان،

* د. حازم الشنار: مدير عام الاحصاءات الاقتصادية في دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

بالبيانات والأدبيات المتوفرة حول الموضوع.

ثم قمنا بعرض لأبرز الاجراءات العملية التي نراها مناسبة للقيام بها من الجانب الفلسطيني استعدادا للاعلان وتتويجاً له. وقد وضعنا باعتبارنا ضرورة الفصل بين الاجراءات الاقتصادية التمهيدية والملازمة للاعلان عند قيام الدولة الفلسطينية مباشرة، وبين تلك الاجراءات متوسطة وطويلة الأمد المطلوب إنجازها لتصحيح مسيرة الاقتصاد الفلسطيني بعد الاعلان، وقد اقتصرنا في هذا البحث على تناول بعض الاجراءات القصيرة الأمد المقترحة و المطلوب انجازها حتى يتم اعلان الاستقلال، أو تلك الواجب اتخاذها غداة حصوله.

بشكل عام، وبالرغم من أننا قد حاولنا تغطية أهم المحاور المتعلقة بهذا الموضوع بأكبر قدر من التوسع ، إلا أن هذا الموضوع يبقى شائكاً ويحتاج إلى المزيد من الدراسة والتعمق ،ويحتاج كل محور من المحاور إلى دراسة متخصصة مستفيضة ومتأنية.ونأمل أن لا تظل هذه الأفكار والمقترحات على الورق، بل أن ترى النور على أرض الواقع وفي أقرب فرصة ممكنة، وأن يجري البدء بتنفيذها في نفس الوقت الذي يجري إغناء الحوار حولها [١].

الوضع الاقتصادي في المرحلة الإنتقالية

أولاً: إتفاق باريس كمحدد للتطور الاقتصادي في المرحلة الانتقالية

لخصت مراجع عديدة إيجابيات وسلبيات نصوص اتفاق باريس الاقتصادي الموقع بين اسرائيل و م. ت. ف ، أو ما يعرف بالبرتوكول الاقتصادي بينهما فور توقيعه [٢]، لكن ما يعنينا حقاً بعد مرور خمس سنوات على توقيعه هو التطبيق العملي له، فهو يجسد حقيقة النصوص التي تحكمه.

أبرز تطبيقات الاتفاق:

١ . التجارة الخارجية

أ-الاستيراد

-من الخارج مباشرة عبر اسرائيل: للأصناف والكميات المحددة ضمن القوائم المتفق عليها ، و غالباً ما يحصل تأخير في التسليم مما يضطر

Digitized by Birzeit University Library

المستورد لدفع رسوم الموانىء ، و لا توجد رقابة فلسطينية على هذا النوع من الاستيراد.

-من الخارج مباشرة عبر الأردن ومصر (عدا المسافرين): محدد تبعاً للقوائم المتفق عليها، و لاتوجد رقابة فلسطينية عليه.

-من الخارج غير مباشر (عبر اسرائيل): ينطبق عليه ما ينطبق على الاستيراد المباشر من اسرائيل ، عدا الدعم، مع فارق دفع المستورد الفلسطيني عمولة للوسيط الاسرائيلي مقابل الاستيراد من خلاله.

- من اسرائيل: يتم بدون عوائق أو قيود مع وجود دعم حكومي اسرائيلي لبعض السلع.

ب- التصدير

-إلى الخارج مباشرة عبر اسرائيل: غير محدد إلا أنه يعاني من الاعاقة والتفتيش الأمني وفي كثير من المرات يكون المنع نتيجة الاغلاق، مما يؤدي إلى تأخير وإتلاف السلع في كثير من الحالات.

-إلى الخارج عبر الأردن ومصر: كالذي سبقه.

-إلى اسرائيل، سلع صناعية: مسموح دخولها بمواصفات محددة و دون أي دعم ،مما يؤدي إلى ضعف قدرتها التنافسية أمام مثيلاتها الاسرائيلية المدعومة.

-إلى اسرائيل ،سلع زراعية: كميات محددة من بعض السلع وضمن شرط توفر وسم "الكوشر" عليها.

-إلى الخارج غير مباشر عبر اسرائيل: يتم التعامل معه كمنتوج اسرائيلي صرف مما يؤدي إلى خسارة المنتج الفلسطيني لقسم كبير من الأرباح المتحققة من التصدير، ناهيك عن الاسم التجاري وبلد المنشأ.

٢ . الضرائب والجمارك

وفقاً لآخر المعطيات عن عام ١٩٩٧فقد تمت إعادة ما معدله ٦٠ مليون دولار شهرياً للسلطة الوطنية الفلسطينية كحصيلة للمقاصة بينها وبين اسرائيل على ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية للواردات المباشرة. ولكن ذلك لايتجاوز ٦٠ ٪ من الرقم الحقيقي لتلك الرسوم التي تحصلها اسرائيل على البضائع والخدمات المشتراة من الفلسطينيين

Digitized by Birzeit University Library

من المبلغ المدفوع كرسوم تحصيل . ويقدر وكيل وزارة المالية الفلسطيني حجم خسارة الخزينة الفلسطينية نتيجة لذلك بحوالي ٣٥٠ مليون دولار لعام ١٩٩٧[٣]. ويعود سبب تدني قيمة المقاصة نسبة إلى الواقع إلى أن صافي الضريبة المضافة و الرسوم الجمركية المعاد إلى السلطة الوطنية يحتسب وفقاً للبيانات التي يقدمها المكلفون الفلسطينيون وليس وفقاً للبيانات المتوفرة لدى السلطات الجمركية الاسرائيلية، حيث يلجأ أولئك المكلفون إلى عدم إبراز كافة البيانات عن كامل الصفقات التي يقومون بها تجنباً لدفع الضرائب والرسوم الأخرى وبشكل خاص ضريبة الدخل. ومن ناحية أخرى، فإن فرض نفس النسبة على السلع والخدمات الفلسطينية والاسرائيلية ، رغم التفاوت الكبير في ظروف الاستثمار والانتاج يعطي السلع الاسرائيلية منها ظروفاً أكثر تميزاً وقدرة على المنافسة مع مثيلاتها الفلسطينية.

٣ . العملة

يتيح الاتحاد النقدي القسري لاسرائيل مع المناطق الفلسطينية فرصة لإستخدام كميات النقد المتداولة في تلك المناطق او معها ، للانتقاص من قيمتها من خلال موجات التضخم المتعاظمة ، واستخدام سياساتها النقدية في تلك المناطق لمصلحتها دون سواها ودون أي حماية للاقتصاد الفلسطيني وودائعه وديونه.

٤ . العمالة

تحدد اسرائيل أعداد ومواصفات ومواعيد دخول العمال الفلسطينيين إلى اسرائيل وتمنع من تريد ومتى تريد من الدخول بالرغم من أن ذلك يتم تنظيمه من خلال مكاتب التشغيل الفلسطينية، مما أدى إلى استخدام قوت هؤلاء كوسيلة ضغط ضد السلطة الفلسطينية خصوصاً في فترات الاغلاق، وإن كانت السلطة الاخيرة تحصل على المقتطعات من أجورهم، فإنهم يعملون ضمن أبأس الشروط وأقلها أمناً.

٥ . اللجنة المشتركة

يتيح تشكيل هذه اللجنة لاسرائيل فرصة مراقبة الاقتصاد الفلسطيني والتدخل في قرارات وإجراءات وسياسات السلطة الفلسطينية ازاءه.

Digitized by Birzeit University Library

ثانياً: تقييم الأداء الاقتصادي الفلسطيني في ضوء التطبيق الفعلي للاتفاق

تشير التقديرات إلى أن الاقتصاد الفلسطيني قد شهد تراجعاً خلال السنوات الخمسة الأخيرة والتي تلت توقيع اتفاق أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية. ورغم أنه لا تتوفر بيانات إحصائيات متكاملة لمؤشرات الاقتصاد الحقيقي فقد جرت بعض المحاولات لتقدير تلك المؤشرات اعتماداً على البيانات الأولية التي وفرتها حتى الآن دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية للحسابات القومية بالأسعار الجارية.

فعلى سبيل المثال، قام البنك الدولي بإجراء تحليل لتلك البيانات معتمداً على مثبطات تقديرية للأسعار للفترة ١٩٩٤-١٩٩٦، حيث تشير تلك التقديرات إلى أن الناتج المحلي الحقيقي ازداد بنسبة ١٠٪ في عام ١٩٩٤ ولكنه عاد وانخفض بنسبة ٦ ٪ في العام ١٩٩٥، وفي العام ١٩٩٦ لم يحصل أي نمو. يمكن إيجاد نفس نموذج النمو بالنسبة لإجمالي الناتج القومي والذي ازداد بنسبة ٨٪ في العام ١٩٩٤ ومن ثم انخفض بنسبة ٥٪ في العام ١٩٩٥ وفي العام ١٩٩٦ هبط إجمالي الناتج القومي بنسبة ١٪ [٤].

وبأخذ عامل نمو السكان بعين الاعتبار فإنه كان من المفترض أن ينمو الاقتصاد الفلسطيني ما بين ٥-٦ ٪ ليحافظ الفرد فيه على نفس معدل الدخل الحقيقي. غير أن الظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة للاغلاقات الاسرائيلية المتعاقبة إضافة لمعدلات النمو العالية للسكان، قد أدى إلى هبوط الدخل الحقيقي للفرد في المناطق الفلسطينية خلال نفس الفترة. فوفقاً لتقديرات البنك الدولي ذاتها، في العام ١٩٩٤، ازداد إجمالي الناتج المحلي للفرد بنسبة ٤٪ ولكن في العام الذي تلاه انخفض بنسبة ١٢٪، وفي العام ١٩٩٦ أدى الركود الاقتصادي ونمو السكان إلى هبوط في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد بنسبة ٦ ٪. و تبرز نفس الصورة بالنسبة لإجمالي الناتج القومي الحقيقي للفرد في العام ١٩٩٤، حيث ارتفع بنسبة ٢ ٪ وتلاه هبوط حاد بنسبة ١٠٪ في العام ١٩٩٥. لقد أدى الركود الاقتصادي في العام ١٩٩٦ إلى هبوط في إجمالي الناتج القومي الحقيقي للفرد بنسبة ٧٪ في تلك السنة. إذا ما نظرنا إلى الصورة الاجمالية ما بين ١٩٩٤-١٩٩٦، نرى أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد هبط بنسبة ١٤٪ بينما انخفض إجمالي الناتج القومي الحقيقي للفرد بنسبة ١٦٪ [٥].

وبالنسبة إلى عامي ١٩٩٧و ١٩٩٨، فوفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي فقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للمناطق الفلسطينية بنسبة ٠,٨٪عام ١٩٩٧ وارتفع بنسبة ٢.٢٥عام ١٩٩٨، أما الناتج القومي الإجمالي الحقيقي فقد ارتفع بنسبة ٢.٢ ٪و ٢,٩ ٪ على التوالي . غير أن ذلك الارتفاع لم يكن متناسباً مع الزيادة السنوية

Digitized by Birzeit University Library

في عدد السكان مما أدى إلى إنخفاض معدل نصيب الفرد من كلا المؤشرين بحيث انخفض للأول بنسبة ٦,٣ ٪و ٣,٣ ٪ على التوالي وللثاني بنسبة ٣,٥ ٪ لكل من العامين [٦] .

ويزداد الأمر سوداوية عند النظر في ميزان المدفوعات الفلسطيني الذي يكشف حجم التبعية الاقتصادية الفلسطينية لاسرائيل، حيث يستدل على ذلك بصورة خاصة من العجز الكبير الحاصل في ميزان الحساب الجاري وبصورة خاصة مع اسرائيل .فقد شهد ميزان الحساب الجاري الفلسطيني تدهوراً ما بين ١٩٩٥ و ١٩٩٦ . ففي العام ١٩٩٥ وصل العجز في الحساب الجاري إلى ٥٧٣,٩ مليون دولار (١٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي) والذي ازداد إلى ٨٥٦,٢ مليون دولار في العام ١٩٩٦ أي (٢٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي) [٧]. وحيث أن رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات يساوي الادخار مطروحاً منه الاستثمار فإن الرصيد السالب له يعني تفوقاً للاستثمار على الادخار المحلي، الذي يجري تعويضه من الادخار الخارجي للقطاع الخاص أو المانحين لتمويل الاستثمار في فلسطين.

ويعود العجز في الحساب الجاري بشكل رئيسي إلى العجز الكبير والمتنامي في الميزان السلعي للمناطق الفلسطينية (باستثناء القدس) خصوصاً مع اسرائيل.فقد ارتفع إجمالي ذلك العجز مع العالم من ١,٣٦٦ مليون دولار عام ١٩٩٥ إلى ١,٦٦٤ مليون دولار عام ١٩٩٦ منها مع اسرائيل لوحدها ١,٢٥٢ و ١,٤٩١ مليون دولار على التوالي. وقد بلغت نسبة إجمالي ذلك العجز إلى الناتج المحلي الاجمالي ٤٧ ٪ عام ١٩٩٥ و ٥٢ ٪ عام ١٩٩٦ منها مع اسرائيل لوحدها ٤٠٪ و ٤٤٪ على التوالي،أما بقية العجز في الحساب الجاري فقد تولد من العجز في ميزان الخدمات .

وقد غطي الجزء الأكبر من عجز الحساب الجاري من:

١.صافي الدخل مع الخارج والذي يأتي جزء رئيسي منه من العمالة الفلسطينية في الخارج وبشكل خاص في اسرائيل، وقد انخفض هذا المؤشر نتيجة للاغلاقات من ٥٣٤,٧ مليون دولار عام ١٩٩٥ إلى ٤٦٨,٩ مليون دولار عام ١٩٩٦، شكلت تعويضات العاملين في اسرائيل منها ٤٨٦.٧ و ٤٦٠,٧ مليون دولار على التوالي.وقد شكل ذلك نسبة ١٨٪ من الناتج المحلي عام ١٩٩٦ و ١٤٪ عام ١٩٩٦ منها نسبة ١١٪ من العمالة باسرائيل في هذا المؤشر وذلك من خلال الزيادة التي حصلت على دخل الملكية في الخارج الذي زاد رصيده من ٣٦,٧مليون دولار عام ١٩٩٥ إلى ٨٧,٧ مليون دولار عام ١٩٩٦ مما يدل على التوجه نحو زيادة الملكية في الخارج.

Digitized by Birzeit University Library

٢ . كذلك تجري تغطية العجز في الميزان السلعي من صافي التحويلات الجارية مع الخارج (للقطاعين العام والخاص) والتي تعبر بشكل رئيسي عن التحويلات الجارية للسلطة الوطنية من الخارج، حيث ازدادت من ٣٠٩,٤ مليون دولار عام ١٩٩٥ إلى ٣٨٦,٠ مليون دولار عام ١٩٩٦، وهو ما يعادل ١٥٪ من ١٧٪ على التوالي من الناتج المحلي الاجمالي [٨].

مما تقدم يتضح مدى اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الاسرائيلي وعلى المساعدات الخارجية التي تصرف عملياً وبشكل غير مباشر لسد جزء من عجز ميزانها التجاري مع اسرائيل .

واعتماداً على الحقائق أعلاه فإن اتفاق باريس قد أخفق في توفير الظروف الاقتصادية الملائمة لاستمرار عملية السلام وإرساء أسس الاستقرار السياسي ، وأهمها تراجع وتدهور معدل النمو الحقيقي للاقتصاد الفلسطيني ، لذا ينبغي السعي لاعادة النظر في الاسس التي قام عليها ذلك الاتفاق وبصورة خاصة مبدأ الاتحاد الجمركي المنقوص ، الذي كان من المفترض أن يضمن درجة معينة من حرية الحركة للبضائع والافراد في الاطار الجغرافي للاتحاد ، والذي تم انتفاؤه بصورة شبه كلية في الاتجاه الفلسطيني نتيجة الممارسات الاسرائيلية على الأرض وأهمها سياسة الاغلاق والحصار للمناطق الفلسطينية والتطبيق الانتقائي للاتفاق من الجانب الاسرائيلي، فكل ذلك يشير إلى ضرورة حل الاتحاد الجمركي و إستبداله بمبدأ التجارة الحرة كضمان لقدرة الاقتصاد الفلسطيني على التطور الحر [٩] .

ومن المؤكد أن يشكل اعلان الاستقلال السياسي مدخلاً ملائماً لاعادة النظر باتفاق باريس وبمجمل العلاقة الاقتصادية بين اسرائيل وفلسطين، بوضعها على أسس متكافئة من خلال تحقيق مبدأ التجارة الحرة، ومن المجبذ أن يتم ذلك بصورة تدريجية على صعيد العمالة والتجارة سعياً لتحسين وضع ميزان المدفوعات الفلسطيني.

اعلان الدولة وردود الفعل المتوقعة

هناك اختلاف كبير بين شروط وظروف تطبيق وانعكاسات الخيارات المطروحة على الواقع وامكانيات نجاح أي منها نظرا لما يشكله قرار اعلان الدولة من دلالات وأبعاد على الوضع السياسي والقانوني الدولي، وما يتبعه من نتائج اقتصادية وديمغرافية وحتى جغرافية على منطقة الشرق الأوسط وخصوصا على اسرائيل. وعلى أية حال، فهناك خياران رئيسيان لاعلان الدولة لا ثالث لهما أولهما الاعلان باتفاق مسبق مع

Digitized by Birzeit University Library

الطرف الاسرائيلي، وثانيهما الاعلان من جانب واحد وبدون اتفاق، لكن هذا الخيار تتفرع عنه عدة احتمالات لردة الفعل الاسرائيلية أبرزها فرض الاغلاق والحصار على الضفة الغربية وقطاع غزة.

حال فرض الاغلاق والحصار

١) العمالة: من المتوقع أن يؤدي الاغلاق الذي قد تفرضه اسرائيل على حدودها مع فلسطين إلى حرمان ٥٠ ألف - ١٠٠ ألف عامل من فرصة العمل في اسرائيل وبالتالي الى استفحال البطالة .

٢) حركة البضائع :تقدر الواردات الفلسطينية لعام ١٩٩٧بحوالي ٢٥٠٠ مليون دولاروالصادرات ب٥٠٠ مليون دولار ،منها ٩٠ ٪مع اسرائيل التي قد تلجأ إلى منع دخول المواد الاستهلاكية الأساسية خصوصاً المواد الغذائية والبترول كما من المحتمل أن تقوم اسرائيل بمنع دخول الصادرات الفلسطينية إليها.

٣) المقاصة :تعيد اسرائيل للسلطة الوطنية ما معدله ٦٠ مليون دولار شهرياً كضريبة مضافة وجمارك، أي ما يعادل ٨٥٪ من إيرادات السلطة، ومن المحتمل أن تلجأ اسرائيل إلى تجميد دفع هذه المبالغ مما سيؤدي إلى عجز في الخزينة الفلسطينية.

٤) الأرصدة المستحقة والممتلكات :من المتوقع أن تقوم اسرائيل أيضاً بتجميد الأرصدة المستحقة لديها غداة الاعلان واللجوء إلى مصادرة أو تخريب بعض الممتلكات.

٥) البنية التحتية - الكهرباء / الماء / الاتصالات والبريد / المواصلات: من المحتمل أن تلجأ اسرائيل إلى قطع أو تشويش إمداد المناطق الفلسطينية بالمياه والكهرباء و إستخدامها لشبكتي الاتصالات والمواصلات.

٦) الاغلاق البيني (الداخلي): مما سيشل الحركة التجارية وخاصة في المدن.

٧) إغلاق المعابر الدولية :وهنا سيؤدي إلى شل التجارة الخارجية مع باقي الدول وخصوصاً الدول المحيطة.

٨) تطبيق بعض الاجراءات التعسفية الأخرى المذكورة في الاحتمال الأول ولكن بصورة أخف،مثل منع حركة السيارات بلوحة فلسطينية ،تجميد العمل بجوازات السفر الفلسطينية،تقييد حركة القيادة السياسية والتنفيذية،إغلاق الاذاعات ومحطات التلفزة، وغيرها. وهي إجراءات من الممكن التغلب عليها.

Digitized by Birzeit University Library

٩) الايرادات الحكومية: من المتوقع أن ينشأ عدد من السلبيات في أداء الاقتصاد المحلي نتيجة الاغلاق مثل الانخفاض في الايرادات الحكومية من المصادر المحلية نتيجة الاغلاقات والركود الاقتصادي المحتمل.

بعض الردود و الاستعدادات الفلسطينية الممكنة لمواجهة هذا الاحتمال

١- إعداد مشاريع للعمالة المؤقتة والدائمة مدة ٣ شهور على الأقل.

٢- توفير احتياطي كاف للتموين.

٣- إحلال السلع الوطنية المتوفرة مكان مثيلاتها المستوردة من اسرائيل ولو جزئياً.

٤- العمل على تقليص أرصدة السلطة الوطنية لدى اسرائيل مسبقاً والتحضير لحماية تلك الممتلكات المحتمل التعرض لها. لذا ينبغي اتخاذ الاحتياطات التي تحد من تأثير هذه الاجراءات بالسعي لتوفير مصادر إمداد ووسائل إحتياطية إضافية.

٥- تأقلم التجار والصناعيين مع الظروف التي قد تنجم في المستقبل، حيث كان هؤلاء قد مروا بتجارب مشابهة في الماضي أثناء الانتفاضة و الاغلاقات .

٦- توفير احتياطي لتغطية المصاريف الدورية للحكومة وتدعيم السيولة النقدية لها.

المشكلات الذاتية (الآنية) للاقتصاد الفلسطيني و سبل مجابهتها إستعداداً للاعلان

أبرز المشكلات الذاتية في الأداء الاقتصادي

من الخطأ تحميل مسؤولية تردي الوضع الاقتصادي عموماً وباستمرار للعوامل الخارجية ، حيث أن هناك عوامل ذاتية لا تقل خطورة عن الأولى ،وعليه نرى أهمية الإنتباه لها ومعالجتها.

وقد تعرض العديد من الاقتصاديين الفلسطينيين والأجانب لأداء السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الأعوام الخمس الفائتة بالنقد محاولين التنبيه إلى الثغرات الواجب تداركها لتحسين ذلك الاداء. فقد أشار إلى بعض تلك الثغرات مثلاً الاقتصادي الفلسطيني الأصل فضل النقيب المدرس في جامعة واترلو بكندا ملخصاً لها في ثلاث مشاكل رئيسة هي[١٠]:

١-عدم وجود مرجعية واحدة لقيادة الجهد التنموي مما يؤدي إلى تشتته وتبديد جزء رئيسي من الموارد المستخدمة فيه.

Digitized by Birzeit University Library

٢- الاتجاه نحو إنشاء مؤسسات احتكارية تكون تابعة للقطاع العام مباشرة أو بصورة غير مباشرة ،مما يضعف فرص المنافسة أمام القطاع الخاص.

٣- الاتجاه نحو تضخم الجهاز البيروقراطي،مما يؤدي إلى قلة كفاءته ناهيك عن تبديد موارد السلطة .

وبإمكاننا أن نضيف إلى ذلك:

١- إنعدام وجود إستراتيجية وخطة وطنية علمية للتنمية ، وقد برز ذلك من الانتقادات اللاذعة التي واجهتها ما سمي بخطة التنمية الثلاثية ١٩٩٧-١٩٩٩.

٢- تفشي الفساد في الجهاز الإداري الأول والذي ابرزه تقرير هيئة الرقابة إلى المجلس التشريعي في بداية العام ١٩٩٨ .

٣- حالة الفوضى والارباك وعدم الوضوح لدى الجمهور الذي وصل إلى درجة ملموسة من عدم الثقة بأداء السلطة ،وانعكس ذلك على المناخ الاستثماري وشعور الناس بعدم الأمن والاستقرار الداخلي ودفع بعضهم إلى التردد في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ودفع البعض الآخر إلى الهجرة.

٤- توجهات قسم من المستثمرين القادمين من الخارج كانت بالأساس تصب نحو اكتساح السوق المحلية وتحقيق أكبر قدر من المكاسب دون مراعاة لمتطلبات وأولويات بناء الاقتصاد الوطني بصورة متكافئة ونزيهة.

مما تقدم يتضح حجم التحديات التي ستواجه السلطة في المرحلة القادمة وصولاً إلى الاستقلال الاقتصادي . وفيما يلي تلخيص لأهم الأولويات التي نجد أن من الضروري العمل على تلبيتها على المدين القريب والمتوسط سواء في العلاقة مع اسرائيل أو على الصعيد الداخلي:

١- التجارة الخارجية: وقف الزيادة في العجز التجاري وصولاً إلى البدء بتقليصه.

٢- العمالة: خلق المزيد من فرص العمل الدائمة والمؤقتة بما يتيح تقليص نسبة البطالة وفتح المجال أمام الملتحقين الجدد بالقوى العاملة.

٣- الموارد المادية و التقنية: تنمية الاعتماد على الموارد المحلية والحد من الاعتماد على المساعدات الخارجية.

٤- البنية التحتية: إستكمال بناء دعائم البنية التحتية من طرق وجسور وشبكات مياه وطاقة و اتصالات.

Digitized by Birzeit University Library

٥- البيئة الاستثمارية: توفير المناخ الاستثماري المناسب من خلال وضع الأطر التنظيمية والقانونية والادارية الملائمة.

٦- ظروف المعيشة : السعي لرفع مستوى الدخل وتحسين مستوى الخدمات وتوفر السلع الأساسية عبر التنمية الاقتصادية الاجتماعية المتكاملة.

الاستعدادات الداخلية المقترحة لاعلان الاستقلال

فيما يلي أبرز المحاور المقترحة لتصحيح الأداء الاقتصادي للسلطة والاستعداد لاعلان الدولة:

العمل المؤسسي

١ . ضرورة تحسين اداء الوزرات والهيئات الحكومية واستكمال هياكلها على أسس سليمة والقضاء على الفساد والتسيب والترهل الوظيفي.

٢ . ضرورة إيلاء التخطيط والموازنة الاهتمام الكافي للمرحلة القادمة، وضرورة اعتماد الخطة على بيانات إحصائية شاملة ودقيقة ، وأسس علمية سليمة ونظرة تنموية متكاملة.

٣ . الحد من التشتت في الادائين التنفيذي و التفاوضي و في مصدر القرار الاقتصادي، وتشكيل مجلس اقتصادي للتنسيق بين كافة الوزارات والهيئات المعنية لتهيئة الظروف المناسبة للاعلان ولإدارة المواجهة لأية ردود فعل غير محمودة عليه .

اشراك المنظمات المدنية والقطاع الخاص في الاعداد للاعلان

لا تستطيع مؤسسات السلطة وحدها النهوض بأعباء التنمية ومهام المرحلة التحضيرية لاعلان الدولة ،فلا بد من زج المنظمات غير الحكومية كالاتحادات الصناعية ورجال الاعمال والمهنيين و الغرف التجارية والصناعية،للقيام بالنشاطات والفعاليات الملائمة حسب تطور الظروف بدءاً بزيادة وتحسين جودة الانتاج و إنتهاء بالاستعداد لأية ظروف طارئة تستدعي المجابهة للتحديات والنتائج التي تترتب على الاعلان . ويستلزم ذلك تفعيل دور المؤسسات والجمعيات الأهلية وتشكيل لجان عمل مشتركة من القطاعين العام والخاص للتنسيق والتعاون في المجالات المختلفة وضمان مشاركة أكبر للقطاع الخاص في رسم السياسات.

Digitized by Birzeit University Library

مراجعة السياسات الاقتصادية

١-السياسة النقدية والمصرفية: البت بالموقف من العملة الاسرائيلية والعملة الاردنية وامكانية فك الارتباط النقدي بهما وإصدار عملة فلسطينية. فوفق اتفاق باريس فإن الشيكل يقي هو العملة الرئيسية في المناطق الفلسطينية إضافة للدينار الأردني ،وفي حالة اعلان الدولة المستقلة فهل هذا يستدعي إصدار عملة فلسطينية فوراً ؟أم أنه يجب التريث والاستمرار في واقع تعدد العملات لحين نضوج الظروف المناسبة ؟

ومن الممكن اعتماد إجراء انتقالي إلى حين اكتمال الظروف لإصدار عملة وطنية ، كاعتماد وحدة نقد دفترية تكون مربوطة بسلة عملات أو عملة مستقرة كاليورو.

على أية حال لا بد من العمل الآني على حل مشكلة التضخم والحد من التلاعب بأسعار صرف العملات وأسعار السلع والخدمات في السوق الفلسطيني، كما لا بد من مراقبة عمل البنوك وتفعيل دورها في التنمية والحد من تحويلها للودائع إلى الخارج وزيادة استثماراتها وتحويلها للاستثمار المحلي.

٢ - السياسة الضريبية : تخفيض ضريبة الدخل الى اقصى الحدود ،ووضع تعرفة جمركية وطنية خاصة بعد حل الاتحاد الجمركي مع الاحتفاظ بالضريبة المضافة (١٧٪). وفي حالة الوصول إلى تحقيق مبدأ التجارة الحرة فلا بد من وجود جهازين جمركي وضريبي فاعلين وقويين وإعادة النظر بالاداء الضريبي برمته.

٣-الانفاق الحكومي: لا يعتقد بأنه سيترتب عن الاعلان تبعات مالية اضافية للسلطة ، وفي نفس الوقت يجب التخلص من المصاريف الزائدة وترشيد الانفاق الحكومي والسعي لتوفير أية التزامات إضافية أو طارئة.

٤- تشجيع استثمارات القطاع الخاص بالحد من الاحتكار وإطلاق يد المستثمرين للنشاط باقل ما يمكن من القيود وحث الجهاز المصرفي على المزيد من المساهمة في تمويل الاستثمار الخاص.

تهيئة القطاعات الانتاجية للاستقلال الاقتصادي

من المتوقع أن يؤدي فصل الاقتصاد الفلسطيني عن الاقتصاد الاسرائيلي تدريجياً إلى زيادة العرض المحلي لليد العاملة بحوالي ٥٠ ألف - ١٠٠ ألف عامل ممن كانوا يعملون في اسرائيل . وإذا ماتم ذلك بصورة مفاجئة فسوف يؤدي بالتالي إلى استفحال بطالة

Digitized by Birzeit University Library

واسعة، مما يستدعي ومن الآن البدء بإعداد مشاريع إنتاجية لاستيعابهم و تشغيلهم في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. كما أن تقليص الاعتماد على الواردات يستدعي إنشاء مشاريع انتاجية لتوفير الاحتياجات الأساسية للسكان وإحلال السلع الوطنية مكان المستوردة ، لذا لابد من القيام ببرنامج استثماري متكامل في مختلف القطاعات الاقتصادية لتحقيق هذين الهدفين:

أ. الزراعة

١ . تطوير مصادر مياه الري بزيادة العمل على الحصاد المائي من خلال جمع ميله الأمطار.

٢ . تشجيع العودة للأرض وإحياء الأراضي الصالحة للزراعة أصلاً و إستصلاح الأراضي البور وتشجيرها .

٣ . تشجيع الحركة التعاونية في المجالين الانتاجي والتسويقي .

٤ . العمل على توفير البنية التحتية اللازمة :شق الطرق الزراعية، إقامة مراكز للارشاد والتدريب الزراعي، إنشاء مراكز للخدمات الزراعية.

٥ . دعم المنتوجات المحلية من خلال إقامة شبكة تسويق فاعلة.

٦ . تقديم مساعدات عينية للمزارعين بالمواد والتجهيزات الزراعية.

٧ . توسيع برامج الاقراض الزراعي.

٨ . تشجيع الاقتصاد البيتي.

٩ . تدعيم الانتاج للأصناف الموجهة للتصدير.

ب. الصناعة

١ . تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال اعتماد مبدأ مشاركة المستثمرين مع أحد الصناديق المتخصصة أو البنوك النوعية (مثل بنك الانماء الصناعي، أو حتى البنوك التجارية) مع التركيز على المشاريع الاستثمارية التي لا تحتاج إلى استيراد لموادها الخام أو التصدير لمنتجاتها بل تعتمد على استراتيجية احلال الواردات وقطاع الصناعات كثيفة العمالة.

٢ . استكمال البنية التحتية الصناعية بإقامة محطات لتوليد الطاقة الكهربائية والمرافق الخدمية اللازمة .

٣ . المباشرة في إنجاز مشاريع المناطق الصناعية المعطلة.

Digitized by Birzeit University Library

٤ . القيام بعدد من المشاريع الصناعية الاستراتيجية على غرار مصنع الاسمنت الذي تتوفر كافة الامكانات الضرورية لتنفيذه.

٥ . تطوير الصناعات الغذائية لتكون قادرة على الاحلال مكان السلع الاسرائيلية.

٦. تطوير برامج التدريب التقني والمساندة الفنية للمشاريع الصناعية.

جـ. الانشاءات والاسكان

١ . الاستمرار في تطوير البنية التحتية (الطرق ، المجاري ، شبكات المياه والانارة ....ألخ).

٢ . وضع برنامج لتوفير الشقق السكنية اللازمة لحل مشكلة الاسكان.

٣ . تشجيع البناء العمودي.

٤ . تقديم القروض لتعمير وتوسيع البيوت القائمة واسكان الازواج الشابة.

د. التجارة الداخلية

١ . تنشيط التجارة بين الضفة الغربية وقطاع غزة على أساس تكامل وتشجيع إنشاء جمعيات الاستهلاكية.

٢. إنشاء شركة عامة لتسويق الخضروات والفواكه.

٣ . تشجيع التبادل التجاري الداخلي بين المدن والقرى في الضفة الغربية بتحسين شبكة الطرق بينها.

هـ. الخدمات

١ . تنظيم وتطوير المرافق العامة :مطاعم ،فنادق ،نوادي ، مراكز ترفيهية .....الخ.

٢. تشجيع السياحة الداخلية.

٣. تطوير خدمات السياحة الخارجية.

٤. تطوير شبكتي المواصلات والاتصالات.

Digitized by Birzeit University Library

و. البنوك والتأمين

١. إنشاء البنوك التخصصية (الانماء الصناعي/الاقراض الزراعي/الاستثمار القطاعي/الاسكان...الخ).

٢. الحد من التحويلات للخارج ورفع درجة الاستثمار.

٣. الرقابة على التأمين وضمان حقوق المؤمنين.

٤. توسيع نطاق العمل التأميني.

إن اعلان الدولة سوف يضع الفلسطينيين أمام تحديات جدية ينبغي الاستعداد لمواجهتها مما يتطلب جهوداً جبارة لا بد من الاستثمار الأمثل لما تبقى من الوقت للقيام بها قبل اعلان الدولة.

Digitized by Birzeit University Library

الهوامش:

١- تجدر الاشارة إلى أننا قد اعتمدنا كمنطلق لهذا البحث، الورقة الأولية التي كنا قد قدمناها في الندوة التي نظمتها دائرة شؤون المفاوضات في م.ت.ف والسلطة الوطنية الفلسطينية برام الله حول موضوع مستلزمات اعلان الدولة في مطلع أيلول الماضي ، إلا أننا تجاوزنا كثيراً من الفرضيات في تلك الورقة تحكم التطورات التي حصلت على الساحة السياسية منذ ذلك التاريخ ، وخصوصاً الاتفاقية الانتقالية التي تم التوصل إليها بين اسرائيل و م.ت.ف في "واي بلانتيشن" في أواخر شهر تشرين أول ١٩٩٨، والتي جعلت موضوع الاعلان رهناً بتطور المفاوضات بينهما. كما قمنا بادخال بعض التعديلات عليها بناء على الملاحظات والتعليقات التي تلقيناها بامتنان من بعض الزملاء والمطلعين.

٢- مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. **الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية-الإسرائيلية: قراءات في النص**. نابلس، ١٩٩٤ .

٣- مقابلة مع جريدة **القدس** بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٧ .

٤- البنك الدولي: **النشرة الربعية عن البعثة المقيمة في الضفة الغربية وقطاع غزة**، الربع الأول ١٩٩٨ .

٥- **المصدر السابق**.

٦- IMF. *The Economy of the West Bank & Gaza Strip*. Washington, 1998, p4.

٧- دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية: **ميزان المدفوعات الفلسطيني ١٩٩٥-١٩٩٦ تقديرات أولية**. رام الله، أكتوبر ١٩٩٨ (قيد النشر).

٨- **المصدر السابق**.

٩- Shunnar Hazem & Lennblad Anna. Prerequisites for Economic Independence of Palestine. *Palestine Economic Pulse*. No 5, 98

١٠- النقيب، فضل. **الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع: مشكلات المرحلة الانتقالية وسياسات المستقبل**. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧)، ص ص ٨٧-٩٣ . (شرح البنود للباحث).

Digitized by Birzeit University Library

مذكرة واي ريفر: إلى أين؟

د. خليل الشقاقي*

بعد ١٨ شهرا من الشلل في العملية السياسية والمفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية جاء توقيع مذكرة اتفاق واي ريفر ليبعث بعض الحياة في عملية السلام ويرفع التوقعات والأمل بانطلاقة جديدة، لكن هذه التوقعات لن يكتب لها النجاح على الأرجح. ورغم أن العمليات المسلحة التي قامت بها حماس والجهاد الإسلامي لم تنجح في المدى القصير في منع حدوث تقدم محدود، الاّ أن الغموض في مضمون الاتفاق واقتراب المرحلة الانتقالية من نهايتها يشير إلى أن مذكرة واي ريفر ربما أعطت للطرفين بضعة شهور، ليس إلا، لإعادة الحسابات واستخلاص العبر.

شهدت الأشهر التي سبقت توقيع الاتفاق تراجعا ملموسا في التأييد الفلسطيني لعملية السلام وعمقت شكوك ومخاوف الرأي العام من مسار عملية البناء الوطني الفلسطيني. ارتفع التأييد للعمليات المسلحة ضد أهداف إسرائيلية بشكل كبير وتدريجي إلى أكثر من ٥٠٪ في شهر تشرين أول (أكتوبر) ١٩٩٨ بعد أن كان هذا التأييد قد تراجع في أوائل عام ١٩٩٦ إلى حوالي ٢٠٪. وفي نفس الشهر، فإن حوالي ثلثي الشارع الفلسطيني اعتقدوا بأن الفلسطينيين والإسرائيليين لن يتمكنوا من التوصل لاتفاق في مفاوضات الحل النهائي. أما التأييد لياسر عرفات الذي كان قد وصل ذروته في

* د. خليل الشقاقي: يحمل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كولومبيا في نيويورك، ١٩٨٥، كتب العديد من الدراسات حول الشؤون الفلسطينية الاستراتيجية والداخلية، وهو مؤلف لكتاب **التحول نحو الديمقراطية في فلسطين: عملية السلام، والبناء الوطني، والانتخابات.**

Digitized by Birzeit University Library

انتخابات ١٩٩٦ بحصوله على أصوات حوالي ٨٠٪ من الفلسطينيين فقد تراجع إلى ٤٣٪ في استطلاعات الرأي التي سبقت لقاءات واي ريفر بأيام. كما أن توقعات الفلسطينيين بأن عملية السلام ستؤدي لقيام دولة فلسطينية قد تراجعت هي الأخرى بشكل ملحوظ من ٦٢٪ في أواخر ١٩٩٧ إلى ٤٩٪ بعد حوالي سنة. وفي آب (أغسطس) لم تتجاوز ثقة الشارع الفلسطيني بنوايا الحكومة الإسرائيلية الحالية نسبة ٦٪.

وربما ساعدت مفاوضات واي ريفر في خلق شيء من الثقة بين القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية، وربما ساهمت في تحسين العلاقات الفلسطينية - الأمريكية، لكن الغالبية العظمى من الفلسطينيين بقيت تشك في النوايا الإسرائيلية وفي الدور الأمريكي في عملية السلام. كما أن قلقا واضحا أخذ في البروز في الشارع الفلسطيني من حدوث صدامات داخلية وازدياد في إجراءات تقييد الحريات نتيجة للالتزامات الفلسطينية الأمنية الواردة في مذكرة واي ريفر.

لكن الرأي العام الفلسطيني وبعد قيام تنظيمات إسلامية فلسطينية بعمليات مسلحة ضد إسرائيليين بعد اتفاق واي ريفر، زاد من معارضته للعنف الموجه ضد الإسرائيليين خوفا من إعطاء إسرائيل ذريعة للتملص من التزاماتها في الاتفاق. كما أن هذه العمليات المسلحة لم تنجح أيضا في دفع الحكومة الإسرائيلية إلى رفض المصادقة على الاتفاق. وربما عاد ذلك لعدم تمكن هذا العنف من إيقاع خسائر بشرية كبيرة ولقيام السلطة الفلسطينية باتخاذ إجراءات سريعة ضد المعارضة الاسلامية المسلحة.

إن من السذاجة بالطبع الاعتقاد باضمحلال دور العنف في تحديد مسار العملية السلمية على المدى المتوسط والبعيد، لكن من الممكن الافتراض بأن الإسلاميين الفلسطينيين سيجدون أنفسهم مضطرين، على المدى القريب، للرضوخ لضغوط السلطة الفلسطينية بالامتناع عن العنف. كما أن الخلافات الداخلية بين الإسلاميين حول دور العنف والضربات المتكررة التي وجهت لبنيتهم العسكرية التحتية قد تسهم في إضعاف إرادة وقدرة الإسلاميين على القيام بأعمال مسلحة وإلى القبول بمبادلة: تجميد العمل المسلح مقابل التمكن من الحفاظ على بنيتهم التحتية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

لكن العنف ليس هو التهديد الوحيد للعملية السلمية. فقد اشتملت مذكرة واي ريفر على ما يكفي من الغموض لضمان تنفيذ محدود ومتردد في أحسن الأحوال. لم يعالج الاتفاق بشكل مباشر الإصرار الفلسطيني على إيقاف الاستيطان رغم الادعاءات الفلسطينية المغايرة. كما أنه لم يشر مباشرة إلى الطلب الإسرائيلي بامتناع الطرف

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطيني عن إعلان الدولة وممارسة السيادة بعد انتهاء المرحلة الانتقالية في ١٩٩٩/٥/٤، رغم الادعاءات الإسرائيلية المغايرة. ولم يشر الاتفاق بأي تفصيل كان إلى أنواع السجناء ومواعيد الإفراج عنهم وترك ذلك لاتفاق شفوي يختلف الطرفان حول طبيعة محتوياته. ورغم أن مفاوضات الوضع الدائم قد تم أخيرا تحديد موعد لبدئها، فإن غياب رؤية مشتركة بين الطرفين حول الشكل النهائي المفضل للتسوية والصعوبات الكثيرة المتوقع مواجهتها عند تنفيذ القضايا الانتقالية المتبقية مثل إعادة الانتشار الثالثة وفتح الميناء والممر الآمن تجعل من الصعب توقع حدوث انطلاقة أو حتى تقدم محدود في تلك المفاوضات.

عند وصول الطرف الفلسطيني إلى استنتاج بأن إسرائيل لا تنوي التوقف عن البناء الاستيطاني، أو القيام بإعادة انتشار ثالثة حقيقية، أو إبداء استعداد لقبول قيام دولة فلسطينية بحدود عام ١٩٦٧، فإنه سيجد نفسه مضطرا، بل ومجبرا، على عدم القبول بتحديد الفترة الانتقالية وعلى إعلان الاستقلال وممارسة السيادة في ١٩٩٩/٥/٤. إن رد الفعل الإسرائيلي على خطوة فلسطينية كهذه قد يحمل معه بذور مواجهة عسكرية بين الطرفين وخاصة إذا اتسم رد الفعل هذا بالتطرف وبالرغبة في إعادة الأمور للوراء.

لكن الطرف الفلسطيني قد يرى فائدة في تمديد الفترة الانتقالية لمدة محدودة في حالة التمكن من التوصل لاتفاق بتأجيل قيام الدولة لموعد محدد مقابل تجميد الاستيطان وتنفيذ إعادة انتشار ثالثة حقيقية وضمان حرية حركة أكبر للفلسطينيين بما في ذلك الحصول على كريدور (ممر) بين الضفة والقطاع وبناء الميناء والمزيد من السيطرة على المعابر الدولية. وبعبارة أخرى، قد يقبل الطرف الفلسطيني بتمديد الفترة الانتقالية مقابل وضع حد للطبيعة المفتوحة لهدف عملية السلام بجعل الدولة هي النهاية الطبيعية لها وبتحديد موعد قطعي لقيامها وبضمان استمرار نقل المزيد من السيطرة على الأرض والسكان والمسؤوليات إلى السلطة الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

تبعات إعلان دولة فلسطينية

هل من الحكمة بمكان الاعلان عن الدولة الفلسطينية في ٤ أيار عام ١٩٩٩ أم أن الحكمة تقتضي عكس ذلك، أي ارجاء أو عدم الاعلان عن هذه الدولة؟ ما هي المكاسب المرجوة من الاعلان أو عدمه وما هي التبعات المترتبة على ذلك في كل من الحالتين؟ هذا هو مدار الحديث في هذا الملف، حيث عمدت مجلة **السياسة الفلسطينية** إلى استكتاب عدد من الاكاديميين والسياسيين الفلسطينيين ذوي الاراء المختلفة لالقاء الضوء على هذا الموضوع. معتمدين في عرضها الترتيب الابجدي. تشكل هذه الأوراق أيضاً امتداداً للدراسات والأوراق التي يعدها مركز البحوث والدراسات الفلسطينية حول مسألة انتهاء المرحلة الانتقالية واعلان الدولة.

Digitized by Birzeit University Library

إعلان الدولة وبسط السيادة الفلسطيني

د. أحمد مبارك الخالدي*

تزايد الجدل القانوني حول مشروعية إعلان الطرف الفلسطيني عن بسط الدولة الفلسطينية سيادتها على الأراضي الفلسطينية في ١٩٩٩/٥/٤ القادم لدرجة أن الخارجية الاسرائيلية عممت على سفاراتها بالخارج مذكرة قانونية تروج لها دولياً لمواجهة احتمال قيام الطرف الفلسطيني بتنفيذ تهديده بإعلان بسط سيادة الدولة الفلسطينية في نهاية المرحلة الانتقالية. وقد حوت هذه المذكرة العديد من المغالطات أهمها، أن الاعلان يخالف اتفاقات أوسلو لأنها لم تتحدث عن دولة في نهاية المرحلة الانتقالية وإنما أشارت إلى سلطة حكم ذاتي، وأن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية لا تتصور إقامة دولة فلسطينية، وأنها لا تعترف للطرف الفلسطيني بذلك التغيير للأوضاع من طرف واحد.

وقد رأينا، لدحض هذه المزاعم المناقضة للقانون الدولي والمشروعية الدولية بخصوص قضية الشعب الفلسطيني الذي تتوفر له كل أركان الدولة بالمفهوم الدولي، أن نشير إلى الأسس القانونية للدولة الفلسطينية:

أولاً، توافر الأركان القانونية للدولة الفلسطينية

١- ركن الشعب

وجود الشعب الفلسطيني لم يعد بحاجة إلى تدليل لدى دول العالم، إذ لم يعد هناك من ينكر وجود الشعب الفلسطيني. فحتى الوثائق والقوانين الانتدابية

*د. أحمد مبارك الخالدي: استاذ القانون الدستوري في جامعة النجاح الوطنية.

Digitized by Birzeit University Library

والاسرائيلية فيما بعد لا تخلو من الإشارة إلى الشعب الفلسطيني والأرض والجنسية الفلسطينية. فقد أقرت الوثائق الدولية بوجود الشعب الفلسطيني قبل قيام الدولة العبرية في زمن الانتداب البريطاني على فلسطين وبعد قيامها. وكانت احصاءات الانتداب سنة ١٩٢٢ تبرز أن عدد الشعب الفلسطيني في فلسطين كان (٧٥٧،١٨٢). ومع كل التسهيلات الانتدابية للهجرة اليهودية لم يصل عدد اليهود في تلك السنة لأكثر من ٨٣,٧٩٤ نسمة. وهكذا فالأصل في الوجود هو الشعب الفلسطيني وهو الذي كون الأغلبية الساحقة في فلسطين عند قيام الانتداب البريطاني على فلسطين، ذلك الشعب الذي اعتبرته اتفاقية سايكس - بيكو وصك الانتداب من فئة الشعوب (أ) المؤهلة للاستقلال الكامل. وتأكد الوجود القانوني للشعب الفلسطيني من مجموعة القوانين الانتدابية التي أصدرتها حكومة فلسطين ومن ذلك قانون الجنسية الفلسطينية الصادر عن البلاط الملكي البريطاني سنة ١٩٢٥ تنفيذاً لدستور دولة فلسطين الصادر سنة ١٩٢٢، والمقر به قانوناً أن الجنسية لصيقة بشعب دولة. فقانون الجنسية في كل دولة يحدد الأشخاص الذين يتمتعون بجنسية الدولة، وهذا إقرار دولي بوجود شعب فلسطيني له، قانوناً، نظم جنسيته. بموجب القرار ١٨١ سنة ١٩٤٧ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي اقترن بالدولة الفلسطينية المستقلة في الحدود المبينة في القرار في جزئيه الثاني والثالث. والمعلوم في القانون الدولي أن الدولة لا تكون إلا لشعب موجود فعلاً.

٢- الاقليم

تؤكد الوثائق الدولية واقع وجود الاقليم الفلسطيني الذي يحيا عليه الشعب الفلسطيني، ومن هذه الوثائق صك الانتداب الذي قررت مادته الخامسة مسؤولية الدولة المنتدبة عن ضمان عدم التنازل عن أي جزء من فلسطين إلى أية حكومة أجنبية، مروراً بقرار التقسيم ذاته ١٨١ لسنة ١٩٤٧ وكل قرارات المنظمات الدولية التي تقر بوجود اقليم فلسطيني وبحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره عليه. ولا يقلل من ذلك الاقرار عدم موافقة الفلسطينيين على تحديد نطاق اقليم الدولة الفلسطينية سنة ١٩٤٧ وتمسكهم بحدود فلسطين المحددة سنة ١٩٢٢. وعموماً يفترض أن قبول الشعب الفلسطيني بعملية السلام يستند إلى قرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها قرار ١٨١ لسنة

Digitized by Birzeit University Library

١٩٤٧ بحدود الدولة الفلسطينية التي اعترف بها المجتمع الدولي وأنشأ عليها دولة ووضع لها دستوراً في صلب نص ذلك القرار الدولي.

والفقه القانوني الدولي يقر بأنه إذا كان لا يتصور وجود دولة بدون اقليم تباشر عليه سلطة (حكومة) سيادتها بطريقة مستقرة، فإن القانون الدولي يكتفي بأن يكون للدولة اقليم بغض النظر عن مساحته أو اتصاله أو انفصاله جغرافياً.

٣- السلطة صاحبة السيادة

والركن الثالث للدولة هو وجود حكومة لها سيادة على الشعب والاقليم، لكن السيادة ليس لها معنى مطلق في القانون الدولي، ومن ثم فالسيادة الفلسطينية لا تعني السيادة المطلقة على الشعب وكل الأرض وفي كل أمور الحكم لأن هذه السيادة المطلقة لا تتوفر لكثير من دول العالم ومنها ما لا ينازع أحد في كونه دولة صاحبة سيادة ومن ذلك مثلاً دولة اليابان والتي ضمنت دستورها (المادة ٩) التنازل عن تكوين جيش كحق سيادي.

وهذا يعني أنه قد يكون هناك قيد سياسي على ممارسة بعض مظاهر السيادة أو ممارسة السيادة على جزء من اقليم الدولة، فهذا لا ينفي توفر السيادة للسلطة الحاكمة. والمتتبع للحالة الفلسطينية يجد أن سيادة السلطة الحاكمة موجودة بصورة أو بأخرى.

وتأكدت هذه السيادة النسبية للسلطة الفلسطينية بممارستها على أرض الواقع وبإقرار المحتل الإسرائيلي بها، مع بعض القيود على مظاهر السيادة في الاتفاقية المرحلية. ومن ذلك أن المادة الثالثة نصت على أن للمجلس الفلسطيني صلاحيات تشريعية وتنفيذية وفقاً للقانون الأساسي الفلسطيني بما لا يخالف أحكام هذه الاتفاقية.

واستناداً إلى أن الدولة في القانون الدولي يجب أن تتوفر لها الأركان الرئيسة الثلاث وهي الشعب والاقليم والسلطة السياسية ذات السيادة، وهذه الأركان متوفرة في الحالة الفلسطينية، وإن كانت ممارسة السيادة على بعض اقليم الدولة الفلسطينية محجوبة بفعل قوة الاحتلال، فإن السيادة في القانون الدولي لا تنتفي لمجرد خضوع جزء من اقليم الدولة لقوة الاحتلال. وهنا يثور التساؤل

Digitized by Birzeit University Library

حول الاعتراف القانوني الدولي بوجود الدولة الفلسطينية، وهو ما سنتناوله في الأبعاد القانونية للاعتراف للدولة الفلسطينية بممارسة سيادتها.

ثانيا، الاعتراف بالدولة وممارسة السيادة

إن الاعتراف بالدولة والتعامل معها هو في طبيعته عمل سياسي يخضع لسلطة الدولة التقديرية، وتحكمه اعتبارات مصلحية. ولكن تطور النظام الدولي وترابط السلم والأمن الدوليين يفرض أن يكون للمنظومة الدولية حق مراقبة هذه الارادة السياسية ومدى توافقها مع المواثيق الدولية وحقوق الشعوب في تقرير المصير حتى تكون الممارسة العملية للاعتراف تتماشى والتزام الدولة في تصرفاتها بالسلم والأمن الدوليين واحترام القوانين الدولية.

واستناداً إلى الرأي الغالب في اعتبار الاعتراف لا ينشىء الحق القانوني وإنما يقرر وجود الشخصية القانونية للدولة والتعامل معها بالاقرار بأن لها حقوقاً وعليها التزامات أشخاص القانون الدولي، فإننا ننظر إلى الاعتراف الاسرائيلي بفلسطين على أنه اعتراف صريح مع بعض القيود السياسية في مرحلته الأولى التي لا تتعدى يوم ١٩٩٩/٥/٤.

فقد جاء في ديباجة الاتفاق صراحة أن منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة دولة اسرائيل تؤكدان التزامهما بالاعتراف المتبادل والالتزامات المعبر عنها بالرسائل المتبادلة بين رئيس وزراء اسرائيل ورئيس المنظمة. وهذه الديباجة جزء لا يتجزأ من الاتفاقية كما نصت على ذلك بشكل قاطع المادة (٣١) الفقرة ١٣/أ. وكذلك، جاء تعبير المادة الثانية من الاتفاقية المرحلية الموافقة على اجراء انتخابات، وهذه الموافقة ليست هي مصدر الحق الفلسطيني وإنما تعني الموافقة على رفع القيد الذي يفرضه الاحتلال وأن الهدف من الانتخابات أنها ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية باتجاه تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة. وهذه الحقوق المشروعة حددت مقدارها قرارات الشرعية الدولية منذ القرار ١٨١ سنة ١٩٤٧ مروراً بالقرار رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٤٩ بشأن قبول اسرائيل عضواً بالأمم المتحدة بشرط قبولها قرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٧٤ وقرار العودة للاجئين رقم (١٩٤) لسنة ١٩٤٨، على الأخذ بعين الاعتبار قواعد القانون الدولي، والقرارات التي ترفض الاستيلاء على حقوق الشعوب بالقوة، مثل القرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٨ والقرار ٢٤٦ لسنة ١٩٧٩ اللذين يؤكدان عدم شرعية الاستيطان، والقرار رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٨٠ القاضي بتفكيك المستوطنات ووقف انشائها. وقرار مجلس الأمن الذي يقضي بأنه لا يحق لأي فريق أن يجني ربحاً مهما يكن نوعه من جراء خرق

Digitized by Birzeit University Library

القرارات الدولية، والذي أكد عليه الاتفاق المرحلي الموقع بواشنطن ١٩٩٥/٩/٢٨، حيث جاء في المادة ٣١ الفقرة السادسة ما يلي:

"لا شيء في هذه الاتفاقية سوف يستبق أو يجحف بنتائج مفاوضات الوضع الدائم والتي ستجري بموجب اعلان المبادىء. ولن يعتبر أي من الطرفين بحكم دخوله في هذه الاتفاقية على أنه تخلى أو تنازل عن حقوقه الثابتة أو مطالبه أو مواقفه". كما جاء في الفقرة السابعة من نفس المادة ما يلي :

"لن يقوم أي طرف بالبدء أو باتخاذ أي خطوة يمكن أن تغير في وضع الضفة الغربية وقطاع غزة لحين التوصل إلى نتائج مفاوضات الوضع الدائم".

وأكد ذلك أيضاً الرسالة الامريكية الضامنة للاتفاق من حيث أنه ما من شيء يمكن أن يؤثر على المطالب الفلسطينية أو يشكل حكماً مسبقاً على نتائج المفاوضات.

واستناداً إلى ما تقدم ولما صار مستقراً في مجال القانون الدولي فإن اعلان استقلال دولة صادر عن جماعة سياسية اكتملت لها أركان الشخصية القانونية الدولية (الدولة) يعتبر اعلاناً عن وجودها الفعلي. والاعتراف بها هو اقرار دولي بالتعامل معها كدولة، وهذا ما يسعى الفلسطينيون اليه في ١٩٩٩/٥/٤ وهو الطلب من الدول أن تقر بالتعامل مع فلسطين كدولة كاملة السيادة ترفع عنها القيود السياسية التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي خلال المرحلة الانتقالية للاتفاق على الوضع النهائي لعلاقات الدولة الفلسطينية مع الاسرائيليين. فإعلان الاستقلال كان في ١٩٨٨/١١/١٥ وممارسة السلطة بصورة رسمية كان مع نزول المنظمة إلى الأرض الفلسطينية وتشكيلها لمؤسسات السلطة الوطنية سنة ١٩٩٤ تتويجاً لاعلان الاستقلال الذي صادف اعترافاً دولياً واسعاً بالمنظمة واداتها السلطة الوطنية كممثل سياسي شرعي للشعب الفلسطيني حيث بلغت نسبة الدول المعترفة بفلسطين حوالي ٩٠٪ من مجموع دول العالم. وعلى الساحة الدولية اعترف بفلسطين كعضو في العديد من المنظمات الدولية والاقليمية الحكومية على الرغم من محاولات سلطات الاحتلال الإسرائيلي الوقوف في وجه ذلك. ودخلت فلسطين كدولة طرف في اتفاقيات دولية عديدة، وتعامل كدولة من قبل كثير من الدول وسفاراتها في كثير من بلدان العالم. ومن سفرائها من تولى عمادة السلك الدبلوماسي الدولي. ويعامل رئيس السلطة الوطنية معاملة رئيس دولة وتستقبل فلسطين العديد من ممثلي الدول والمنظمات الدولية، فكل ممثل دولي يزور اسرائيل يزور فلسطين أيضاً وكل ذلك يؤكد على الوجود الفعلي للدولة الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

ثالثاً ، الأساس القانوني للاعلان الفلسطيني عن الدولة ذات السيادة

يقوم اعلان ممارسة الدولة الفلسطينية للسيادة في ١٩٩٩/٥/٤ المقبل على :

- الحق العام لكل الشعوب في تقرير المصير.
- الاقرار الدولي بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

حق الشعوب في تقرير المصير

أسفر النضال الطويل في نضال الشعوب من أجل الحرية عن تبلور حق الشعوب في التحرر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وأصبح يعني :

- حق كل شعب في تشكيل كيانه الدولي "دولته".
- حق كل شعب في تشكيل مؤسسات دولته.

فمنذ الثورة الفرنسية تم تبني المناداة بتقرير المصير استناداً إلى الدولة القومية، حيث يحق لكل جماعة متجانسة بلغت مرحلة الأمة أن تختار مصيرها بنفسها وأن تنشىء دولة مستقلة ذات سيادة.

وتأكد ذلك المبدأ في نهاية الحرب العالمية الأولى. وجاء ميثاق الأمم المتحدة مؤكداً على وجوب احترام حق تقرير المصير، حيث جاء في الفقرة الثانية من المادة الأولى أن من بين مقاصد المنظمة الأممية "إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقتضي المساواة في الحقوق بين الشعوب وحقها في تقرير مصيرها". وجاء نص المادة (٥٥) واضحاً في الربط بين السلام العالمي والاستقرار وبين حق الشعوب في تقرير المصير.

وقد تأكدت طبيعة هذا الحق القانونية في الاعلان العالمي بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، هذا الحق الذي ادان الاستعمار وأكد على حق الشعوب في تقرير مصيرها. وعلى نفس النهج أكد الاتفاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية على حق تقرير الشعوب لمصيرها، حيث نصت المادة الاولى في كل من الاتفاقين على أنه "لكافة الشعوب الحق في تقرير المصير، ولها استناداً إلى هذا الحق أن تقرر بحرية، كيانها السياسي، وأن تواصل بحرية نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي".

Digitized by Birzeit University Library

الاقرار الدولي بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره

من مجموع قواعد القانون الدولي العام والاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية والعرف والقضاء الدوليين والفقه الدولي ومبادىء العدالة والانصاف، وتطبيقها على الحالة الفلسطينية، يصل الباحث المحايد إلى أن الأصل الثابت في القانون الدولي أن لكل شعب الحق في تقرير مصيره. ولذلك، فالقيود السياسية التي أثقلت هذا الحق لشعب من الشعوب بفعل الاستعمار لا تلغى هذا الحق الأصيل للشعب مهما طال زمن احتجابه بفعل القوة.

وهكذا، فإن حق إعلان الدولة كمظهر قانوني لممارسة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني لا يستمد من إرادة طرف خارجي عن الشعب الفلسطيني وانما من إرادة الشعب الفلسطيني ولا ينتقص منه اعتراض قوة استعمارية أو احتلال يريد اغتصاب حقوق الشعب الفلسطيني.

وتأكيداً لذلك الحق الفلسطيني، صدرت العديد من الاقرارات الدولية بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال والدولة والسيادة، نذكر منها :

١- قرار الأمم المتحدة ١٨١ لعام ١٩٧٤ بتقسيم فلسطين والذي جاء في الجزء الأول منه : دستور فلسطين وحكومتها المستقلة. وفي الفقرة الثالثة "تنشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية".

٢- قرار رقم ٢٧٣ لعام ١٩٤٧ بقبول اسرائيل عضواً في الأمم المتحدة استناداً إلى قبول اسرائيل ذاتها بدون تحفظ الالتزامات الواردة في الميثاق وقرار الجمعية العمومية رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ والقرار ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ الخاصين بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية وحق العودة للاجئين.

٣- قرار رقم ٢٦٤٩ لسنة ١٩٧٠ بإدانة انكار حق تقرير المصير لشعب فلسطين.

٤- قرار رقم ٢٦٧٢ لسنة ١٩٧٠ بالاعتراف لشعب فلسطين بحق تقرير المصير والطلب من اسرائيل اتخاذ خطوات فورية لاعادة المشردين.

٥- قرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٩ بتأكيد حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي إقامة دولة كاملة السيادة في فلسطين، وحث الدول على توفير الدعم للشعب الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

وأخيراً يمكن التأكيد على أن اعلان الشعب الفلسطيني عن ممارسة تقرير المصير بإعلان الدولة وممارسة السيادة في ٩٩/٥/٤ هو حق أصيل للشعب الفلسطيني، وبالتالي فإنه استحقاق فلسطيني حتى ولو نفذت اسرائيل كل التزاماتها في المرحلة الانتقالية. وأن ممارسته لهذا الحق لا تتوقف على موافقة أو رفض الطرف الإسرائيلي أو غيره وعلى الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية أن تعد جيداً لهذا الحدث العظيم لتجسيد هذا الحق في تقرير المصير على الواقع.

Digitized by Birzeit University Library

نهاية المرحلة الانتقالية واستحقاق إعلان السيادة

تيسير خالد*

حددت اتفاقية المرحلة الانتقالية، التي تم التوقيع عليها بين السلطة الفلسطينية وحكومة اسرائيل الرابع من أيار ١٩٩٩ موعداً زمنياً ليس فقط لنهاية المرحلة الانتقالية بل وكذلك لوصول مفاوضات الوضع الدائم إلى نهايتها باتفاق حول الوضع الدائم للأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان ١٩٦٧. هذا إلى جانب مسائل أخرى تتصل بأوضاع اللاجئين وبالحدود والمعابر والمياه والمستوطنات وغيرها.

عن هذا الموعد المفترض لنهاية المرحلة الانتقالية وللاتفاق حول القضايا التي تم تأجيلها لمفاوضات الوضع الدائم لم يعد يفصلنا غير بضعة شهور، ولا تلوح في الأفق امكانية جدية لتنفيذ ترتيبات تم الاتفاق بشأنها في الاتفاقية المرحلية وما تبعها من اتفاقيات مثل بروتوكول الخليل ومذكرة واي ريفر. أما المفاوضات حول الوضع الدائم فإنها لم تبدأ بعد وليس من الواقعية في شيء الاعتقاد بأن قضاياها الشائكة والمعقدة ستجد حلاً خلال ما تبقى من عمر مفترض لاتفاقية المرحلة الانتقالية. بحسابات بسيطة يمكن لجميع من يتعاطى السياسة أن يقيم معادلة سهلة، وهو يراجع تجربة المفاوضات مع الحكومات الاسرائيلية عمالية كانت أم ليكودية، تمكنه من رسم صورة للأوضاع التي نعيشها واحتمالاتها. فإذا كانت المفاوضات حول تنفيذ اعادات الانتشار التي تم الاتفاق عليها في بروتوكول الخليل قد استغرقت عاماً ونصف من المراوغة والمماطلة التي انتهت بالاتفاق على جدولتها زمنياً على امتداد ثلاثة أشهر في "واي ريفر"، فإن المفاوضات

*تيسير خالد: عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

Digitized by Birzeit University Library

حول الوضع الدائم، وخاصة مع حكومة الائتلاف اليميني الحاكم في اسرائيل، سوف تستغرق أعواماً عديدة. لا أحد في مركز صنع القرار في منظمة التحرير الفلسطينية أو في السلطة الفلسطينية يستطيع في ضوء التجربة، سواء مع حكومة العمل أم مع حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية، أن يقنع الرأي العام الفلسطيني أو يشيع أوهاماً في صفوفه بأن مفاوضات الوضع الدائم سوف تنجز جدول أعمالها قبل الرابع من أيار القادم. فإذا كانت المواعيد أو التواريخ غير مقدسة في زمن حكومة العمل، فإنها لا قيمة لها في زمن حكومة الليكود وحلفائه الذين يقفون بتطرف على يمينه. في سياق سياستها في البحث عن حل اقليمي وسط يأخذ بالاعتبار مصالح اسرائيل بالدرجة الاولى، والتي لا تخلو من أطماع توسيعية، كانت حكومة حزب العمل تبدي استعداداً للبحث في حجم ومدى الأطماع التوسعية في إطار الدور الاقليمي لاسرائيل في المنطقة. وكانت تلك الحكومة تزن بميزان دقيق مدى استعدادها لتقليص اطماعها التوسعية في الأرض الفلسطينية بمدى استعداد الجانب الفلسطيني للتنازل في القضايا الجوهرية وبمدى استعداد الدول العربية للتسليم بدور اسرائيل المركزي في المنطقة وبمدى استعدادها للتقدم خطوات جادة وواسعة على مستوى تطبيع علاقاتها مع اسرائيل. كانت حكومة العمل وهي تتفاوض مع الجانب الفلسطيني تركز أنظارها على مساحة الشرق الأوسط وتحتفظ بورقة الأطماع التوسعية في جيبها لتساوم على حجمها ومداها فحسب. وفي كل هذا لم تكن المواعيد أو التواريخ في أجندة المفاوضات مع الجانب الفلسطيني مقدسة، ولهذا بقي الكثير من ترتيبات المرحلة الانتقالية دون تنفيذ، مثل اعادة الانتشار من مدينة الخليل على سبيل المثال لا الحصر.

حكومة الليكود والأحزاب الدينية واليمينية لا تعنيها المواعيد والتواريخ، فهذا ثابت من أسلوب تعاملها مع المفاوضات على جميع المسارات، فالمسار السوري - اللبناني بمحمد ويمكن أن يبقى كذلك لأجل طويل، وما تم الاتفاق عليه في بروتوكول الخليل في مطلع ١٩٩٧ بالنسبة لاعادات الانتشار بنيضاها الثلاثة تم تجميده لأكثر من عام ونصف، حيث كان من المفترض أن تبدأ النبضة الأولى في آذار ١٩٩٧ وتنتهي النبضة الثالثة في آب ١٩٩٨. هذه الحكومة لا تبحث حتى الآن عن حل اقليمي وسط مع الجانب الفلسطيني بحصة أكبر من الأطماع التوسعية من تلك التي تعكسها سياسة حزب العمل، وهي تريد انتزاع اعتراف بدور اسرائيل المركزي في منطقة الشرق الأوسط دون أن تكون هذه الأطماع التوسعية عنصراً من عناصر المساومة في التسوية مع الجانبين الفلسطيني والعربي. ولذا ينبغي ألا يفاجأ أحد إذا ما أعلنت هذه الحكومة أن مساحة النبضة الثالثة في اعادة الانتشار لن تتجاوز واحد بالمئة (١٪) من مساحة الضفة الغربية

Digitized by Birzeit University Library

وبأنها ستكون "خاتمة أحزان" سياسة "التنازل عن أرضنا" حسب منطق بنيامين نتنياهو، كما ينبغي ألا يفاجأ أحد إذا ما أعلنت هذه الحكومة أن جوهر مفاوضات الوضع الدائم هو شكل ومحتوى السيطرة الفلسطينية على المناطق التي نقلتها جميع الاتفاقيات إلى الجانب الفلسطيني أو إلى السلطة الفلسطينية، فضلا عن شكل ومحتوى العلاقة بين هذه السلطة ودولة اسرائيل. وفي هذا الإطار سوف تسعى حكومة نتنياهو إلى دمج المسائل العالقة في ترتيبات المرحلة الانتقالية مع المسائل المؤجلة لمفاوضات الوضع الدائم بأولوية للأولى على الثانية باعتبارها الأساس في ترتيبات التسوية الدائمة. هذا يعني أن الرابع من أيار ١٩٩٩ لن يكون أكثر من يوم عادي بالنسبة لحكومة بنيامين نتنياهو، وقد يأتي ذلك اليوم دون أن تكون هذه الحكومة قد ناقشت أصلا النبضة الثالثة في إعادة الانتشار، والتي تشير المواقف الرسمية الاسرائيلية إلى أنها سوف تكون هزيلة على كل حال، هذا إذا افترضنا أنها سوف تنفذ النبضة الثانية كما اتفق على ذلك في "واي ريفر" بعد أن ضاعت النبضة الأولى في دوامة المراوغة والمماطلة الاسرائيلية.

هل هذا الاحتمال وارد وواقعي، وما هو الرد الفلسطيني عليه على أبواب الرابع من أيار القادم؟ لا شك أن هذا الاحتمال واقعي، إلا إذا افترض أحد أن حكومة اسرائيل بزعامة بنيامين نتنياهو تسعى إلى السلام أو حتى تفكر به، أو إذا افترض أن الادارة الامريكية سوف تلعب دورا محوريا يدفع بمفاوضات المرحلة الانتقالية وبمفاوضات الوضع الدائم نحو نهاية ناجحة في الأسابيع والأشهر القليلة التي تفصلنا عن الموعد المفترض لنهاية المرحلة الانتقالية التي تتزامن حسب الاتفاقيات مع نهاية المفاوضات حول الوضع الدائم. التجربة والمؤشرات جميعها تؤكد أن حكومة نتنياهو حكومة استيطان واطماع توسعية معادية للسلام، كما تؤكد أن الادارة الامريكية لن تتقدم إلى الأمام لالتقاط الكستناء من نار الاستيطان والأطماع التوسعية الاسرائيلية لتقدمها إلى الجانب الفلسطيني، فذلك لم يحدث على امتداد السنوات السابقة، ولم يحدث في مفاوضات "واي ريفر" ولن يحدث في الأسابيع والأشهر القليلة القادمة. وعليه، فإن الرابع من ايار القادم سوف يضع الجانب الفلسطيني أمام احتمالات وخيارات عدة من بينها وربما من أهمها :

١- التمديد كأمر واقع أو نتيجة اتفاق مع الجانب الاسرائيلي، استنادا إلى وساطة تقوم بها الادارة الامريكية أساسا، للمرحلة الانتقالية بسيناريوهات قد يخفف بعضها من وطأة مثل هذا التمديد دون أن يلغي مفاعيله السلبية والخطيرة على مجمل الوضع الفلسطيني الرسمي والشعبي.

Digitized by Birzeit University Library

٢- التعامل مع الرابع من أيار القادم بالاستناد إلى استراتيجية سياسية وطنية وتفاوضية فلسطينية جديدة تنطلق من ضرورة تجاوز القيود التي فرضتها الاتفاقيات السابقة على الجانب الفلسطيني بعد أن أخذت هذه الاتفاقيات بتطبيقاتها على الأرض فرصة كافية لاختبار مدى استعداد حكومات اسرائيل للسير في طريق تسوية تفاوضية للصراع الفلسطيني - الاسرائيلي. وأساس هذه الاستراتيجية السياسية الوطنية والتفاوضية هو اعلان سيادة دولة فلسطين على الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان ١٩٦٧ عملاً باعلان الاستقلال الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في الخامس عشر من تشرين الثاني ١٩٨٨، وعملا بقرارات الشرعية الدولية بما فيها القرار ١٨١ لعام ١٩٤٧ الذي أعطى الشعب العربي الفلسطيني حقه في دولة مستقلة، واعادة بناء العملية التفاوضية بين دولتين هما دولة الاحتلال الاسرائيلية ودولة فلسطين التي تخضع أراضيها للاحتلال، والتوجه في الوقت نفسه إلى الدول العربية والاسلامية ودول عدم الانحياز وجميع دول العالم ودعوتها للاعتراف بحق دولة فلسطين في بسط سيادتها على أراضيها وبحقها في احتلال مكانها كدولة ذات سيادة في الأمم المتحدة.

مثل هذه الاستراتيجية لا ينبغي أن تختصر إلى حدود قرار يسهل التغلب عليه أو أن تختصر إلى حدود مبادرة سياسية أو ورقة ضغط لتحسين مواقع تفاوضية أو مواقف سياسية، فذلك ينطوي على خطورة بالغة وعدم مسؤولية، بل يجب أن تأتي في سياق تعبئة شعبية واسعة تستنهض استعداد الشعب لمواجهة ردود الفعل الاسرائيلية المحتملة واحتوائها وفي سياق سياسة جادة ومسؤولة لاعادة بناء البيت الفلسطيني من الداخل تنظم العلاقة بين السلطة والمعارضة وتستوعب دور جميع القوى والهيئات والشخصيات الوطنية لضمان التفافها حول هذه الاستراتيجية الوطنية وانخراطها في الدفاع عنها. هذا فضلا عن إعادة ترتيب أوضاع منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة الاعتبار لبرنامجها الوطني الكفاحي.

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين طرحت هذه الاستراتيجية السياسية الوطنية في وقت مبكر على جدول أعمالها حيث اخضعتها للنقاش في صفوف منظماتها وأقرتها في مؤتمرها الوطني الرابع الذي انعقد في أيار ١٩٩٨، وبادرت إلى طرحها على القوى السياسية وأوساط واسعة من الرأي العام الفلسطيني في سلسلة من الحوارات التي تندرج في سياق اعداد الجبهة الداخلية الفلسطينية لحمل هذه الاستراتيجية على أكتاف أوسع للقوى السياسية والقطاعات الشعبية باعتبارها الخيار الوطني الحقيقي في مواجهة استحقاق اشراف المرحلة الانتقالية على نهايتها. وتدرك الجبهة الديمقراطية أن هذا الخيار

Digitized by Birzeit University Library

الوطني الحقيقي سوف يصطدم بردود فعل اسرائيلية تندرج في عدد من الاحتمالات التي يجب العمل على احتوائها والتغلب عليها، اعتماداً على الطاقات الوطنية للشعب الفلسطيني وعلى دعم الدول العربية والاسلامية ودول عدم الانحياز والمجتمع الدولي كذلك. وقد أصبحت ردود الفعل الاسرائيلية المحتملة واضحة، فهي تتراوح بين احتمالات العدوان العسكري على مناطق السلطة الفلسطينية واحتمالات الاغلاق والحصار الاقتصادي واحتمالات ضم المناطق التي تخضع للسيطرة الأمنية الاسرائيلية الكاملة. ردود الفعل الاسرائيلية هذه ينبغي ألا تخيف الجانب الفلسطيني أو حتى تشكل قيداً على حركته الحازمة والجادة في هذا الاتجاه.

إن احتمال العدوان العسكري بهدف إعادة احتلال مناطق السلطة الفلسطينية احتمال وارد، غير أنه خطوة من جانب اسرائيل لا تغلق ملف الاستقلال الوطني الفلسطيني بقدر ما تفتحه على مصراعيه بعد أن ثبت لقادة اسرائيل السياسيين والعسكريين أن الحل مع الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يكون حلاً عسكرياً. ألم يكن هذا هو أحد الدروس التي استخلصتها المؤسسات السياسية والعسكرية في اسرائيل من الانتفاضة الشعبية؟

احتمال الحصار والاغلاق الاقتصادي هو كذلك احتمال وارد وكبير، غير أن الحصار والاغلاق سيف ذو حدين، خاصة إذا ما جرت مواجهته بجبهة وطنية فلسطينية عريضة ومتحدة. صحيح أن الجانب الفلسطيني سوف يتضرر من اقدام اسرائيل على خطوة كهذه، وسوف تؤثر الاضرار على مصالح جميع الطبقات والفئات الاجتماعية الوطنية، غير أن على الجميع أن يتذكر أن حجم التبادل التجاري بين الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان ١٩٦٧ وبين اسرائيل يتجاوز ثلاثة مليارات دولار هي في الأساس صادرات اسرائيلية إلى الاسواق الفلسطينية، وأن يتذكر أن اسواق الضفة الغربية وقطاع غزة هي ثاني أكبر سوق للصادرات الاسرائيلية بعد السوق الأمريكية، وأن الاضرار الناجمة عن الاغلاق سوف تدفع بقطاعات اقتصادية صناعية ومالية وتجارية اسرائيلية للضغط على حكومتها ليس حباً بالجانب الفلسطيني وخياراته السياسية بل دفاعاً عن مصالحها بالدرجة الرئيسية، هذه المصالح التي لن تتأثر فقط من خسارة الأسواق الفلسطينية بل وكذلك من احتمالات التراجع في علاقات اسرائيل مع عدد من الدول العربية وعدد من دول العالم.

كما أن ضم اسرائيل للمناطق التي تخضع لسيطرتها الأمنية الكاملة لا يغير من الوضع القانوني لهذه المناطق، فهي وفقاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية أراض

Digitized by Birzeit University Library

فلسطينية محتلة. لقد سبق أن أعلنت اسرائيل عبر الكنيست عن ضم الجولان السوري المحتل، غير أن قرار الكنيست عام ١٩٨١ لم يحل دون انطلاق مؤتمر مدريد ١٩٩١ ومفاوضات واشنطن بين الحكومتين السورية والاسرائيلية على أساس انطباق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ على الجولان باعتباره أراضٍ سورية محتلة. إن اقدام اسرائيل على خطوة كهذه من شأنه أن يخلق على الأرض وضعاً معقداً ومتداخلاً يعطي الشعب الفلسطيني مزيداً من الحق للتصدي له بكل أشكال المقاومة دون أن تتمكن أية حكومة في اسرائيل من وصف هذه المقاومة بالارهاب وسوف تجد رأياً عاماً في اسرائيل وفي الدول العربية والمجتمع الدولي يندد بها ويضغط عليها للتراجع عن خطوة كهذه ليس لها ما يسندها في القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

ذلك كله لا يعني التقليل من الأخطار المترتبة على ردود الفعل الاسرائيلية المحتملة على مصالح الشعب الفلسطيني، بل إن ردود الفعل هذه سوف تزيد من معاناته بكل تأكيد. غير أن الخيارات المفتوحة أمام الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال ليست واسعة ومتعددة، فهو بين خيارين رئيسين : إما التمديد لترتيبات المرحلة الانتقالية لسنوات بكل ما ينطوي عليه ذلك من تمديد للمعاناة وإما دفع العلاقة مع اسرائيل نحو أزمة حادة تترتب عليها معاناة شديدة ولكنها وحدها تفتح الطريق أمام فك الارتباط مع الاحتلال وأمام الحرية والاستقلال والتحرر.

Digitized by Birzeit University Library

إعلان الدولة الفلسطينية

حسن عصفور*

الأصل في الدولة كهيئة سياسية معنوية ومادية أنها الراعية لشؤون الافراد والجماعات والمنظمة للعلاقات فيهما بينهم، والحامية لمصالحهم ولأمنهم داخلياً والمدافعة عن مجموع الشعب أمام الدول والجماعات الأخرى، أي أن الحاجة للدولة منذ ولادة هذا المفهوم الفكري - السياسي هي حاجة طبيعية اقتضتها ظروف المؤسسة الاجتماعية. وهي حاجة ملحة لأية جماعة مستقرة على اقليم ما، وينظر إليها نظرة واقعية ومادية كون حياة الشعب لا يمكن أن تسير هكذا بدون منظم في ظل توقع تعارض الارادات وتناقضها تجاه المصالح والسيادة. لذلك، يشكل وجودها ليس استقراراً مادياً فحسب بل واطمئناناً معنوياً ينبع من نوع من التصالح المشروع والضروري للاتفاق على مسألة العقد الاجتماعي الذي يعزز بشكل طبيعي العقد السياسي في ظل مفاهيم سياسية وأيديولوجية ودينية وفكرية أو حتى اقتصادية في الدولة الواحدة ومع الدول الأخرى في ظل العولمة. وهي آخر ما وصلت اليه العلاقات السياسية الدولية بعد التجمعات القبلية والعرقية والوطنية والقومية والأيديولوجية والسياسية. ورغم ما تشيعه مفاهيم العولمة حول جدوى وجود الدول، إلا أن الحقيقة الفكرية ما زالت تدفع بقوة على ضرورة وجود الدولة كهيئة سياسية منظمة للعلاقات بين الأفراد والجماعات والدول. ويدخل في باب أدبيات تسمية الدولة كهيئة سياسية مصطلحات متعددة كالحكم الذاتي والاتحادات الفدرالية والكونفدرالية. من هذا المنطلق تنبع اهتماماتنا الوطنية والاخلاقية من ضرورة

*حسن عصفور: وزير دولة، وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني، ومدير عام دائرة شؤون المفاوضات.

Digitized by Birzeit University Library

وجود اطار سياسي على الأرض يحمي ما انجزه شعبنا من انجازات ثقافية وحضارية واجتماعية وسياسية ومؤسساتية.

وبشكل خاص، فإن على هذا الاطار (الهيئة السياسية) أن يحمي منجزات الشعب الفلسطيني في العصرين الحديث والمعاصر في الحفاظ على هويته وتراثه الوطني والقومي والانساني، وأن يحمي انجازات أول سلطة فلسطينية حديثة تقام على أرض فلسطين منذ أمد طويل، أي منذ الحضارات القديمة التي ظهرت في بلادنا. كما على هذا الاطار (الدولة) أن تقوم بالعمل على تحصيل بقية حقوق الشعب الفلسطيني السياسية والاقتصادية، وحقوقه الثابتة في أرضه وحقه في العودة وتقرير المصير، وهذا يعني بالضرورة أن رسالة الدولة هي تحقيق الحقوق لأصحابها وبذلك فقط تبرر وجودها بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين. فقد تقوم الدولة عما قريب، وتظل عدة حقوق غير متحققة. ولن تكتسب الدولة الشرعية الذاتية أولاً إلا بالعمل الجاد على تحصيل الحقوق، وهذا سيؤدي بالتالي، قبل قيام الدولة وبعدها، إلى تمسك المواطنين بها كمعبرة عن الحقوق والمصالح التي تعني الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والنهوض الثقافي الذي ينتج الانتماء للمكان والشعور بالكرامة بحيث يصبح أي مس بالكرامة هو مس بالمصلحة الوطنية، وأي مس بالمصلحة الوطنية هو مس خطير بالكرامة.

لقد عاش شعبنا فترات طويلة محروماً من أبسط الحقوق السياسية والاقتصادية، كما أن تعرضه للاحتلال الطويل جعله يفقد مصالحه، ومن هنا كان الاحتلال نقيضاً لكل ما هو ذاتي ووطني وانساني. ومع بوادر تأسيس أول سلطة على الأرض أحس شعبنا بالمصالح التي تعود عليه معنوياً ومادياً، ولا مجال لتفصيل هذه المصالح. لكن المهم هو توق الشعب لتحصيل حقوقه الأخرى لتحقيق مصالحه المشروعة، ولأجل ذلك سيكون الشعب داعماً لفكرة اعلان الدولة، فهو دائماً الشاهد على ظروفه والضحية لعوامل السلب والهدم الاسرائيلية.

إننا نرتكز على الشعور العالمي الداعم للقرارات الدولية الخاصة بفلسطين منذ قرار التقسيم، وهو شعور اخلاقي بدأ يقوى ليعطي في الأصل تبريراً لوجود دول كبرى تحترم نفسها أمام العالم حين تحترم حقوق شعبنا والشعوب المضطهدة الأخرى في الحرية والاستقلال.

ولهذا، فإننا نرى أن تبعات اعلان الدولة، والمسؤولية الوطنية الشعبية والنخبوية عن هذا القرار ليست ببعيدة عن الفصول الحالية في القضية الفلسطينية وصعوبة العودة إلى

Digitized by Birzeit University Library

الوراء. فالتقدم الفلسطيني نحو استعادة الحقوق واستعادة الهيئة السياسية الممثلة له يسير قدماً إلى الامام، ويحظى بدعم نظري و/أو عملي من دول العالم. ونحن نمتلك عنصراً قوياً في الاعلان وهو العنصر الذاتي المؤمن والمقنع والداعم، والقرار السياسي الذي له قاعدة شعبية سيحظى بالاعتراف الدولي لأنه من الصعوبة بمكان الوقوف أمام ارادات الشعوب.

نحن الفلسطينيون، من بداية الثورة المعاصرة ونشوء م.ت.ف في عام ١٩٦٤، ومنذ قيام السلطة الوطنية على الأرض، ونحن نبني للوصول إلى هذا اليوم التاريخي الذي يكون فيه اعلان الدولة تتويجاً للكفاح السياسي والعسكري الفلسطيني وتتويجاً لعمليات البناء التي شهدها الوطن، وهو مكافأة وطنية واخلاقية لحماية الشعب لهويته وثقافته أمام عمليات التذويب وطمس الهوية.

ورغم ادراكنا أن عملية البناء المؤسساتي في الوطن ما زالت في بداياتها، إلا أن ذلك لا يحول دون البدء بإقامة دولة، ولا يجب أن نتزلق مع المشككين الذين يربطون اعلان الدولة بضرورة وجود مؤسسات كاملة، في ظل وعينا لكثير من الدول التي لم تمتلك بعد المؤسسات. ويجب أن يكون معلوماً أن الاعلان حق لنا، وهو يختلف عن ظروف الانتداب الذي كان يشترط "التأهيل" لرفع الانتداب واعلان الاستقلال، وما قرار الأمم المتحدة ١٨١ الا تأكيد دولي (وفق هذا الاشتراط إن أخذنا به) على أهليتنا لهذه الدولة منذ ٥٠ عاماً أو يزيد. وحتى لا تضحك علينا الاجيال والأمم الأخرى، ينبغي أن ندرك أننا نملك مقومات الدولة سواء وفق الاشتراطات الكلاسيكية للدولة أو الاشتراطات المعاصرة أو الإرادات الجديدة التي تفرض شروطها على الأرض من وجهة نظرها القانونية التي تستمد قانونيتها من الحقوق الشرعية الثابتة للشعوب. ويستطيع المواطن العادي أو الباحث الرجوع إلى الادبيات القانونية الخاصة بفلسطين منذ قرن من الزمان وحتى آخر ما خطه رجال القانون الدولي على اختلاف جنسياتهم الفلسطينية والعربية والأجنبية والاسرائيلية أيضاً حول اعلان الدولة في الرابع من ايار ١٩٩٩.

أما تحديد التبعات لهذا القرار على ضوء رد الفعل الاسرائيلي، فسيجعلنا نمضي مع اولئك الذين قاموا بوضع عدة سيناريوهات لتلك الردود، اضافة إلى توقع رد الفعل العربي والدولي خصوصا الدول المؤثرة كأمريكا والدول الأوروبية الغربية وروسيا. ونحن نعلم نقاط الضعف عندنا التي تريد اسرائيل أن تجعلها أمراً واقعاً يدفع القيادة

Digitized by Birzeit University Library

والشعب إلى الخوف من الاعلان. ومن هذه النقاط الوضع الاقتصادي والحدود وسائر قضايا الحل النهائي كاللاجئين والمستوطنات والقدس والمياه.

الاعلام الاسرائيلي وبعض الكتابات غير الاسرائيلية (المحايدة) ترى في اعلان الدولة مغامرة، وهي كلمة قد تكون حقاً ولكن ما أريد بها غير الباطل وغير تثبيط العزيمة الفلسطينية.

إن ادراكنا للصعوبات والتعقيدات الاسرائيلية التي لن نضمن زوالها حتى ١٩٩٩/٥/٤ هي أكبر دافع لاعلان المبادرة وفرض وقائع جديدة. لذلك، ستصبح قضايا الاستعداد السياسي والدبلوماسي والعسكري والاقتصادي هي قضايا فلسطينية لها صفة القدرة على اكتساب التضامن العربي والدولي والامريكي أيضاً رغم رسالة الضمانات الأمريكية لاسرائيل حول هذا الأمر.

نحن نعلم أكثر من غيرنا أهمية عنصر الاستعداد الاقتصادي وتوقع الحصار الاسرائيلي وتوقع امكانية الضم للأراضي أو اجتياح الأرض المحررة، كما أننا نعلم أن سيطرة اسرائيل على الماء والكهرباء والاتصالات كبيرة، لكننا نعلم أيضاً كما يعلم الاسرائيليون أنهم هم المسؤولون عن دفعنا لهذا القرار بعد أن وصلنا إلى أزمة التفاوض المشهورة قبل مذكرة واي ريفر، وقبل خلق الصعوبات الحالية المتوقعة في تطبيق ما اتفق عليه في "الواي".

لقد كان من المتوقع الانتهاء من تطبيق المرحلة الانتقالية وتحقيق الانسحاب الاسرائيلي من غالبية أراضي الضفة وقطاع غزة. وكان المتوقع حسب أوسلو انتهاء التفاوض حول قضايا المرحلة النهائية قبل ١٩٩٩/٥/٤، إلا أن ذلك لم يجر كما تشتهي سفن أوسلو بشراعاتها السلمية التي أبت حكومة الليكود الا أن تستبدل الشراعات بأشياء أخرى.

لقد تغير مجرى التنظير حول إعلان الدولة بعد توقيع مذكرة واي ريفر في واشنطن، لكن الجوهر ما زال واحداً، وما زال السؤال التالي مطروحاً : ماذا سيفعل الفلسطينيون إذا وصلنا التاريخ المذكور ١٩٩٩/٥/٤ بدون أن نكون قد طبقنا مذكرة واي ريفر وبدون أن نكون قد وصلنا لاتفاقية حول قضايا الحل النهائي؟

نحن من جهتنا لا نستطيع اغفال وجهات نظرنا الفلسطينية الداعية للمبادرة بالاعلان عن دولة فلسطينية حتى لا يحدث فراغ قانوني، كما لا نستطيع تجاوز المطالب

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطينية بالاعلان عن دولة كاملة السيادة وفق المعايير الوطنية. من هنا، نجد أن التخوف من موافقة اسرائيل وأمريكا على دولة فلسطينية وفق المعايير الاسرائيلية التي من ضمنها اعلان دولة فلسطينية كاملة السيادة في غزة بالاضافة لمناطق أ أو (أ+ب) في الضفة الغربية، هو تخوف مشروع، ولكن ليس باستطاعة أحد لا المفاوض الفلسطيني ولا الجمهور أن يتعاطى مع الحلول الاسرائيلية. ورغم وجود دلائل وقرائن في السياسة الاستراتيجية الاسرائيلية بوجود شارون وزيراً للخارجية، وهو الشخصية السياسية الذي له رأي معين في التسوية المتعلقة بالضفة الغربية، إلا أن ذلك لا يجب أن يربكنا سياسياً. فاتفاقية أوسلو تضمن الولاية على الضفة وغزة، ومذكرة واي ريفر إنما جاءت لتسهل تطبيق اتفاقية أوسلو ا لتي تستند أصلاً للقرارات الدولية ومؤتمر مدريد. ومهما حاولت اسرائيل التملص من الاتفاقية والمذكرة الا أنها سوف ترضخ في النهاية للشرعية الدولية المطالبة بانهاء الاحتلال.

فإذا طبقت اسرائيل مذكرة واي ريفر، وبدأت في الحديث الجدي فعلياً في مفاوضات الحل الدائم، فإننا سنصل إلى ١٩٩٩/٥/٤ في وضع يسمح لنا بالاعلان عن الدولة بالتفاهم مع اسرائيل والدول الاقليمية والدولية. وستكون هناك مشاكل قضايا الحدود والمناطق العسكرية والعلاقة المستقبلية مع الأردن وجدولة عودة اللاجئين إلى وطنهم وديارهم، وهذا ما "تتكتك" له أمريكا التي لا تستطيع التصريح بالاعتراف بالاعلان الفلسطيني، وفي الوقت نفسه فإنها ستدفع اسرائيل بطريق غير مباشر كي تعترف هي أولاً بالدولة الفلسطينية. فالحكمة الأمريكية سوف تقنع اسرائيل أن (تحضر العرس) لأنه بها وبدونها سيمضي الفلسطينيون بالاعلان عن دولتهم ولن يستطيع أحد أن يقف في طريقهم.

إن أمريكا سياسياً وأمنياً شاهدة على الفلسطينيين والاسرائيليين معاً في تطبيق اتفاق أوسلو ومذكرة واي ريفر، ولكنها شاهدة فعلياً على تطبيق المذكرة بشكل خاص وفاعل. وفي حالة مشاهدة امريكا للمراوغة الاسرائيلية في عدم تطبيق المذكرة، فإنها ستهدد في الخفاء والعلن دبلوماسياً واعلامياً بالاعتراف بالدولة الفلسطينية، وهذا الأمر سيدفع اسرائيل إلى تطبيق واي ريفر. فإذا حدث فعلاً، وسارت أمور التفاوض حول القضايا النهائية في شكلها الطبيعي، فمعنى ذلك وصولنا إلى ١٩٩٩/٥/٤ بموقف سياسي داعم أصلاً للاعلان عن الدولة.

Digitized by Birzeit University Library

إن مشروعية الاعلان عن الدولة ستنتهي إلى اعتراف دولي بها، وستتأسس على الأرض دولة فلسطينية مستقلة لها أرض محتلة ستعمل على تحريرها بالأساليب المشروعة ومنها المفاوضات.

إن قضيتنا الفلسطينية ليست قضية أمن أو مجرد وجود دولة تحمي مصالح الشعب فقط، بل إن قضيتنا الاستراتيجية هي حماية الأرض من الاستيطان ولن يقوم بذلك سوى باعلان الدولة الذي سيحظى بالاعتراف الدولي.

إن إعلاننا للدولة، سيفرض الأمر الواقع الفلسطيني بشكل قوي ولأول مرة، ولن يكون سهلاً على اسرائيل القيام بإجراءات وحشية ضد الشعب الفلسطيني لأن العالم لن يسمح لها بمثل هذه الاجراءات. كما أن حكومة اسرائيل مهما كان نوعها لا تستطيع أن تغفل التطورات الداخلية في اسرائيل التي لم تعد تستبعد إقامة دولة فلسطينية. وبالنسبة للحصار المتوقع، فيمكننا تحمله لفترة غير قصيرة حتى يستطيع المجتمع الدولي والرأسماليون الاسرائيليون المتضررون من الحصار كسره كونه يؤثر على مصالحهم التجارية والصناعية والزراعية. وإن اسرائيل لن تستطيع هذه المرة أن تقف وحيدة لتصفع هذا العالم على وجهه متنكرة لوجهة نظره من الصراع. فإذا كنا نردد دائماً أن الرأي قبل شجاعة الشجعان، فإننا نردد هنا أيضاً أننا نحتاج لكليهما معاً.

إن جذب الاعلان للفلسطينيين جميعاً من جهة، والتأثير على مواقف الدول العربية ووضعها أمام مسؤولياتها القومية أمام شعوبها من جهة ثانية، واستفزاز الدول الكبرى، وخصوصاً أمريكا، لتكون كما ينبغي لها أن تكون دولاً كبرى محترمة من جهة ثالثة، سيشكل سلاحاً مثلثاً وليس مزدوجاً فقط نحمي به قرارنا التاريخي.

Digitized by Birzeit University Library

عشرة حقائق

حول تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة

صخر حبش*

تتشعب القضايا المترابطة مع تجسيد الدولة الفلسطينية في نهاية المرحلة الانتقالية واتفاقيات أوسلو وملحقاتها في الرابع من ايار عام ١٩٩٩.

وقد جاء التأكيد في مذكرة "واي ريفر" على تكثيف مفاوضات الوضع النهائي والعمل بتصميم للتوصل إلى اتفاق مشترك حتى الرابع من ايار ١٩٩٩. وهذا يؤكد التزام الوفد المفاوض برئاسة الأخ أبي عمار بالقرارات القيادية التي أكدت على عدم تمديد المرحلة الانتقالية والتمسك بموعد استحقاق ممارسة تجسيد الدولة بعد انتهاء المرحلة الانتقالية والاتفاق، وبعد الانعتاق من القيود التي فرضها التزام المنظمة باتفاق أوسلو وملحقاته. ولكي يأتي هذا التجسيد تعبيراً حقيقياً عن طموحات وتطلعات الشعب الفلسطيني فلا بد من تسجيل مجموعة الحقائق التالية باعتبارها المؤشر الأساسي للحقوق الوطنية الثابتة ولإمكانية تجسيدها على أرض الواقع ولتوفير استمرار التراكم النضالي الفلسطيني لاستكمال عملية التحرير وتجسيد الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس المباركة.

الحقيقة الأولى

إن قرار إعلان الدولة الفلسطينية قد صدر في الجزائر في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ من خلال المجلس الوطني الفلسطيني. وأن اللجنة التنفيذية للمنظمة كانت تشكل الحكومة المركزية المؤقتة لدولة فلسطينية. وأن الأخ أبا عمار قد انتخب رئيساً لدولة فلسطين في

*صخر حبش: عضو اللجنة المركزية لحركة فتح.

Digitized by Birzeit University Library

المجلس المركزي في نيسان ١٩٨٩ وكذلك الأخ أبواللطف وزيراً لخارجية دولة فلسطين. وأن منظمة التحرير الفلسطينية صاحبة القرار في اعلان الاستقلال والدولة هي المسؤول المباشر عن تجسيد هذا الاعلان وهذه الدولة بعد انتهاء الاتفاق والمرحلة الانتقالية في الرابع من ايار ١٩٩٩.

الحقيقة الثانية

إن إعلان الدولة قد تم استناداً إلى قرار الشرعية الدولية رقم (١٨١) الذي يؤكد حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على الأراضي التي يحددها القرار. وأن المجلس الوطني قد اتخذ قراراً سياسياً بالمطالبة بانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧بما فيها القدس حسب قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام.

الحقيقة الثالثة

إن عدم الإشارة في اتفاق أوسلو وملحقاته إلى اعلان الدولة وتجسيدها يشكل تأكيداً على أن هذا الحق في تقرير المصير وإعلان الدولة هو حق فلسطيني خالص للشعب لا يشاركه فيه أحد، ولا يجوز أن يخضع للتفاوض. وإذا كانت منظمة التحرير قد أجلت عملية التجسيد المادي للدولة على الأرض خلال مرحلة الخمس سنوات، فإن قيود اتفاق أوسلو تنتهي في الرابع من ايار وتصبح منظمة التحرير ملزمة بتجسيد الدولة خاصة وأن الركن الأساسي للشخصية القانونية الذي كان غائباً عند الاعلان في عام ١٩٨٨، وهو الأرض المحررة، قد تحقق بعد قيام السلطة الوطنية وتجسيدها مادياً في مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وحيث أن هذه المناطق هي جزء من الأرض المقررة للدولة حسب قرارات الشرعية الدولية فإن تجسيد الدولة في المناطق المحررة يعني اعتبار باقي الأرض التابعة للدولة أراض محتلة لدولة فلسطين المستقلة.

الحقيقة الرابعة

إن القدس المباركة هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. وقد أكد ذلك قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢ ولذلك فإن محاولات ضمها أو تهويدها تعتبر باطلة ولاغية. وهي جزء لا يتجزأ من التجسيد المادي للدولة المستقلة باعتبارها العاصمة الأبدية الخالدة لهذه الدولة.

Digitized by Birzeit University Library

الحقيقة الخامسة

إن المستوطنات وكل الوجود العسكري والاستيطاني في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة هو وجود باطل وغير شرعي، وهو عقبة في طريق السلام. وأن أية معاهدة سلام مستقبلية لا بد وأن ترتكز على هذا الأساس.

الحقيقة السادسة

إن قضية اللاجئين هي جوهر القضية الوطنية الفلسطينية. وأن الدولة الفلسطينية المستقلة هي للفلسطينيين أينما كانوا ولكنها لن تشكل تعويضاً وبديلاً عن حق العودة الذي أقرته الشرعية الدولية في القرار رقم ١٩٤.

الحقيقة السابعة

إن الشعب الفلسطيني في الوطن وفي الشتات هو الركن الأساسي في تجسيد الدولة والاستقلال والسيادة. ومن هذا المنطلق فإن الوحدة الوطنية لشعبنا تشكل سلاحاً فعالاً في تحقيق أهدافنا الراهنة والمستقبلية. وأن الوحدة الوطنية هي ضرورة حتمية دائماً وليس موسمياً. فهي ضرورية للمواجهة والبناء والصمود. وهي مصدر القدرة الفلسطينية على اجتراح المعجزات وفرض الديمقراطية في غابة البنادق ورغم الحصار والعدوان المستمر على شعبنا. وأن التعددية السياسية بقدر ما هي أمر مقدس إلاّ أن تعددية السلطات تتنافى مع سيادة القانون وحقوق الانسان.

إن استنهاض الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده لمواجهة كل الاحتمالات لا يمكن أن يتحقق بدون الاجماع الوطني على الهدف المقدس، هدف تجسيد الدولة والاستقلال، والاستعداد لمواجهة كل المخاطر المحتملة من قبل العدو الصهيوني الذي ستتراوح ردود فعله من الحصار الاقتصادي والمائي والغذائي والكهربائي وكل متطلبات الحياة اليومية إلى إعادة احتلال المناطق المحررة، الأمر الذي يفترض الاستعداد الكامل والمواجهة على جميع الأصعدة.

الحقيقة الثامنة

إن العمق القومي العربي والاسلامي يشكل طوق سلامة ضروري لحماية المنجز الذي يشكله تجسيد الدولة. وأن هذا العمق ببعديه الشعبي والرسمي يضيفان إلى قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود والمواجهة من جهة، ويشكلان ضغطاً مباشراً على

Digitized by Birzeit University Library

الكيان الصهيوني يحول دون استفحال مخططاته الاجرامية خشية على ما حققه من انفتاح أو طموح بتطبيع علاقات من جهة أخرى. ولا بد من تكثيف الموقف الرسمي من خلال انعقاد قمة عربية كاملة وشاملة تعيد رأب الصدع وتبارك الاستقلال الوطني الفلسطيني، وتكون صاحبة رفع لواء التجسيد باسم الجامعة العربية إلى الأمم المتحدة حتى تتكرس الدولة العتيدة بالمباركة العربية القومية كمقدمة ضرورية لتكريسها دولياً في الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

الحقيقة التاسعة

إن الإجماع الدولي الذي لمسته جماهير شعبنا من خلال مؤتمر عدم الانحياز ومن خلال التصويت لرفع مستوى تمثيل فلسطين في الأمم المتحدة يشكل مؤشراً ايجابياً للإقدام على تجسيد الدولة. وأن التلميحات التي صدرت عن الإدارة الأمريكية حول حق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة وإمكانية التفاهم مع هذه الإدارة ومع الرئيس كلينتون الذي بدأ متعاطفاً مع هذا الحق الفلسطيني تشكل تقدماً هاماً في هذه الاتجاه. ولا بد من التأكيد على أن الفترة ما بين اعلان تجسيد الدولة بعد الرابع من ايار ١٩٩٩، وإلى أن يتم قبولها رسمياً في الأمم المتحدة، تشكل أخطر اللحظات في تاريخ شعبنا. ولا بد من تجاوز هذه اللحظات الحرجة بأرقى درجات الحكمة والفطنة لتمكننا من الحصول على الاعتراف الدولي بالدولة. وهو ما يشكل طوق السلام والأمان الدولية للدولة الفتية والتي تصبح بعدها اسرائيل دولة معتدية ومحتلة لأراضي دولة مستقلة.

الحقيقة العاشرة

لقد أصبح تجسيد الدولة أمراً حتمياً لدى معظم الاتجاهات العربية والدولية ونسبة عالية من الاسرائيليين. ولكن الاختلاف عند البعض يعود إلى طبيعة الدولة وكيفية تجسيدها، والأرض التي تقوم عليها وكيف ستكون علاقاتها مع الجوار. وتحاول اسرائيل فرض واقع تجسيد مصلحتها من خلال محاولة اسرلة المشروع الوطني وتحويله إلى روابط قرى وأشرطة موازية للطرق الالتفافية وحامية للمستوطنات، في الوقت الذي تشير بعض سيناريوهات المخابرات الاسرائيلية إلى أن الدولة قائمة في قطاع غزة. أما الضفة فإنها الأراضي المتنازع عليها. وسيتم فرض اتفاق لممارسة تقاسم وظيفي ثلاثي فلسطيني أردني اسرائيلي عليها.

Digitized by Birzeit University Library

إن التقدير الدقيق للنوايا الاسرائيلية ودراسة الاحتمالات المتوقعة باهتمام يشكل مقدمة ضرورية لاتخاذ الاحتياطات اللازمة من أجل ضمان سلامة الأراضي المحررة، وحماية المواطنين فيها والتهيؤ للصمود بتوفير متطلبات من الحاجات الضرورية للحياة، بحيث يكون الموقف الدفاعي معززاً بروح الدفاع المشروع بعيداً عن المغامرة التي قد تفقد المنظمة والسلطة عنصر المبادرة وتحقيق الاجماع الدولي. إن القدرة على الصمود الشعبي هي المفتاح السحري لتحويل الحلم الوطني إلى حقيقة متجسدة على أرض الواقع دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس المباركة.

Digitized by Birzeit University Library

الدولة الفلسطينية بين النظرية والواقع

د. عبد الله أبوعيد *

تمهيد :

تعتبر الدولة الركن الأساسي للعلاقات الدولية والشخص الرئيسي للقانون الدولي، ويحتاج الخوض في بعض الجوانب الرئيسية لها إلى صفحات عديدة. ولا شك في أن مشكلة الدولة الفلسطينية تعتبر من أعقد المسائل ذات العلاقة بالدولة وبأركانها والسيادة فيها وغير ذلك من الأمور الهامة المكونة للدولة. ولا يستطيع أحد أن ينكر أن التعقيدات التاريخية المتراكمة التي أصابت القضية الفلسطينية لها انعكاساتها القانونية والسياسية على مسألة إقامة الدولة الفلسطينية.

وتزداد هذه التعقيدات إذا ما ألقينا نظرة سريعة على مؤتمر مدريد وما تلاه من اتفاق واشنطن في أيلول ١٩٩٣، حيث أن المؤتمر عقد على أساس مبدأ "الأرض مقابل السلام" وبالاستناد إلى قراري مجلس الأمن ٤٢٤ و ٣٣٨، وجميعها لا تشير من قريب أو بعيد إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واسقاطات هذا الحق وأهمها حقه في إنشاء دولة مستقلة ذات سيادة. وقد جاء اتفاق اعلان المبادىء المعقود في أوسلو وما تلاه من اتفاقيات بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية خالية من أية اشارة أو حتى تلميح إلى الحقوق السياسية والقانونية المشروعة للشعب الفلسطيني وعلى رأسها حقه في إنشاء دولته المستقلة في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م.

---

* د. عبد الله موسى أبو عيد: أستاذ مشارك في كلية القانون بجامعة النجاح الوطنية في نابلس.

Digitized by Birzeit University Library

ويشير بعض أبرز فقهاء القانون الدولي والعلاقات الدولية المهتمين بدراسة القضية الفلسطينية إلى أن هذه النتائج تأتي منسجمة مع الخلل الكبير في ميزان القوة بين اسرائيل ومنظمة التحرير والفارق الكبير في الخبرة في التفاوض والامكانيات الفنية والمعرفة الطويلة في ادارة الصراع وغيرها من الأمور التي أملت هذه الاتفاقيات وجعلت نتائجها معروفة سلفاً. (ريتشارد فولك، أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية بجامعة برينستون في الكتاب السنوي الفلسطيني للقانون الدولي، المجلد الثامن، صفحة ١٩-٣٤).

الدولة الفلسطينية والقانون الدولي

يجمع العشرات من فقهاء القانون الدولي البارزين على أن حق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة يعتبر أمراً ثابتاً من الناحيتين القانونية والسياسية. ومعظم هؤلاء يؤكدون على أن هذه الدولة يجب أن تشاد على كافة الأراضي الفلسطينية التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧، أي أنها تشمل كلاً من القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة. ويذهب بعض هؤلاء إلى أن هذا الحق ثابت بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ على رقعة أوسع من الأرض تضم حدود الدولة العربية التي وردت في ذلك القرار، إذ يعتبرونه قراراً قانونياً صحيحاً وملزماً صدر عن الجمعية العامة بصفتها المشرفة على نظام الوصاية الدولية استناداً إلى نص المادة ٨٧ من ميثاق الأمم المتحدة، أي أن الجمعية العامة أصدرت قرار تقسيم فلسطين بعد أن احيلت إليها المشكلة من قبل بريطانيا - الدولة المنتدبة - وبناء على إهمال بريطانيا القيام بالتزاماتها الجديدة وفقاً للميثاق، والتي نص عليها الفصل الثاني عشر المتعلق بنظام الوصاية الدولية، الأمر الذي أدى إلى اعتبارها قد خالفت الالتزامات المفروضة عليها بموجب صك الانتداب ونصوص ميثاق الأمم المتحدة والتي تلزمها بأداء واجباتها القانونية بحسن نية. وبذلك، فقد حق للجمعية العامة إصدار هذا القرار (١٨١) نيابة عن الأمم المتحدة ومن أجل تنفيذ مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها والذي اعتبر ركناً أساسياً من أركان نظام الأمم المتحدة. وبهذا، يعتبر هؤلاء الفقهاء ذلك القرار أنه قرار قانوني سليم وملزم ويترتب عليه اعتبار دولة فلسطين العربية، كما نص عليها قرار تقسيم فلسطين المشار إليه، حقاً ثابتاً من حقوق الشعب الفلسطيني مستنداً إلى مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها (فرنسيس بويل، انشئوا دولة فلسطين (Create The State of Palestine)، مجلة Palestine and Law، العدد (٣)، بروكسل، ١٩٨٨، صفحة ٤٣ - ٨٠).

لقد برزت الشخصية القانونية الدولية للشعب الفلسطيني منذ أواسط الستينيات وذلك نتيجة لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ ولانطلاق الكفاح الفلسطيني

Digitized by Birzeit University Library

بعد ذلك. وقد انعكس أثر ذلك قانونياً بعد عام ١٩٦٩، حيث صدرت عدة قرارات هامة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تعترف بموجبها بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره وبحقه في وطن قومي مستقل وبحق لاجئيه في العودة. واستمرت الجمعية العامة في تكرار مثل هذه القرارات منذ ذلك الحين وإلى الاسبوع الماضي حينما توجت الجمعية العامة قراراتها بقرار هام، صدر بما يشبه الاجماع غير المسبوق وبأغلبية ١٥٤ صوتاً ضد صوتين وامتناع ٧ دول عن التصويت، تقر فيه بإمكانية إنشاء دولة مستقلة للشعب الفلسطيني.

لن أستطرد كثيراً في هذا المجال القانوني لسببين رئيسيين :

١- أولهما، أن موضوعنا الرئيسي هو الجانب العملي للدولة الفلسطينية وامكانية اعلانها في أيار ١٩٩٩.

٢- وثانيهما، أن عشرات المقالات كتبت في مجال حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإنشاء دولته المستقلة.

والمشكلة الحقيقية التي تواجهها القيادة الفلسطينية، أي السلطة الوطنية، تكمن في الجوانب العملية السياسية والاقتصادية في إنشاء الدولة الفلسطينية وتثبيتها عملياً على أرض الواقع وفي فرض السيادة بكافة مظاهرها على عناصر هذه الدولة من اقليم وسكان.

السيادة في الدولة

يذهب غالبية فقهاء القانون الدولي إلى أن الدولة المعاصرة تتكون من ثلاثة أركان رئيسية هي:

١- الركن الجغرافي ويتكون من اقليم الدولة الذي يشتمل بدوره على ثلاثة عناصر هي الأرض (أو اليابسة) والمياه والفضاء.

٢- الركن البشري: ويتكون من سكان الدولة من مواطنين وأجانب.

٣- الركن السياسي المتمثل في السلطة السياسية المستقلة القادرة على السيطرة على كل من الاقليم والسكان. ولكل ركن من هذه الأركان المذكورة أعلاه شروط توفره. فالاقليم مثلاً يتوجب أن يكون ثابتاً ومعروفاً وغير متنازع عليه ويقيم عليه السكان بصورة مستقرة ودائمة.

Digitized by Birzeit University Library

وبينما يعتبر ركنا الدولة الأول والثاني ركنين ماديين ملموسين يعتبر ركن السلطة السياسية ذات السيادة ركناً معنوياً غير ملموس، وفيه يجب أن تتوفر سلطة سياسية مستقلة ومنظمة وقادرة على السيطرة الفعالة على ركني الدولة الاخرين، أي السكان والاقليم. ويضيف الفقهاء إلى هذه الشروط وجوب قدرة هذه السلطة على تعاطي العلاقات الدولية مع غيرها من الدول الأخرى، وبالتالي قدرتها على خلق قواعد قانونية لإثبات استقلاليتها وقدرتها على إدارة الدولة. وتنقسم السيادة إلى مظهرين هما :

أ- السيادة الداخلية.

ب- السيادة الخارجية.

فرض السيادة على الأرض الفلسطينية

بتطبيق هذه المبادىء النظرية على الدولة الفلسطينية المراد اعلانها لا بد من الملاحظات الهامة التالية :

١- إن قواعد القانون الدولي العام والقرارات العديدة الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية أضفت على الدولة الفلسطينية الكثير من الشرعية ودعمتها بالاسانيد القانونية النظرية.

٢- إن عدم تمكن ممثلي الشعب الفلسطيني من بسط سيادته في المجالين الداخلي والخارجي يعود إلى وجود الاحتلال الاسرائيلي على الأرض الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧ والتي تعتبر من قبل كافة أعضاء الجماعة الدولة أنها أرض محتلة لا تنتقل إليها سيادة الدولة المحتلة ولا يجوز لهذه الدولة التصرف بهذه الأرض وتغيير معالمها أو ضمها كلياً أو جزئياً.

٣- إن المرحلة الحالية من مراحل العلاقات الدولية تتسم بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على منظمة الأمم المتحدة وعلى السياسة العالمية وخاصة في الشرق الأوسط. وإن هذه الدولة تدعم اسرائيل دعماً غير محدود في كافة المجالات. وقد نشأ عن ذلك ازدياد عناصر القوة لدى اسرائيل وانحسار حقوقنا القانونية والسياسية الثابتة دولياً خاصة وأن الولايات المتحدة غير ثابتة في تعريفها للاحتلال وما نشأ عنه من أعمال غير شرعية كمصادرة الأراضي والاستيطان فيها وضم القدس الشرقية وغيرها. وزاد من هذا الانحسار عدم تمسك المفاوض الفلسطيني بغطاء الشرعية الدولية في بعض الأحيان، الأمر الذي أضفى الكثير من الغموض والضعف على حقوقنا.

Digitized by Birzeit University Library

٤- والأمر الأكثر أهمية هو أننا قبلنا في اتفاقيات أوسلو وتوابعها، وآخرها اتفاقية (واي بلانتيشن)، بالتنازل عن حماية القانون الدولي وعن سند المنظمة الدولية التي دأبت منذ أكثر من ثلاثة عقود على دعم حقوقنا الشرعية الثابتة كما أشرنا إليه.

وقد نشأ عن ذلك اضعاف ظاهر لموقفنا القانوني بحيث أضحت اسرائيل تصور للعالم بأنه الانسحاب الأخير من مناطق محافظتي جنين ونابلس، وكأنه يعتبر نهاية الاحتلال وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة.

وللتدليل على ذلك نعيد إلى الذاكرة ما قاله شمعون بيرس بعد توقيع اتفاقيتي القاهرة وطابا سنة ١٩٩٤ من أنه "لا احتلال بعد اليوم". ولا شك في أن مثل هذه الأوهام التي يفرضها الاسرائيليون، بما لديهم من قدرة اعلامية فائقة وعلاقات دولية كبيرة، على الرأي العام الدولي تعيدنا من ناحية حقوقنا ونضالاتنا إلى الوراء.

٥- ولبيان خطورة الموقف نشير إلى تصريحات أرئيل شارون، أحد أركان حكومة اسرائيل الرئيسية ووزير خارجيتها، أمام مؤتمر تسوميت يوم ١٩٩٨/١١/١٨ حيث ورد على لسانه ما خلاصته :

"... أنني ضد التسويات الاقليمية، إلا أنه من الأمانة أن أعلمكم بأن "الحكم الذاتي" هو أسوأ من التسويات الاقليمية - ويعني بذلك تسليم أجزاء من الضفة إلى السلطة الوطنية - فهذه التسويات تعني دولة فلسطينية على اجزاء من يهودا والسامرة وغزة بينما (الحكم الذاتي) وفقاً لخطة رابين إنما كان سيؤدي إلى دولة فلسطينية على كافة أنحاء يهودا والسامرة وغزة.." (البريد الالكتروني بتاريخ ١٩٩٨/١١/٢٠) ويضيف شارون في تصريحاته المذكورة أعلاه أن : "التسوية الأخيرة جعلت ٩٧-٩٨ بالمائة من السكان الفلسطينيين خاضعين لسيطرة السلطة الوطنية، ويقول بيرس بأن علينا اعطائهم جوازات سفر أو (تصريح مرور) وأنا أوافقه على ذلك، فكلنا لا نرغب في منحهم الجنسية الاسرائيلية" (نفس المصدر). لذلك فإن اسرائيل مهتمة بالتخلص من أكبر عدد من السكان وأقل مساحة من الأرض. والهدف هنا لا يخفى على أحد... إنه التخلص من القنبلة الديمغرافية وحشرنا في غيتوات غير متصلة تقطعها المستوطنات والطرق الالتفافية... كل ذلك بهدف جعل انشاء الدولة الفلسطينية أمراً مستحيلاً. وبأمل جعل الحياة السياسية والاقتصادية

Digitized by Birzeit University Library

والاجتماعية للسكان الفلسطينيين صعبة في المستقبل على أمل هجرة نسبة كبيرة منهم إلى الخارج الأمر الذي يجعل حكام اسرائيل يحلمون بإمكانية ابقاء السيطرة غير المباشرة على هذه الأرض مع الحد الأدنى من الخسارة والجهد والسمعة السيئة.

الخلاصة

لقد حصلت كثير من الدول على استقلالها وفرضت سيادتها فيما بعد مرة واحدة أو بالتدريج الا أن ولادة تلك الدول لم تكن عسيرة وشاقة بقدر ما تواجهه السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني من مشقات وصعوبات بالغة بسبب طبيعة الصراع بيننا وبين الحركة الصهيونية على السيطرة على الأرض والثروات الطبيعية وبسبب الخلل الكبير في ميزان القوة بيننا وبين اسرائيل والدعم الأمريكي الهائل لها ولأسباب أخرى أقل أهمية.

إن الدولة الفلسطينية أعلنت في ١٩٨٨/١١/١٥ في اعلان الجزائر وتعترف بوجودها حالياً أكثر من مائة دولة وهناك مؤشرات عديدة على امكانية اعتراف دول أخرى في أوروبا الغربية بهذه الدولة. وما هو مطلوب الان هو فرض السيادة على الأراضي المحررة وتكامل وترابط واتصال اقاليم الدولة الأمر الذي يضع عملاً خارقاً أمام السلطة الوطنية خاصة. وأنني أتوقع مقاومة حكومة اسرائيل العنيفة لمثل هذه الاجراءات إن حاولت السلطة القيام بها. لذلك فإنه لا بد من توفر الشروط التالية إذا كان لهذا الاعلان أن ينجح عملياً وهي :

١- قيام السلطة الوطنية بوضع خطة متكاملة لتصورها المستقبلي لكافة الاحتمالات الممكنة نتيجة لهذا الاعلان مثل رد فعل حكومة اسرائيل، وموقف السلطة من ذلك، وما هو مطلوب من جماهير الشعب القيام به ويجب أن تشتمل الخطة على عناصر استراتيجية وعناصر تكتيكية وكذلك على احتمالات بديلة ممكنة التحقيق.

٢- ترتيب البيت الفلسطيني وذلك بتمتين الوحدة الوطنية بصورة حقيقية وفعالة واحترام جماهير الشعب واطلاق طاقاته وانتهاج سياسة حكيمة وديمقراطية بحيث يحدث تلاحم بين الحاكم والمحكوم.

Digitized by Birzeit University Library

٣- التوجه إلى كافة الحكومات العربية والاسلامية والصديقة وإلى الشعوب العربية والاسلامية لطلب دعمها ووضع خطط لذلك مع ارسال الوفود المقتدرة علـى اداء هذا العمل الهام.

٤- احترام حقوق الانسان وحكم القانون والعمل على زيادة وعي الجماهير ليتـم تلاحمها مع السلطة ولرفع معنوياتها التي بدأت تتآكل، فهذه الجماهـير هـي عماد أي عمل ناهيك عن مثل هذا العبء الضخم المقبل علينا.

٥- العمل على اعادة القضية الفلسطينية إلى المنظمة الدولية بقصـد اعادتهـا إلى أحضان الشرعية الدولية وزيادة وعي الرأي العام العالمي وابقائـها حيـة في أذهانهم ومنع تآكل حقوقنا المشروعة نتيجة غياب القضية عن الساحة الدولية.

وأنني اعتقد أن هذه الشروط هي الحد الأدنى الواجب اتخاذه لإمكانية نجاح أية خطط لفرض السيادة الوطنية على كافة أجزاء فلسطين أو على الأقل الجـزء الأكبر منها، في اليوم الموعود.

Digitized by Birzeit University Library

احتمالات الاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة

نهاد الشيخ خليل*

إن الحق في إقامة الدولة المستقلة ذات السيادة هو حق طبيعي لكل شعوب الأرض. والشعب الفلسطيني هو أحد هذه الشعوب. لكن طبيعة الاحتلال الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني تختلف عما واجهته الأمة العربية في الأقطار المختلفة، الأمر الذي أعاق الاستقلال حتى اللحظة، وهدد في مراحل كثيرة بإزالة الهوية الوطنية الفلسطينية. ورغم ذلك، فقد استطاع الشعب الفلسطيني عبر جهاده الذي تواصل على امتداد قرن من الزمان أن يحافظ على هويته الوطنية والقومية.

إن إقامة الدولة المستقلة، كفكرة، شغلت الفلسطينيين منذ بداية هذا القرن، لكنهم لم يستطيعوا تجسيدها حتى اللحظة. ولما دخلت م.ت.ف العملية السياسية مع اسرائيل، توقعت أن تصل في النهاية إلى إقامة الدولة المستقلة فوق أراضي الضفة وغزة (رغم عدم وجود نص يضمن ذلك في الاتفاقيات الموقعة)، لكن التعثر في العملية السياسية، وسوء العلاقة بين الحكومة الاسرائيلية الجديدة والسلطة الفلسطينية، جعل السلطة تشعر أن أملها بإقامة الدولة المستقلة قد يتلاشى، لذا قررت أن تعلن عن قيامها في ١٩٩٩/٥/٤، الأمر الذي أثار جدلاً مع الاسرائيليين والأمريكيين.

* نهاد الشيخ خليل: كاتب في صحيفة الرسالة التي يصدرها حزب الخلاص الاسلامي.

Digitized by Birzeit University Library

الاحتمالات المتوقعة للاعلان عن الدولة

وفيما يتعلق بمناقشة قرار السلطة الفلسطينية الاعلان عن تجسيد قيام الدولة الفلسطينية في ١٩٩٩/٥/٤ والاحتمالات المتوقعة للإعلان عن هذه الدولة، فأعتقد أننا أمام ثلاثة احتمالات وهي :

١- أن يتم الاعلان من طرف واحد.

٢- أن يتم الاعلان باتفاق أمريكا واسرائيل.

٣- أن يتم تمديد المرحلة الانتقالية.

لكن قبل تحليل الاحتمالات آنفة الذكر لا بد من محاولة التعرف على دوافع السلطة، أو السياق الذي نبتت فيه دعوة السلطة وقرارها بالاعلان عن بسط السيادة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية في ١٩٩٩/٥/٤.

دوافع السلطة لاتخاذ قرار الاعلان عن الدولة :

أ- تقول السلطة أنها تريد الاعلان عن قيام الدولة المستقلة لأنها لن تسمح بتمديد المرحلة الانتقالية إلى ما بعد ١٩٩٩/٥/٤، وهو الموعد المحدد لانتهائها حسب اتفاقيات أوسلو. وترى السلطة أن تمديد المرحلة الانتقالية من شأنه أن يحولها إلى وضع دائم، الأمر الذي يشكل خطراً على المشروع السياسي الفلسطيني.

إن السلطة الفلسطينية التي أدركت بعد عامين من حكم نتنياهو أنه قد أدار الظهر تماماً لاتفاقات أوسلو بوقفه لتطبيق بنودها ومضيه قدماً في سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي وهدم البيوت وتهويد القدس، وأنه مع قرب موعد انتهاء المدة الزمنية للفترة الانتقالية واتفاقات أوسلو أعلنت السلطة أنها تنوي إحداث أزمة بالاعلان عن الدولة والاستقلال لعل الأطراف تعمل شيئاً لتحريك العملية السياسية المجمدة.

ب- لا يخفى على أحد حالة الاحباط التي سادت في أوساط السلطة بسبب توقف الحركة على صعيد المسيرة السياسية، خاصة في ظل استمرار العنجهية الاسرائيلية من جهة، وفي ظل تراجع الأوضاع الاقتصادية، وثبوت قضايا الفساد الإداري والمالي ... الخ. ولذا، فإن السلطة، ولكونها تعطي الأولوية للعملية السياسية على غيرها من القضايا، هي بحاجة إلى أن تبث شيئاً من الأمل فيما يتعلق بالمشروع السياسي قبل أن يتطور الاحباط إلى يأس. وهي

Digitized by Birzeit University Library

تفعل هذا كي تستطيع الامساك بزمام المبادرة في الطرح السياسي على الصعيد الداخلي، وذلك لقطع الطريق على أي طرف داخلي آخر إذا ما فكر في مطالبة السلطة، ولو لأجل الضغط المعنوي، بالاعلان عن فشل مشروعها والتنحي جانباً. فهي هنا، أي السلطة، تبادر وتقول نعم توجد أزمة ولكنني أملك الحل والمخرج، وهو الاعلان عن بسط السيادة والاستقلال في نهاية المرحلة الانتقالية.

جـ- تعتقد السلطة أن الكثير من دول العالم سترحب بالدولة المتوقع الاعلان عنها، وهي في ذلك تستند إلى بعض المؤشرات التي صدرت من جهات متعددة، مثل التصريح الشهير لهيلاري كلينتون بخصوص الدولة المستقلة، حيث أشارت إلى ضرورة منح الفلسطينيين الحق في إقامة دولة على الأراضي التي ستمنح لهم عن طريق المفاوضات، ومثل تصريحات هنري كيسنجر في صحيفة **الهيرالدتريبون** والتي قال فيها "منذ كان وعد بيغن بالحكم الذاتي للضفة عام ١٩٧٨ كان من غير الممكن أن لا يكتسب هذا الكيان وبالتدريج شارات وملامح الدولة. وأنه إذا كان محكوماً على اسرائيل القبول بالدولة الفلسطينية، فعلى الفلسطينيين القبول بأن حدود هذه الدولة لا يمكن أن تكون حدود عام ١٩٦٧".

استعراض وتحليل الاحتمالات الثلاث

الاحتمال الأول : الاعلان عن الاستقلال من طرف واحد

قد تقدم السلطة الفلسطينية على مثل هذا الخيار إذا توصلت إلى قناعة جازمة بأن الحكومة الاسرائيلية تنوي تحويل الحكم الذاتي إلى حل دائم، أو على الأقل إطالة أمد الحكم الذاتي إلى أطول فترة ممكنة. لكنها قبل أن تقدم على مثل هذه الخطوة ستحاول التأكد من تأييد أكبر قدر ممكن من الدول العربية والأوروبية وغيرها وعلى رأسها الولايات المتحدة.

وفي المقابل، فإن اسرائيل على لسان رئيس الحكومة نتنياهو هددت بضم ما تبقى من أراضٍ في الضفة الغربية لاسرائيل، كما تهدد بفرض حصار على مناطق السلطة الفلسطينية واقتحامها.

Digitized by Birzeit University Library

إن الإعلان عن الدولة الفلسطينية من طرف واحد لن يحظى بقبول أمريكي، حيث أن الذي سيحدد موقف الولايات المتحدة من الدولة هو الموقف الاسرائيلي. فإذا اعترفت اسرائيل بالدولة الفلسطينية المعلن عنها من طرف واحد فستعترف الولايات المتحدة بها، لكن التجربة تفيد بأن الولايات المتحدة قد لا تعترف بالدولة الفلسطينية حال اعتراف اسرائيل بها. حيث أن أمريكا حتى اللحظة لا تعترف بـ (م.ت.ف) كممثل للشعب الفلسطيني كما اعترفت بها اسرائيل في اتفاقية أوسلو.

وبخصوص موقف الدول العربية، فيمكن القول أنه لا يوجد ما يضمن أن ينال اعلان الدولة، حال حدوثه من طرف واحد، استقبالاً عربياً واسعاً، بل قد تُظهر جهات عديدة تفضيلها تأخير الاعلان عن الدولة حتى يتم الاتفاق عليه بين الفلسطينيين والاسرائيليين. والذي سيحدد موقف الدول العربية بالأساس هو الموقف الأمريكي، خاصة إذا ما ترافق بضغوط، فحينها لن تجرؤ الدول العربية على اتخاذ قرار يدخلها تحت طائلة الضغوط الأمريكية.

إذا كان المحدد الرئيسي لموقف الولايات المتحدة من الدولة الفلسطينية هو الموقف الاسرائيلي منها، وموقف الولايات المتحدة هو أحد المؤثرات الرئيسية على موقف الدول العربية من الاعتراف بالدولة الفلسطينية المعلن عنها من طرف واحد، فإننا نستنتج أن الموقف الاسرائيلي هو المحدد الرئيسي لقبول العالم للدولة الفلسطينية المفترض الإعلان عنها. ولما كان الاسرائيليون يطلقون التهديدات، والقادة الفلسطينيون أعلنوا أكثر من مرة أنهم على استعداد للدفاع عن المناطق الفلسطينية، كما أن بعض القادة في حركة فتح أبدوا رغبة في حدوث مواجهة يوم ١٩٩٩/٥/٤، فهل ستحدث مواجهة إذا تم الاعلان عن الدولة من طرف واحد؟

لا أعتقد ذلك للأسباب التالية :

أ- إن أسباب حدوث مواجهة بين الفلسطينيين من جهة والمستوطنين وقوات الاحتلال من جهة أخرى متوفرة باستمرار. فجنود الاحتلال والمستوطنون يخوضون حرباً شرسة ضد الأرض والانسان الفلسطيني، وفي كل يوم تقع خسائر فلسطينية، لكن لا يوجد قرار فلسطيني بالمواجهة.

ب- سيقوم نتنياهو بضم أغلب أراضي الضفة الغربية، وسيفرض حصاراً على المناطق الخاضعة لسيطرة الفلسطينيين ثم يفكه بالتدريج، ولكن لن يقتحم مناطق السلطة. وسيتحاشى قدر استطاعته حدوث مواجهات، ولكنه بالطبع

Digitized by Birzeit University Library

مستعد لأية مواجهة. وسيحرص في تلك اللحظة على الظهور بمظهر المعتدل الذي يتصرف لحماية أمن بلاده، وليس للاعتداء على الآخرين.

جـ- إن إعلان السلطة عن قيام الدولة من طرف واحد يتطلب دعماً أوروبياً وأمريكياً، والأخيرتان لا تؤيدان المواجهة، وستضغطان بكل قوة على السلطة الفلسطينية لوقف المواجهة.

لكن ورغم أن مواجهة بين الاحتلال والسلطة الفلسطينية لن تحدث، فإن الاعلان عن الدولة من طرف واحد ينطوي على بعض الأخطار السياسية التي ينبغي الانتباه إليها وهي :

١- إن الاعلان عن الدولة المستقلة قد يحول الاهتمام الدولي - بفعل أجهزة الاعلام العالمية - عن الفلسطينيين، من كونهم أصحاب حق لا يزال مغتصباً، إلى اعتبار إعلان الدولة وكأنه تعبير عن اكتمال حصول الفلسطينيين على حقوقهم كاملة غير منقوصة. وهكذا سيُترك الفلسطينيون وحدهم في مواجهة اسرائيل، بينما تنهي كل دول العالم، خاصة الولايات المتحدة وأوروبا، مسؤوليتها عن التوصل إلى تسوية ترضى عنها القيادة الفلسطينية، في حين أن هذه الدول هي التي أقنعت بل وضغطت على الفلسطينيين، للدخول في المسيرة السياسية.

٢- إن الاعلان عن الدولة المستقلة من طرف واحد قد تستغله اسرائيل لكي تبرر ما أبدته من قلق دائم، حيث ركز الاسرائيليون دوماً على أن الفلسطينيين لديهم نوايا تختلف عما يتم الإفصاح عنه. وقد يجد هذا التبرير الاسرائيلي قبولاً في الغرب.

باختصار، هنالك خوف من أن ينقلب الاعلان عن الدولة من وسيلة تخدم القضية الفلسطينية - كما تعتقد السلطة - إلى ما يناقض هذا الغرض.

في كل الأحوال، لا أعتقد أن السلطة ستذهب حتى النهاية مع هذا الاحتمال أو الخيار، وهو الاعلان من طرف واحد، لأن نجاحه فلسطينياً يتطلب استعداداً عالياً للمواجهة مع الاحتلال، والسلطة ليست في هذا الوارد، خاصة بعد توقيع اتفاق واي بلانتيشن في ١٩٩٨/١٠/٢٣. لكنها ستستمر في التلويح به كخيار محتمل لتحقيق أهداف تكتيكية لها علاقة بتحريك المفاوضات على المسار الفلسطيني - الاسرائيلي،

Digitized by Birzeit University Library

ولمواجهة الحراك السياسي الداخلي في مناطق السلطة، وفي أوساط الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم.

الاحتمال الثاني : الاعلان عن الاستقلال بالاتفاق مع أمريكا واسرائيل

تطمح السلطة الفلسطينية للتوصل إلى اتفاق مع أمريكا واسرائيل للاعلان عن الدولة. وفي ظل حكومة حزب العمل فإن هذا الاحتمال ربما يتحقق خاصة وأن شمعون بيرس ويوسي بيلن أكثرا من الحديث عن أن الإطار السياسي الفلسطيني الذي سيتشكل بعد انتهاء مفاوضات الحل الدائم وكنتيجة لها يجب تسميته دولة.

أما رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالي بنيامين نتنياهو فإن موقفه المبدئي يتمثل في تسمية هذا الكيان "حكماً ذاتياً". وقد قال نتنياهو في أكثر من موضع أن الحكم الذاتي الذي ينوي منحه للفلسطينيين لا يختلف عن الدولة التي يقترحها اليسار الاسرائيلي ويوضح رأيه هذا بالقول "إن اليسار الاسرائيلي الذي يؤيد إنشاء الدولة الفلسطينية سيعبر على وجود شروط تقيد الاستقلال الفلسطيني في عدة مواضيع حاسمة مثل الترتيبات الأمنية التي تلزم استمرار تواجد الجيش الاسرائيلي في عدة مواقع استراتيجية، ومنع إنشاء جيش فلسطيني قوي، وحظر التوقيع على تحالفات خارجية مع دول أجنبية واستمرار السيطرة الاسرائيلية على المياه الجوفية، ومنع الدولة الفلسطينية من استيعاب ملايين من اللاجئين المتواجدين في الخارج".

لهذا، وبناء على ما تقدم فإن نتنياهو لن يقبل بتسمية الكيان الفلسطيني "دولة" إلا في حالة واحدة فقط، وهي حصوله على تنازلات كبيرة جداً من المفاوض فيما يخص مفاوضات الحل الدائم، وحينها سيوافق نتنياهو على تسمية الكيان الفلسطيني "دولة" وذلك للمساعدة على تسويق الاتفاق وللتغطية على التنازلات.

ومن هنا، فإنني استبعد التوصل إلى مثل هذا الاتفاق، إلا إذا خضع الفلسطينيون بالكامل لشروط اسرائيل في مفاوضات الحل الدائم.

الاحتمال الثالث : أن يتم تمديد المرحلة الانتقالية

وكان أول من تقدم بهذا الاقتراح هو عضو الكنيست الاسرائيلي يوسي بيلن منذ اللحظة الأولى التي قررت السلطة الفلسطينية فيها أن ١٩٩٩/٥/٤ سيكون موعداً للإعلان عن الاستقلال الفلسطيني وبسط السيادة.

Digitized by Birzeit University Library

إن الأسباب التي دفعت يوسي بيلن لتقديم هذا الاقتراح، وإجراء اتصالات واسعة مع السلطة الفلسطينية والادارة الأمريكية ومصر والأردن بشأنه، تتمثل في اقتراب موعد انتهاء المدة الزمنية للمرحلة الانتقالية، والتي من المفترض أن تنتهي بانتهائها مفاوضات الحل الدائم التي لم تبدأ بعد. ولما كان ليس من السهل انتهاؤها في الفترة الوجيزة المتبقية للمرحلة الانتقالية، فقد أخذ يطالب بتمديد المرحلة الانتقالية وذلك لإعطاء فترة كافية لإنضاج مواضيع الحل الدائم خاصة وأن الاسرائيليين، سواء العمل أو الليكود، لا ينوون إعطاء شيء للفلسطينيين في القدس أكثر من الاشراف الديني على المقدسات، وكذلك لا يقبلون بعودة اللاجئين. وهذه القضايا، حتى تتم تسويتها وتقليص طموحات الفلسطينيين بشأنها، تحتاج إلى فترة طويلة من الزمن.

ولما بات الوصول إلى ١٩٩٩/٥/٤ بدون التوصل لاتفاق حول القضايا النهائية أمراً حتمياً، جاءت دعوة بيلين للتمديد خشية من وقوع مواجهة أو فراغ، وكلاهما يعني وقوف المنطقة على منعطف خطر يهدد مسيرة أوسلو. وكذلك، فإن بيلن يعتقد، وكرر هذا مراراً في وسائل الإعلام، أن أي حل يتم التوصل إليه دون موافقة القيادة الفلسطينية لن يستقر ولن يحظى بالقبول والتأييد العربي والعالمي.

ويبدو أن الإدارة الأمريكية اقتنعت بهذا الخيار، وبذلت مساعيها خلال قمة "واي بلانتيشن" لإقناع الفلسطينيين بعدم الاعلان عن الدولة في ١٩٩٩/٥/٤، وحددت موعداً في شهر مارس أو ابريل من السنة القادمة لبحث هذا الأمر مع السلطة الفلسطينية من جديد. وأعتقد أن السلطة ربما تقبل بهذا الخيار بشرط أن ألا يكون تمديد المرحلة الانتقالية مفتوحاً كما يريد نتنياهو، بل أن يتم تمديدها لفترة محددة. وهذا الاحتمال هو الأكثر توقعاً من بين الاحتمالات الأخرى.

إن أياً من الاحتمالات الثلاث سابقة الذكر لا يصلح لتلبية طموحات الشعب الفلسطيني ولا يمكن للفلسطينيين مجتمعين أن يخرجوا من أزمتهم إلا إذا انطلقوا من قاعدة أن الاحتلال الاسرائيلي لم ينته، ولن ينتهي بسهولة إلى وضع يأخذ فيه الفلسطينيون ما اعتبرته م.ت.ف الحد الأدنى من حقوقهم، والمتمثل في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف التي بنيت عليها، أو بهدف خلق وقائع على الأرض تتجاوز القيود التي فرضتها الاتفاقيات على الشعب الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

والاستراتيجية طويلة النفس تتطلب وضعاً فلسطينياً داخلياً صلباً قادراً على تحمل أعباء المواجهة، وهذا لا يمكن أن يتوفر إلا على قاعدة إطلاق الحريات والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والمصارحة بين الشعب والقيادة، وإعطاء الأولوية من قبل القيادة الفلسطينية للوحدة وليس للعملية السياسية.

Digitized by Birzeit University Library

حوارات حول التطورات السياسية الراهنة

إنتهاء المرحلة الانتقالية وبدء موعد مفاوضات التسوية النهائية في الرابع من أيار ١٩٩٩ يعني ضرورة الاستعداد لاتخاذ كثير من الاجراءات وامكانية حدوث عدة تطورات. فهل ستعلن الدولة الفلسطينية في الرابع من أيار أم لا، وما هي الاستعدادات لذلك في كلتا الحالتين؟ وهل أثر اتفاق واي ريفر على الموقف الفلسطيني الرسمي من اعلان الدولة؟ وماذا سيحدث بعد انتهاء صلاحيات المجلس التشريعي الفلسطيني؟ مثل هذه التطورات والتساؤلات كانت موضوع لقاءات أجرتها مجلة **السياسة الفلسطينية** مع كل من: أحمد قريع (أبو العلاء) رئيس المجلس التشريعي-الفلسطيني، واسماعيل أبو شنب عضو القيادة السياسية لحركة "حماس" وعباس زكي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

حوار مع اسماعيل أبو شنب

● **تنتهي المرحلة الانتقالية في ٤ ايار ١٩٩٩، وهناك اتجاه لاعلان الدولة في هذا الموعد، هل تؤيدون أم تعارضون هذا الاعلان، وهل تعتقدون أن اتفاق (واي بلانتيشن) قد أثر على الموقف الفلسطيني الرسمي من اعلان الدولة؟**

– تختلف الاراء حول جدية التوجه الفلسطيني لاعلان الدولة في ٤ أيار ١٩٩٤، ونحن من جانبنا نرى أن هذا الموعد يصلح تاريخاً لانتهاء المرحلة الانتقالية وقطع علاقة السلطة بقوانين الاحتلال الاسرائيلية وبكل القوى التي تتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني. ونحن نعتبر أن هذه هي البداية النضالية الجهادية الصحيحة التي تعيد الوحدة واللحمة للشارع الفلسطيني، ويتبع ذلك وضع برنامج وطني نضالي جديد لتحرير باقي الأرض الفلسطينية، ويوقف التدهور الحاصل على مسار القضية الفلسطينية.

أما بخصوص "واي بلانتيشن" فقد لاحظنا أن هناك بنداً يتعلق بتأجيل هذا الاعلان، وبالتالي نخشى أن يكون تطبيق هذا الاتفاق يمنع من اعلان الدولة في ١٩٩٩/٥/٤ .

● **فيما لو تم اتخاذ قرار فلسطيني بالاعلان عن الدولة، ما هي الخطوات والاجراءات والاستعدادات التي يجب القيام بها فوراً تحضيراً لقيام الدولة من الآن؟**

– في البداية أود القول أننا في حركة "حماس" نؤيد القيام بخطوات من أجل اعلان الدولة وفق الشروط التالية:

أولاً، بسط السيادة الفلسطينية الكاملة على الأرض التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية، واعتبار باقي الأرض الفلسطينية أرضاً محتلة يجب تحريرها من الاحتلال.

Digitized by Birzeit University Library

ثانياً، يجب تعزيز الوحدة الوطنية والتلاحم الفلسطيني من خلال برنامج وطني فلسطيني شامل يعيد للقضية الفلسطينية مكانتها عربياً واسلامياً.

ثالثاً، يجب أن يكون هناك تنسيق كامل مع الدول العربية من أجل انجاح هذه الخطوة وحمايتها وفتح آفاق لعلاقات مع هذه الدول، وخصوصاً مصر والأردن.

رابعاً، يجب إعادة صياغة الواقع الفلسطيني من جديد واقصد بذلك إعادة بناء المؤسسات الفلسطينية على أسس المشاركة الجماعية وعدالة التوزيع وتكافؤ الفرص وبالتالي بناء مجتمع مدني قوي وسليم.

ولا بد من حوار وطني شامل وجدي من أجل اعادة ترتيب البيت الفلسطيني ومواجهة استحقاقات اعلان الدولة.

● **ما هي توقعاتكم لردة الفعل الإسرائيلية تجاه إعلان الدولة الفلسطينية؟ وكيف يمكن مواجهة ذلك؟**

– نتوقع أن تعتبر إسرائيل هذه الخطوة بمثابة إعلان حرب وستقوم إما باغلاق الحدود أو باعادة الاحتلال أو تحاول محاصرة هذه الدولة وتضم باقي الأراضي إلى إسرائيل. وفي الحالات الثلاثة نحن أمام مرحلة جديدة وتحد جديد يتيح لنا جميعاً أن نقف صفاً واحداً لمواجهة هذه الاحتمالات.

وبدون حوار وطني جاد يوصلنا إلى موقف موحد لا نستطيع مواجهة هذه التحديات والتصدي لها.

● **إذا لم يتم اعلان الدولة ماذا تطرحون في مواجهة انتهاء صلاحيات المجلس التشريعي والرئيس، حسب اتفاق أوسلو، وامكانية بقاء الحكم الذاتي لفترة طويلة؟**

–نحن نعتبر كل ما نتج عن أوسلو لا يصلح أن يبنى عليه شيء، وبالتالي نحن بحاجة إلى التخلص من اتفاقات أوسلو التي قيدت التشريعات الفلسطينية والنظام الفلسطيني والاقتصاد والأمن. ومن هنا نقول أنه مع انتهاء المرحلة الانتقالية، فإنه، شرعياً، ورسمياً، لا أساس لوجود المجلس التشريعي وبالتالي، يجب أن يتم انتخاب مجلس تشريعي ورئيس جديد ولكننا سنبقى متحفظين على المشاركة ما دامت مربوطة بسقف أوسلو. نحن مع كسر القيود الاسرائيلية على الواقع الفلسطيني حتى نرتب أوراقنا بأنفسنا وليس بشروط

Digitized by Birzeit University Library

وقيود اسرائيلية. واستمرار الوضع الراهن يجعلنا نستمر في طرحنا في معارضة الاتفاق والاستمرار في مقاومة الاحتلال. وهذه استراتيجية ثابتة للحركة.

اتفاق أوسلو ينتهي في ١٩٩٩/٥/٤، وهذا واقع فرض علينا وإذا كان هذا التاريخ يخلصنا من أوسلو فنحن نرحب به. وهذه مدة كافية أتيحت للجانب الفلسطيني لتجربة المفاوضات مع إسرائيل ووصلت إلى نهايتها، وهو بحاجة إلى إعادة تقييم المرحلة من أجل تصحيح المسار.

وليس لدي تصور واضح حول ما ستؤول الأوضاع إليه بعد هذا التاريخ إذا لم يعلن عن شيء جديد، ولكني أقول بأننا بحاجة إلى نقلة جديدة لوقف التدهور في الوضع الفلسطيني.

● **عند انتهاء المرحلة الانتقالية، هل ترون ضرورة لاجراء انتخابات جديدة للمجلس التشريعي والرئيس، وكيف يمكن لهذه الانتخابات أن تكون مختلفة فيما لو كانت بعد اعلان قيام الدولة أو بدون اعلان الدولة؟**

-نحن نرى ضرورة لاجراء انتخابات جديدة للمجلس التشريعي والرئيس، لأن المرحلة بحاجة إلى تقييم واعادة نظر، ولأن أداء أعضاء المجلس التشريعي في نظر المواطنين متفاوتة. وبالتالي فالمواطن بحاجة إلى إعادة النظر في مندوبه كل أربع سنوات وهذا حق طبيعي له. فنحن نؤيد إعادة الانتخابات للمجلس التشريعي بعد انتهاء المرحلة الانتقالية.

وتختلف هذا الانتخابات عن سابقتها فقط باختلاف وتنوع القوى المشاركة وهذا يمكن أن يحدث إذا تغير الأساس الذي قامت عليه الانتخابات الأولى. ويمكن ذلك أيضاً باختلاف صلاحيات المجلس التشريعي وتحرره من قيود أوسلو.

بدون اعلان الدولة ستكون الانتخابات تعبيراً عن النهج السابق واستمراراً له. ولكن إذا تم الاعلان فانها ستختلف باختلاف الأطراف المشاركة وباختلاف البرنامج النضالي الذي ستحمله القوى للمرحلة الجديدة.

فاعلان الدولة يمكن أن يتبعه برنامج نضالي جديد تلتف حوله الجماهير الفلسطينية ويكون هذا البرنامج النضالي خارج اطار أوسلو ومن هنا تنبع أهمية هذا البرنامج.

وأتوقع أن معظم قوى المعارضة، في المرحلة الجديدة، ستشارك في هذا البرنامج النضالي في حالة اعلان الدولة، وحماس يمكن أن تشارك من منطلق أنها تسعى للمشاركة

Digitized by Birzeit University Library

ولكن خارج قيود أوسلو. وإذا كان البرنامج الجديد هو استمرار مقاومة الاحتلال فإن حماس ستشارك. والواقع الجديد الذي نأمله هو أن يكون اعلان قيام الدولة مبني على برنامج نضالي جديد تشارك فيه جميع قوى وقطاعات الشعب الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

حوار مع احمد قريع "أبو العلاء"

● **تنتهي المرحلة الانتقالية في ٤ ايار ١٩٩٩، وهناك اتجاه لاعلان الدولة في هذا الموعد، هل تؤيدون أم تعارضون هذا الاعلان، وهل تعتقدون أن اتفاق (واي بلانتيشن) قد أثر على الموقف الفلسطيني الرسمي من اعلان الدولة؟**

– أنا من المتحمسين لاعلان الدولة الفلسطينية، وربما أنا من أول من تحدث في هذا الموضوع، لعلمي المسبق بأن اتفاق أوسلو (الاتفاق المرحلي) ينتهي في الرابع من أيار ١٩٩٩، وبالتالي فإنه في صباح ٥ ايار سيكون هناك فراغ دستوري وقانوني ومن المفترض أن تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية بملء هذا الفراغ حتى لا نعطي مجالاً للاسرائيليين لفعل ذلك.

أنا أرى في اعلان الدولة مع انتهاء المرحلة الانتقالية أولوية بل استراتيجية فلسطينية، ولكن يجب أن تسبق هذا الاعلان تحضيرات عديدة. فيجب أن يتم طرح جميع البدائل والخيارات والتصورات ومحاولة استشراف ردود الفعل المحتملة على الصعيد الداخلي والاقليمي والدولي، وخاصة ردود الفعل الاسرائيلية، ومحاولة دراستها والخروج بنتائج وتوصيات بناء عليها.

أما بالنسبة لاتفاق "واي بلانتيشن" فلا يوجد في هذا الاتفاق ما يغير من التاريخ المحدد لانتهاء المرحلة الانتقالية في الرابع من ايار. وهناك نص في الاتفاقية يقول أن على الطرفين المحافظة على وضع الضفة الغربية وقطاع غزة خلال المرحلة الانتقالية، وأن لا يتم اللجوء إلى أية تغييرات وكان يراد أن يقال "إلى حين انتهاء مفاوضات الوضع النهائي". وتم رفض هذه الاضافة بشكل قطعي، وظل الشرط بعدم تغيير وضع الضفة وغزة قائماً إلى حين انتهاء المرحلة الانتقالية، أي حتى ٤ ايار ١٩٩٩ .

Digitized by Birzeit University Library

ونحن الآن نقف أمام تحد كبير. فمذكرة "واي بلانتيشن"، وهنا يجب أن أقول بأن واي بلانتيشن عبارة عن مذكرة وليس اتفاقاً، تطرح تنفيذ البنود التي لم تنفذ من مستحقات المرحلة الانتقالية. والتحدي هنا يتركز في ثلاثة خطوط تسير بشكل متواز ولا يجوز لأي خط أن يتصادم مع الآخر:

الخط الأول، وهو تنفيذ جميع البنود الواردة في مذكرة "واي بلانتيشن": إعادة الانتشار، والترتيبات الأمنية واطلاق سراح المعتقلين، والميناء والمطار والممر الآمن وغيرها.

الخط الثاني، وهو اعادة الانتشار الثالثة، وهذه القضية اتفق عليها حيث يتم تشكيل لجنة تقوم بدراسة حجم اعادة الانتشار وكيفيتها، وتقوم أيضا هذه اللجنة بدراسة قضايا الوضع النهائي ومن المفترض أن تنهي هذه اللجنة عملها خلال أربعة شهور.

الخط الثالث، وهو الذي من المفترض أن يبدأ فورا ويدور حول مفاوضات الوضع النهائي. هذه هي الاستنتاجات التي خرج بها اتفاق "واي بلانتيشن" والمتمثلة بتنفيذ القضايا الانتقالية من خلال قنوات وأطر ومرجعية واضحة تماما وبما لا يؤثر على إعادة الانتشار الثالثة ولا يتصادم مع الوضع النهائي. ويجب أن يلتزم كل طرف بعدم القيام بأية اجراءات أحادية الجانب تؤثر على مفاوضات الوضع النهائي، ومن أبرزها وقف الاستيطان وتغيير الوضع القائم في القدس.

- **فيما لو تم اتخاذ قرار فلسطيني بالاعلان عن الدولة، ما هي الخطوات والاجراءات والاستعدادات التي يجب القيام بها فورا تحضيرا لقيام الدولة من الآن؟**

-من الأشياء المفرحة أن هناك مؤسسات فلسطينية قائمة على الأرض الفلسطينية، وإن كانت هذه المؤسسات بحاجة إلى بعض التطوير وتصحيح الأخطاء الموجودة بها. وهذه المؤسسات، وأعني هنا الوزارات والمجلس التشريعي وكافة أجهزة السلطة، تستطيع أن تتحمل مسؤوليات اعلان الدولة، ولكن بالاضافة لذلك نحن بحاجة إلى ترسيخ مبادىء حقيقية للديمقراطية واحترام حقوق الانسان والتعددية السياسية.

ونحن بحاجة أيضاً إلى دراسة صياغات قانونية وتطبيق حكم القانون. ونحن الآن في صراع مع الزمن فيجب أن يطلب مجلس الوزراء والأخ أبو عمار من المجلس التشريعي أن ينعقد لمدة ١٨ ساعة يومياً من أجل إصدار القوانين حتى نصل إلى نهاية المرحلة الانتقالية وبداية المرحلة الدائمة. وقد أرسينا القوانين التي سنحكم بها على أساس سيادة القانون وليس على أساس الفردية والمزاجية.

Digitized by Birzeit University Library

يجب أن تتم تعبئة الجماهير واعدادها لهذه المرحلة، كما يجب البدء بحوار وطني جدي وميرمج وواضح من أجل وضع أسس سليمة للخطوات المتخذة، وبتحمل الجميع المسؤولية في هذا الموضوع.

ويجب تعبئة الرأي العام الدولي حول موضوع الاعلان عن الدولة، لأن هذا القرار قد تواجهه ضغوطات كبيرة جداً سواء من الجانب الاسرائيلي أو من جهات خارجية أخرى، كما يجب أن تتوفر لهذا القرار شبكة أمان عربية تساعد وتساند هذا القرار.

● **ما هي توقعاتكم لردة الفعل الاسرائيلية تجاه إعلان الدولة الفلسطينية؟ وكيف يمكن مواجهة ذلك؟**

-سوف يفتعل الاسرائيليون مشاكل كثيرة، ولكننا نأمل بالتوصل إلى اتفاق لتجنب ردود الفعل الاسرائيلية. وإذا لم يتم التوصل لمثل هكذا اتفاق فعندها يجب أن نضع كل الاحتمالات لردود الفعل الاسرائيلية ونضع سيناريوهات لكيفية مواجهتها.

● **إذا لم يتم اعلان الدولة ماذا تطرحون في مواجهة انتهاء صلاحيات المجلس التشريعي والرئيس، حسب اتفاق أوسلو، وامكانية بقاء الحكم الذاتي لفترة طويلة؟**

-أنا لا أريد أن افترض عدم اعلان الدولة لأن البديل هو الاتفاق على تمديد المرحلة الانتقالية لفترة أخرى، ولا أريد الحديث في هذا الاتجاه، لأنني أضع الأولوية لموضوع الاعلان عن الدولة مع انتهاء المرحلة الانتقالية.

● **عند انتهاء المرحلة الانتقالية، هل ترون ضرورة لاجراء انتخابات جديدة للمجلس التشريعي والرئيس وكيف يمكن لهذه الانتخابات أن تكون مختلفة فيما لو كانت بعد اعلان قيام الدولة أو بدون اعلان الدولة؟**

-من المفترض أن تنتهي مدة صلاحية المجلس التشريعي مع انتهاء المرحلة الانتقالية، ولكن قد تمدد صلاحيته لمدة أسبوع أو أكثر إلى حين إجراء انتخابات جديدة. لا نريد أن يكون هناك فراغ دستوري وقانوني، والمجلس مدعو للانعقاد بتاريخ ١٩٩٩/٥/٤ ليقرر ماذا يرى بالنسبة لولايته وبالنسبة لقضايا أخرى. الرئيس أيضاً تنتهي مدة رئاسته مع انتهاء الفترة الانتقالية، وتبدأ مرحلة الوضع الدائم وهاتان قضيتان مرتبطتان، وسنرى في حينه ماذا سنفعل. فهذا شأن فلسطيني داخلي، قد تعقد الانتخابات أو تؤجل أو ربما تجري الانتخابات قبل هذا التاريخ.

Digitized by Birzeit University Library

والنظام الانتخابي الذي قامت عليه الانتخابات التشريعية هو في رأيي نظام ديمقراطي ويحافظ على حرية الانتقاء، وهو يضمن للجميع حق الترشيح والانتخاب. وهو جيد وأنا لا أعتقد أن هذا القانون يجب تغييره، وأنا أرى أن الشيء الوحيد الجديد في الانتخابات القادمة هو احتمال مشاركة قوى أخرى في الانتخابات وهذا شيء جيد.

Digitized by Birzeit University Library

حوار مع عباس زكي

● **تنتهي المرحلة الانتقالية في ٤ ايار ١٩٩٩، وهناك اتجاه لاعلان الدولة في هذا الموعد، هل تؤيدون أم تعارضون هذا الاعلان، وهل تعتقدون أن اتفاق (واي بلانتيشن) قد أثر على الموقف الفلسطيني الرسمي من اعلان الدولة؟**

– شخصياً أؤيد الاتجاه بممارسة السيادة أو اعلان الدولة في ١٩٩٩/٥/٤ وذلك لجملة أسباب أبرزها :

أ– أن إعلان الاستقلال في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ هو بمثابة إعلان الدولة وحكومتها في المنفى ممثلة باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وعلى هذا الأساس تم انتخاب الأخ أبي عمار رئيساً للدولة والأخ أبي اللطف (فاروق القدومي) وزيراً للخارجية. وآن الاوان بعد عودة القيادة إلى أرض الوطن وانتهاء الفترة الانتقالية أن يعلن عن ممارسة السيادة على الأرض.

ب– كي لا يتمدد أوسلو الذي حددّ الفترة الانتقالية بما لا يزيد على خمس سنوات، ونحن لا نقبل باستمرار الحكم الذاتي بعيداً عن السيادة. وكي ننتهي من فترة شهدت مدًّا وجزراً غير طبيعيين بفعل الخطاب السياسي المخادع لحزب العمل والتصلب والتطرف والتزمت الأيديولوجي لحزب الليكود، فنحن بأمس الحاجة إلى مخرج عملي مناسب يحقق اجماع شعبنا بإعلان الدولة باعتبارها عنوان صراع قد يعكس حالة استعداد واستنفار ايجابي يعكس ما تشهده الساحة الفلسطينية هذه الأيام.

Digitized by Birzeit University Library

● **فيما لو تم اتخاذ قرار فلسطيني بالاعلان عن الدولة، ما هي الخطوات والاجراءات والاستعدادات التي يجب القيام بها فوراً تحضيراً لقيام الدولة من الآن؟**

- أولاً : لا بد من مراجعة سياسية شاملة وحوار جدي ومعمق بين كل القوى والاحزاب والفعاليات الفلسطينية يقود إلى التركيز على القواسم المشتركة كعوامل أساسية لصمود الحالة الفلسطينية أمام تحديات تكريس السيادة على الأرض.

ثانياً : اعتماد نظام المؤسسات والقيادة الجماعية بعيداً عن الفردية والارتجال، وإعمال الوعي الجماعي لايجاد المخرج العملي من المأزق.

ثالثاً : تكريس الحياة الديمقراطية وافساح المجال للرأي والرأي الآخر وتعزيز القناعات التي يمكن من خلالها الصمود والتضحية بالغالي والنفيس من أجل الاهداف السامية.

رابعاً : الاهتمام بالتنمية بمختلف أوجهها بدءاً من التنمية الاجتماعية وانتهاءً بالبنية التحتية لبلد دمرته سنوات الاحتلال، وتكريس هذا الجانب التنموي وفق خطط مدروسة تأخذ بعين الاعتبار الأولويات والاحتياجات الضرورية قبل الكماليات.

خامساً : تطهير أجهزة الدولة ومحاربة الفساد وتجاوز نظام الحصص والمحاور والشلل لوطن يحتاج إلى الكفاءات والقدرات في مختلف المجالات العملية والعلمية.

سادساً : تجسيد العلاقة مع الاشقاء العرب والمسلمين لتوفير الدعم المطلوب لاستمرار فكرة الدولة وتكريسها مادياً على الأرض والارتقاء بالجانب المادي في الدعم ليكون بمستوى المواجهة للرفض الاسرائيلي ذي الاجراءات المتعددة الجوانب والأشكال.

سابعاً : تأمين الاعتراف الدولي وخاصة من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن؛ ووضع العالم الغربي أمام مسؤولياته بعد أن استنفذ الجانب الفلسطيني فرص الصبر على المماطلة والتسويف الاسرائيلي الذي اشتهر بالخطاب السياسي المخادع مستخفاً بكل مؤيدي التعايش والسلام في العالم.

Digitized by Birzeit University Library

● ما هي توقعاتكم لردة الفعل الإسرائيلية تجاه إعلان الدولة الفلسطينية؟ وكيف يمكن مواجهة ذلك؟

- قد تقوم اسرائيل مثلاً بفرض سياسة الحصار الاقتصادي الشامل. وقد تقوم عبر المستعربين وعملائها باختراقات واحداث فوضى أمنية في الضفة والقطاع. وقد تقوم بغارات محدودة وبقطاعات نوعية في الجيش وقوى الأمن تحت حجج واهية كمداهمة مطاردين أو خلايا صلبة لهذا التنظيم أو ذاك. قد تقوم اسرائيل بقطع المياه والكهرباء والطرق بل وبسياسة الاغلاق الشامل والعقوبات الجماعية. كما قد تقوم بمعاودة احتلال المدن وتكثيف الاستيطان وادارة الظهر تماماً للتعايش والاستقرار في المنطقة عبر تمدد خارجي جديد.

وقد تقوم وتقوم وحجم ما تقوم به يتوقف على حجم القدرة والموقف ونوع السلطة. فإن كانت سلطة الشعب المدعومة عربياً والمفهومة دولياً سلطة ترتيب المجتمع الفلسطيني وفق المرتكزات الأساسية والتفاعل والتناوب في جميع المهام تكون اسرائيل أقل قدرة على العمل وتخشى ردة الفعل. وإن لم تكن السلطة قوية فقد تقوم اسرائيل بكل شيء.

ومن هنا، لا بد من الحيطة والحذر والاستعداد والتأهب لمواجهة التحديات واتخاذ الاستعدادات الواضحة لخدمة السلام المنتظر رغم أنه بعيد المنال.

● إذا لم يتم اعلان الدولة ماذا تطرحون في مواجهة انتهاء صلاحيات المجلس التشريعي والرئيس، حسب اتفاق أوسلو، وامكانية بقاء الحكم الذاتي لفترة طويلة؟

-أعتقد أن عدم اعلان ممارسة السيادة في ١٩٩٩/٥/٤ هو تمديد لأوسلو المليء بالغموض. وإذا ما استمر أوسلو فلا فائدة في البحث بشأن تطوير البنى التي قبلت بمثل هذه النهايات المؤلمة.

واقترح أن لا يتحمل المجلس التشريعي مسؤولية التمديد واعطاء الحكم الذاتي بعيداً عن السيادة الشرعية لأنه لا يليق بفلسطين وقضيتها العادلة وتضحيات الشهداء وعذاب المنافي والشتات والسجون وأوسمه الجراح، هذا الانصياع لسياسة الأمر الواقع والتعاطي مع الاحتلال وهو يمعن في إعادة تنظيم قواته ويحاول كسب الشرعية عبر مظلة (الحكم الذاتي).

Digitized by Birzeit University Library

● **عند انتهاء المرحلة الانتقالية، هل ترون ضرورة لاجراء انتخابات جديدة للمجلس التشريعي والرئيس، وكيف يمكن لهذه الانتخابات أن تكون مختلفة فيما لو كانت بعد اعلان قيام الدولة أو بدون اعلان الدولة؟**

-لا بد من اجراء انتخابات جديدة للمجلس التشريعي وعلى قاعدة وأسس وشروط مختلفة عن المجلس التشريعي السابق المكبل بقيود أوسلو والمزاج الاسرائيلي المتردد. والانتخابات في ظل اعلان الدولة ستكون مختلفة تماماً عن الانتخابات في ظل استمرار الحكم الذاتي، سواء كانت بالنسبة للرئيس أو البرلمان.

وعليه، فإن الانتخابات تشكل محطة هامة ونقطة تحول في الشرعية البرلمانية، خاصة إذا كانت على أرض اعلان الاستقلال وممارسة السيادة للدولة الفتية.

Digitized by Birzeit University Library

لقاء مع الوزير حسن عصفور :

حول مذكرة واي ريفر

عقد هذا اللقاء مع الوزير حسن عصفور، مدير عام دائرة شؤون المفاوضات ووزير الدولة، وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني، بتاريخ ١٩٩٨/١١/٢٨ للحديث حول مذكرة واي ريفر، وانعكاسها على مفاوضات الحل النهائي، وعلاقة هذه المذكرة بمستقبل الدولة الفلسطينية. أدار هذا اللقاء عن هيئة تحرير **السياسة الفلسطينية** د. خليل الشقاقي.

يقول عصفور بأنه حصل لبس سياسي عام حول طبيعة مذكرة واي ريفر، وجزء من هذا اللبس حدث بسبب طبيعة الفترة الزمنية التي سبقت الاتفاق الانتقالي والمذكرة الجديدة. تعبير مذكرة لم يكن فيه أي خطأ سياسي عندما استعمل لأنه لا يوجد من حيث الجوهر شيء أضيف للمذكرة غير مذكور في الاتفاقات السابقة بل هي ملخص لهذه الاتفاقات.

بعد الازمة السياسية التي افتعلتها حكومة الليكود في آذار ١٩٩٧، حينما اعلنت عن طبيعة إعادة الانتشار في المرحلة الاولى والشروع ببناء مستوطنةٍ على أرضٍ جبل أبي غنيم، ارتأت القيادة السياسية الفلسطينية في هاتين الخطوتين تراجعاً سياسياً كبيراً من قبل حكومة الليكود في الايفاء بالتزاماتها تجاة الاستمرار في تنفيذ الاتفاقات.

وهنا بدأت الأزمة التي استمرت قرابة الستة أشهر والتي فشلت خلالها الادارة الامريكية في إيجاد مخرج سياسي لهذه الازمة. أضف إلى ذلك أن إسرائيل استغلت العمليات الانتحارية التي حصلت في تموز ١٩٩٧ للابتعاد عن تنفيذ الاتفاقات. واستمرت الجهود الأمريكية من تموز حتى كانون الأول ١٩٩٧، وكان الهدف هو الخروج من الأزمة من خلال وضع افكار سياسية جديدة. وفي كانون الثاني ١٩٩٨

Digitized by Birzeit University Library

دعي الرئيس عرفات إلى واشنطن وتم هناك طرح مجموعة عن الافكار السياسية من قبل الرئيس الامريكي، والتي أعلن عنها في آذار ١٩٩٨ تحت اسم المبادرة الامريكية التي شكلت اختراقاً لمفهوم اعادة الانتشار من حيث الجوهر وجزأته إلى خطوات جزئية بدلاً من ثلاث مراحل واضحة. بالإضافة إلى أن هذه المبادرة أظهرت الالتزامات الأمنية الفلسطينية وكأنها اشتراطات اسرائيلية.

حيثيات قبول المبادرة الأمريكية

عندما طرحت المبادرة الامريكية، لم يكن القبول أو الرفض بالنسبة للطرف الفلسطيني ذا علاقة بالنص، فليس النص هو شرط القبول وإنما الشرط ما هو خارج الاتفاق، أي أن الظروف المحيطة هي التي أدت للقبول. فهناك الأزمة السياسية العامة التي نعيشها، وهناك الحركة السياسية المحيطة بنا والتي كانت تضغط علينا للقبول والتعاطي مع هذه المبادرة، وأخص بالذكر مصر والأردن اللتين وجدتا في هذه الأفكار مخرجاً سياسياً من الأزمة الحالية والزاماً لنتنياهو بإعادة الانتشار. أضف إلى ذلك موقف الدول الاوروبية الذي كان يدفع باتجاه قبول المبادرة.

والأهم من ذلك كله أن نتنياهو لم يقبل بهذه الأفكار ، مما يعني حدوث أزمة أمريكية-إسرائيلية، وليس أزمة فلسطينية-امريكية في حالة رفض الفلسطينيين لهذه الأفكار. هذه هي العناصر الأبرز التي حكمت الموقف الفلسطيني تجاه المبادرة الامريكية التي قلنا لها نعم، رغم أن تقديري الشخصي ولغاية الان أن هذه الأفكار مجحفة بحق الاتفاق الانتقالي ذاته. ويمكن هنا القول أن القيادة الفلسطينية ولأول مرة توافق على شيء خارج النص ذاته. فليس النص هو شرط القبول وإنما ما هو خارج هذا النص.

لم تكن الأفكار الامريكية من حيث الجوهر بعيدة عن أفكار نتنياهو، ولكن نتنياهو اعتقد بأن الطرف الفلسطيني سيرفض المبادرة، ولكن حصل عكس ذلك، ووضع نتنياهو نفسه في ورطة سياسية. ولكن عندما وافقنا على المبادرة الامريكية قدمنا " التساهل عرفات" الأبرز فيما يتعلق بإعادة الانتشار وهذا ليس سراً، فقد تحدث عنه الرئيس

جرى تعديل على مذكرة واي ريفر بشكل إيجابي نحو الفكر الفلسطيني خاصة فيما يتعلق بموضوع الأمن الذي تخوف منه الكثير من الفلسطينيين والذي صورته وسائل الاعلام بأنه اتفاق "الأرض مقابل الامن". وللأسف، هذا الشعار اسرائيلي محض وانجرت بعض القوى الفلسطينية الى استعمال هذا التعبير.

Digitized by Birzeit University Library

موضوع الأمن

انا لست ضد وصف الاتفاق بأن فيه جزءاً كبيراً يتعلق بموضوع الأمن، ولكن هذا يفسر أن المذكرة ليست سوى اعادة تأكيد على الالتزامات بين الطرفين دون إضافة شيء جديد لها بما في ذلك موضوع التحريض الذي نص عليه بشكل واضح في الاتفاق الانتقالي وهو لا يخص فقط الطرف الفلسطيني وحده. إن موضوع الأمن الذي ذكر في المذكرة اعاد التزام إسرائيل باتخاذ إجراءات قانونية ضد من يقوم من الإسرائيليين بعمل أو يمس فرداً أو ممتلكاً يعود لفلسطيني، وربما كان هذا النص أكثر وضوحاً مما كان في الاتفاق الأصلي.

لقد رفض نتنياهو مذكرة التفاهم الأمني في ١٧ كانون الاول ١٩٩٧ لأن فيها نوعاً من التبادلية بين الطرفين، وفي واي ريفر وقع نتنياهو على ما هو أكثر وضوحاً من مذكرة التفاهم الأمني، رغم أن نتنياهو ذهب إلى واشنطن وهو مصمم على المماطلة في الوصول إلى الاتفاق.

الادارة الامريكية ولأكثر من سبب كانت لها مصلحة بإنهاء الأزمة السياسية ليس فقط من أجل الشعب الفلسطيني وليس لأننا "وفد مؤدب" والامريكيون تعاطفوا معنا، ولكن لأن المصلحة الامريكية كانت تتطلب إغلاق ملف الأزمة السياسية بتوقيع مذكرة بين الطرفين. وكذلك، فإن الوضع الداخلي الامريكي ساعد في الضغط على إسرائيل لإنهاء هذا الملف. فالصوت اليهودي قبل توقيع المذكرة كان ضد إدارة كلنتون ولكن منذ أن وصلنا إلى أمريكا وحتى توقيع المذكرة لم يسمع قط صوت اللوبي الصهيوني رغم أن نتنياهو قد اجتمع معهم في واي ريفر.

لا أرى في مذكرة واي ريفر أي تغيير في جوهر الالتزامات الفلسطينية وهذا ليس رأيي فقط، فهو رأي السلطة والمنظمة. نحن قمنا بهجوم سياسي لاسترجاع الأرض الفلسطينية من حكومة الليكود التي جاءت إلى السلطة وشعارها الغاء اتفاق اوسلو الذي شكل تنازلاً تاريخياً عن أرض إسرائيل كما يعتقدون. لقد وضع إلزام حكومة نتنياهو بهذه المذكرة حداً للفكر الصهيوني بكل مكوناته. في السابق وضعنا حداً مع حكومة العمل وميرتس، والآن اكتملت الحلقة مع حكومة تحالف الليكود، وهذا كان التطور الأبرز لأهمية توقيع المذكرة مع تحالف الليكود الذي يختلف في جوهره مع حزب العمل الذي اصبح ينظر إلى الخارطة السياسية الدولية بشكل مختلف كلياً عما يراه الليكود، ويدرك حزب العمل بأن المتغيرات الدولية في بعدها الاستراتيجي ليست في مصلحة

Digitized by Birzeit University Library

اسرائيل، ولذلك اقدم على أول مساومة تاريخية مع م. ت. ف عام ١٩٩٣ بسبب حرب الخليج والانتفاضة الفلسطينية.

لكن الليكود لا يرى ذلك وتصويت الحكومة على اتفاق واي ريفر يدلل على كيفية تعاطي التحالف الحاكم في إسرائيل مع مسألة المساومة التاريخية. هناك ٧ وزراء فقط من أصل ١٧ وزيراً صوتوا مع المذكرة، وفي داخل الكنيست ٧٥ نائباً صوتوا مع و١٩ ضد المذكرة، وعدد من النواب لم يحضروا وهم في اغلبيتهم من تحالف الليكود. فهذا التصويت مربك جداً ويدل على ادراك للخطر السياسي الذي اقدم عليه نتنياهو. وأنا هنا لا أريد تحنيد هذه الحقائق لتبيان أننا عملنا إشكالا داخل الحكومة الإسرائيلية، ولكن هذه حقائق سياسية أرويها كما هي، ولكل انسان الحق في التعامل معها كما يشاء. ونحن ايضاً نتعامل معها للتدليل على أن هناك اشكالية كبيرة حدثت داخل المجتمع الإسرائيلي بعد مذكرة واي ريفر، فاقت ما حدث داخل المجتمع الفلسطيني رغم أن غالبية الفصائل الفلسطينية عارضت هذه المذكرة، وهذه الفصائل هي نفسها التي عارضت اوسلو وهو شيء طبيعي. ولكن ربما التنظيم الوحيد الذي كان موقفه إلى حد ما بعيداً عن موقفه من اوسلو هو حزب الشعب الذي كان مع اوسلو رغم تحفظاته إلا أنه عارض اتفاق واي ريفر، حيث أورد مجموعة انتقادات على المذكرة ابتعدت نسبياً عن موقفه الأساسي من اوسلو. وكذلك فعل حزب "فدا" حيث وضع بعض الانتقادات على المذكرة الجديدة.

ومن هنا، استطيع القول أن ما حدث في واي ريفر ليس بانتكاسة سياسية حادة. فالاتفاق ليس مرجعية والأساس هو الاتفاق الانتقالي. فالمذكرة حددت الالتزامات التي لا بد من تنفيذها بشكل متبادل بين الطرفين، وبالتالي فإن الجديد هنا هو وضع آلية جديدة لتنفيذ اتفاق سابق وهذا ما حدث في واي ريفر.

إعلان الدولة

أمامنا الآن موضوعان مهمان في تطبيق واي ريفر: الاول، كيف يمكن استكمال إعادة الانتشار مما يعطينا مساحة أكبر خاصة قبل الرابع من أيار ١٩٩٩، وزيادة رقعة الأرض التي تسيطر عليها السلطة بشكل كامل، وهذه ليست قضية شكلية وإنما جوهرية ضمن معادلة ادارة الصراع بعد الرابع من ايار ١٩٩٩.

الثاني، أهمية الأرض قبل الدخول في مفاوضات الحل النهائي وحسم موضوع مفاوضات الوضع النهائي والأسس التي تقوم عليها المفاوضات. وهنا أود القول بأن

Digitized by Birzeit University Library

إسرائيل تمتلك في المنطقة "ب" فقط تفوقاً في السيطرة الأمنية وليست لها سيطرة مطلقة، ولكن الذي يحدث وكأن إسرائيل لها سيطرة مطلقة وطريقة تعاملنا مع هذه المنطقة غير صحيحة ومجحفة بالحق الفلسطيني، ولكني لا أعلم لماذا نتعامل مع المنطقة "ب" بهذا الشكل.

في رأيي مذكرة واي ريفر اعطت دفعة جديدة نحو الرابع من ايار الذي يجب أن يكون اليوم الأخير للاتفاق الانتقالي، وأن الخامس من أيار هو اليوم الأول لممارسة إعلان الدولة الفلسطينية الذي تم في عام ١٩٨٨. وهنا تكمن أهمية المذكرة في اعطائها زيادة في حجم وصلاحية السيطرة الفلسطينية مع احتمال زيادة عدد المرافىء الجديدة، كبوابات للسلطة أو الدولة بعد الخامس من ايار، ومنها المطار والذي هو منفذ ذو طابع استراتيجي، رغم بعض القيود القائمة، وذو بعد استراتيجي للاستقلال الوطني الفلسطيني.

الاستعداد لمفاوضات الوضع النهائي

أما فيما يخص مفاوضات الوضع النهائي فنحن نستعد لها، ويمكن القول أننا ولأول مرة بحاجة لإعادة صياغة بعض القضايا التنظيمية لمفاوضات الحل النهائي التي، وبغض النظر عن رأي البعض فيها، ستكون نتائجها ملزمة لكل الشعب الفلسطيني، وبالتالي فهي تخص كل الشعب الفلسطيني.

لا يوجد خلاف حول القضايا المطروحة لمفاوضات الوضع النهائي لدى فصائل م. ت. ف التي وافقت على إعلان الاستقلال والبرنامج الفلسطيني للسلام الذي حدد بوضوح عناصر الحل النهائي في دورة المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨ في الجزائر والتي تضمنت أن القدس عاصمة الدولة المستقلة وأن عودة اللاجئين هي على اساس قرار مجلس الأمن رقم ١٩٤ وتطبيق قرارات الشرعية الدولية بما فيها قرار ٢٤٢ وأن المستوطنات غير شرعية.

هذه العناصر هي نفسها جوهر الموقف الفلسطيني في مفاوضات الوضع النهائي. المطلوب تنفيذ قرار ٢٤٢. حدود الدولة لا تقل عن حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧. ومن المستحيل القبول بأقل من هذه الحدود بما فيها القدس الشرقية، رغم أن الاتفاق يفتح النقاش حول القدس وليس القدس الشرقية تحديداً. لكن التركيز في المفاوضات سيكون حول القدس الشرقية ويضاف بند يتعلق بأملاك الفلسطينيين في القدس الغربية.

Digitized by Birzeit University Library

بالنسبة لموضوع اللاجئين، لا يوجد لنا سوى قرار ١٩٤ ونحن متمسكون به، وهو ينص على حق العودة كمبدأ والتعويض لمن لا يرغب بالعودة، وبالتالي التعويض ليس بديلاً عن العودة. كان هناك شرط لقبول إسرائيل في الأمم المتحدة والاعتراف بها الا وهو اعتراف اسرائيل بهذا القرار، وفعلت اسرائيل ذلك.

وبخصوص موضوع المستوطنات، لا أعتقد أن هناك أي خلاف وطني حول هذا الموضوع باعتبار أن الاستيطان غير شرعي وقرارات الأمم المتحدة تؤكد ذلك، وبالتالي لا بد من من إخلاء المستوطنين. وأنا اتحدث عن المستوطنين وليس المستوطنات التي يمكن الاستفادة من ابنيتها.

هذه هي عناصر الحل النهائي وفي تقديري هناك إجماع حولها بنسبة عالية إلا إذا كان هناك رفض لمبدأ التفاوض بحد ذاته.

فجوهر البرنامج السياسي لمفاوضات الحل النهائي هو نفسه البرنامج السياسي الفلسطيني الذي اقر بالإجماع عام ١٩٨٨، وهذا يجب أن يشكل نقطة انعطاف في طريقة التعاطي السياسي الفلسطيني بين فصائل العمل في م. ت. ف .

Digitized by Birzeit University Library

الموقف في فلسطين

طاهر المصري*

مقدمة

على إثر توقيع مذكرة تفاهم جديدة بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل شهدت الساحة الفلسطينية الداخلية تطورات سياسية هامة، خاصة وأن هذا التوقيع جاء بعد توقف في العملية السلمية دام لأكثر من سبعة عشر شهرا. فقد بدأت الدبلوماسية الأمريكية بتحرك لاعادة المفاوضين إلى طاولة المفاوضات من خلال جولات عديدة للمبعوث الأمريكي لعملية السلام دينس روس، ووزيرة الخارجية الامريكية مادلين اولبرايت إلى المنطقة واجتماعاتهما المكثفة مع الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني. وقد أدت هذه الجهود إلى تحديد موعد للبدء في مفاوضات جديدة في واشنطن أسفرت عن توقيع ما يعرف باتفاق واي بلانتيشن في ٢٣تشرين الأول ١٩٩٨، بعد مفاوضات استمرت ثمانية أيام وتحت رعاية الرئيس الامريكي ومشاركة الملك حسين.

مضمون مذكرة "واي بلانتيشن"

احتوى الاتفاق على خمسة موضوعات رئيسية تتعلق بإعادة الانتشار، والأمن ومسائل اقتصادية، ومفاوضات الوضع النهائي، والأعمال أحادية الجانب. واعتبر الاتفاق مذكرة التطمينات الأمريكية الملحقة باتفاق الخليل الموقع في ١٩٩٧/١/١٧ ، إلى جانب

* طاهر تيسير المصري: باحث في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية وعضو هيئة تحرير مجلة السياسة الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

الاتفاق المرحلي الموقع في ١٩٩٥/٩/٢٨، مرجعية في تطبيق هذا الاتفاق. وقد شمل الاتفاق أيضا عدداً من الالتزامات للطرفين الموقعين، الاسرائيلي والفلسطيني، يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

أ- الالتزامات الفلسطينية

١- السلطة الفلسطينية تحارب المنظمات التي تمارس العمل المسلح مع الاعلان عنها كتنظيمات خارجة عن القانون.

٢- قيام السلطة الفلسطينية باعتقال المشبوهين بتنفيذ عمليات عنف وارهاب ضد إسرائيل بغرض محاكمتهم.

٣- قيام السلطة بجمع الأسلحة غير المرخصة، والاعلان عن حظر كل أشكال التحريض على العنف والارهاب، وهذا الاعلان يستقى من القانون الاسرائيلي الخاص بهذا الموضوع .

٤- قيام تعاون ثلاثي أمريكي-فلسطيني-اسرائيلي في مجال تبادل المعلومات حول الأشخاص المتورطين في أعمال عنف.

٥- التزام السلطة بالمصادقة على إلغاء جميع بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تدعو إلى إبادة دولة إسرائيل.

ب- الالتزامات الاسرائيلية

١- تلتزم اسرائيل بنقل ١٣٪ من مساحة المنطقة "ج" للفلسطينيين (٣٪ منها يعلن عنها الطرف الفلسطيني محمية طبيعية).

٢- فتح المطار في غزة، وكذلك المنطقة الصناعية ، وبدء التفاوض على تشغيل الممر الامن بين الضفة وغزة واستكمال بناء ميناء غزة.

٣- قيام اسرائيل بالافراج عن ٧٥٠ سجيناً فلسطينياً.

البدء في تنفيذ الاتفاق

أصدر رئيس السلطة الفلسطينية في ١٩٩٨/١١/١٩ مرسوماً رئاسياً رقم (٣) لسنة ١٩٩٨ حول منع التحريض. وجاء في المرسوم أنه سيظل ساريا لحين اصدار قانون موحد يعالج هذه المواضيع من قبل المجلس التشريعي. وأكد المرسوم أنه لن يتم الاخلال

Digitized by Birzeit University Library

بأحكام ومبادىء القانون الانساني الدولي الذي صادقت عليه م. ت. ف، وأعتبر المرسوم أن "التحريض على التمييز العنصري وتشجيع أعمال العنف المخالفة للقوانين أو توجيه الاهانة للديانات المختلفة، أو استعمال العنف أو التحريض على استعمال العنف الذي يضر بالعلاقات مع الدول الشقيقة والأجنبية، وتشكيل الجمعيات غير المشروعة التي تمارس أو تحرض على الجرائم وافساد الحياة وتهييج الجماهير للتغيير بالقوة غير المشروعة أو التحريض على الفتنة أو التحريض على خرق الاتفاقات التي عقدتها منظمة التحرير الفلسطينية مع دول أجنبية أو شقيقة"، هي أعمال يحاسب عليها القانون، وشدد على أنه ستتم معاقبة أي شخص يرتكب أياً من الأفعال المحددة أعلاه.

كما بدأت السلطة الوطنية الفلسطينية بجمع الأسلحة غير المشروعة اعتباراً من تاريخ ١٩٩٨/١٢/٦ وفقا لأحكام القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٨، الصادر في ١٩٩٨/٥/٢٠، بشأن الأسلحة والذخائر، والذي يعاقب وفق أحكامه كل من " حمل أو أحرز أو نقل سلاحاً أو ذخائر، أو باع أو قدم دون مقابل أسلحة أو ذخائر لأشخاص دون ترخيص". كذلك يعاقب القانون "كل من استورد أو صدر أسلحة أو ذخائر أو زاول مهنة الاتجار بالاسلحة والذخائر دون ترخيص، أو من قام بتصنيع الأسلحة والذخائر".

كما بدأت السلطة أيضاً واعتباراً من تاريخ ١٩٩٨/١١/٢٤، بحملة مكثفة ضد سرقة السيارات والاتجار بها، حيث اعتبرت المديرية العامة للشرطة الفلسطينية في اعلان صادر عنها هذه الظاهرة" مضرة بالاقتصاد الوطني الفلسطيني وتحرم خزينة السلطة من أحد أهم مواردها المالية، كما أنها تشكل خللاً أمنياً يضر بالأمن القومي للبلاد".

وفيما يخص المرحلة الأولى من اعادة الانتشار الثانية، والتي انفردت إسرائيل وحدها بوضع خرائطها، فقد قامت قوات الجيش الاسرائيلي بالانسحاب من حوالي ٥٠٠ كيلو متر مربع في محافظة جنين، وستحظى معظم هذه المناطق الريفية بسيطرة فلسطينية كاملة مثل التي حصلت عليها مدينة جنين نفسها في كانون الأول عام ١٩٩٥ (**الحياة الجديدة**، ١٩٩٨/١١/٢٠). وخلال هذه المرحلة من إعادة الانتشار. لن يتم تفكيك أية مواقع عسكرية إسرائيلية إنما سيتم تحويل مناطق "ب" إلى مناطق "أ" في حوالي ٤٠٠ كيلو متر مربع. أما المساحة الباقية فستكون تحت سيطرة إسرائيلية-فلسطينية **مشتركة** (**الحياة الجديدة**، ١٩٩٨/١١/٢٠). وفي محيط مدينة نابلس تسلمت قوات الأمن الفلسطيني سبع قرى حولت إلى مناطق "أ" ضمن عملية إعادة الانتشار. كذلك الحال في محافظة طولكرم حيث تم تحويل منطقة مخيم نور شمس، بالاضافة إلى سبع بلدات وقرى، إلى

Digitized by Birzeit University Library

مناطق "أ". وبانتهاء المرحلة الأولى من إعادة الانتشار الثانية التي تمت في شمال الضفة الغربية تولت السلطة الفلسطينية السلطات المدنية في ٢٪ إضافية من الضفة الغربية بينما انتقلت ٧,١٪ إضافية، كانت تمارس فيها سلطات مدنية فقط، إلى سلطتها التامة (الإدارية والأمنية). وبعد إعادة الانتشار هذه ارتفعت المناطق الخاضعة لسيطرة فلسطينية كاملة من نسبة ٣٪ إلى ١٠٪، في حين انخفضت المناطق الخاضعة لسيطرة إسرائيلية-فلسطينية مشتركة من ٢٤٪ إلى ١٩٪ (**القدس**، ١٩٩٨/١١/٢١).

وكخطوة أخرى على طريق تنفيذ ما اتفق عليه في واي بلانتيشن قامت إسرائيل بالافراج عن الدفعة الأولى من المعتقلين الفلسطينيين لديها والتي شملت ٢٥٠ معتقلاً من بينهم ١٥٠ سجينا جنائيا والباقون من الذين تتراوح فترة محكوميتهم من ٥-٧ سنوات. وبررت إسرائيل هذه الخطوة بأنها لم تتعهد اطلاقا في واي بلانتيشن باطلاق سجناء أيديهم ملطخة بدماء يهود أو ينتمون إلى مجموعات إسلامية (**الحياة الجديدة**، ١٩٩٨/١١/٢٢). وتواصلت الاتهامات المتبادلة بين السلطة الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية بشأن قضية الاسرى، اذ أعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي أنه لم يتعهد سوى باطلاق سراح ١٠٠ معتقل سياسي بينما أكد د. صائب عريقات أن هذا الكلام غير صحيح وقال "إننا لم نذهب إلى واشنطن لاطلاق سراح جنائيين" (**الأيام**، ١٩٩٨/١١/٢٣).

كما أعلن الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون في سجون الاحتلال أنهم بدأوا منذ يوم ١٩٩٨/١٢/٥ اضرابا مفتوحاً عن الطعام مطالبين الحكومة الاسرائيلية بالالتزام بتطبيق الشق المتعلق بالمعتقلين في اتفاق "واي". وطالب المعتقلون من أبناء حركة "فتح" الرئيس عرفات بتشكيل لجنة تحقيق في الأمر المتعلق باطلاق سراح المعتقلين متهمين المفاوضين الفلسطينيين بالتقصير والاهمال في هذا الموضوع (**الأيام**، ١٩٩٨/١١/٢٣). وقد انطلق عدد من المسيرات والاعتصامات في غزة والضفة الغربية احتجاجاً على اطلاق سراح سجناء جنائيين بدلاً من السياسيين مستهجنين الخضوع للاملاءات الاسرائيلية فيما يتعلق بهذا الموضوع.

بدأ تشغيل مطار غزة الدولي في ١٩٩٨/١١/٢٤ ، بعد أن رفضت إسرائيل ولقرابة عامين اعطاء الاذن بالتشغيل. ووفقاً للاتفاق الذي تم حول المطار سيكون لاسرائيل الحق في المشاركة في اجراءات مراقبة المسافرين والبضائع في المطار، كما تفعل على كل الحدود الخارجية لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، ولن يسمح للطائرات التابعة للدول تعد في حالة حرب مع إسرائيل بالهبوط في المطار، ولكن سيسمح للطائرات التي تتبع

Digitized by Birzeit University Library

دولاً لا تقيم علاقات ديبلوماسية مع إسرائيل بالهبوط في مطار غزة الدولي (**القدس**، ١٩٩٨/١١/٢١).

وفي تطور لاحق لتنفيذ الاتفاق، أعلن وزير الخارجية الاسرائيلي شارون أن الحكومة الاسرائيلية قد علقت التفاوض حول الممر بين الضفة وغزة و حول ميناء غزة، وذلك لأن تنفيذ هذين البندين قد يؤثر على الأمن الاسرائيلي بشكل سلبي (اذاعة اسرائيل، ١٩٩٨/١٢/١).

ردود الفعل الفلسطينية على اتفاق واي بلانتيشن

تراوحت مواقف الأحزاب والقوى الوطنية والاسلامية الفلسطينية بين مؤيد ومعارض للاتفاق. فقد رحب قياديون من "فتح" وعدد من أعضاء المجلس التشريعي بالاتفاق واعتبروا أنه بحد ذاته خطوة على طريق الوصول إلى الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وفي الوقت نفسه حذر هؤلاء من احتمال عدم التزام الجانب الاسرائيلي بتنفيذ نصوص الاتفاق. وأعلنت حركة "فتح" عن دعمها وتأييدها للرئيس عرفات مؤكدة كذلك دعمها لجمل التحركات السياسية للقيادة الفلسطينية. ومن جهتها دعمت جبهة التحرير الفلسطينية هذا الاتفاق، وأثنت على جهود الوفد المفاوض وإصراره على التمسك بحق الشعب الفلسطيني (**القدس**، ١٩٩٨/١٠/٢٥).

ولكن معظم الأحزاب والقوى الفلسطينية الأخرى أخذت مواقف انتقادية تجاه الاتفاق. فالبيان السياسي المشترك الذي صدر عن ستة قوى فلسطينية (حركة الجهاد الاسلامي، حزب الخلاص الوطني الاسلامي، حركة المقاومة الاسلامية "حماس"، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، جبهة التحرير العربية، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) وصف اتفاق واي بلانتيشن بأنه "تراجع نوعي خطير في إطار سلسلة التراجعات التي تتالت منذ توقيع اتفاق أوسلو". كما اعتبر أن الاتفاق يعني "فرض أساليب المطاردة وتكميم الافواه، ومنع شعبنا من الحق في حرية التعبير والتعددية السياسية والفكرية". وأكدت هذه القوى رفضها للاتفاق وأعلنت استنكارها لموافقة الطرف الفلسطيني عليه.

كذلك، وعلى إثر الاجتماع الذي انعقد في دمشق بتاريخ ١٩٩٨/١١/٨، وشارك فيه عدد من الشخصيات الوطنية الفلسطينية، بالاضافة إلى تجمع الفصائل العشر، صدر بيان حول اتفاق واي بلانتيشن، دعا إلى تشكيل لجنة تحضيرية لعقد مؤتمر وطني لفلسطينيي الشتات بالتوازي مع الجهود الجارية لعقد مؤتمرات وطنية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة للتعبير عن معارضة الاتفاق ورفض أي تعديل على الميثاق الوطني

Digitized by Birzeit University Library

يجري تحت الضغط الأمريكي والاملاءات الاسرائيلية. ودعا البيان إلى اجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني في الوطن والشتات. كما دعا إلى إجراء استفتاء لتقرير مصير اتفاقات أوسلو واتفاق واي بلانتيشن.

وعبر عدد من ممثلي القوى الوطنية والمؤسسات الاجتماعية وعدد من الشخصيات الوطنية في بيان أخر صدر بتاريخ ١٩٩٨/١١/٦، ومنها اتحاد لجان الاغاثة الزراعية، حزب الشعب الفلسطيني، مؤسسة الضمير، حزب "فدا"، حركة البناء الديمقراطي وشبكة المنظمات الأهلية، عن تخوفهم من نتائج وتبعات اتفاق "واي"، خاصة فيما يتعلق بحقوق الانسان والديمقراطية والتعددية السياسية وحرية التعبير والنشاط السياسي وطالب البيان باتخاذ الاجراءات الفورية لرأب الصدع في الوحدة الوطنية الفلسطينية وضمان الحريات الديمقراطية والسياسية واستقلال القضاء الفلسطيني وأجهزته.

وفيما يخص موقف الشارع الفلسطيني من اتفاق واي بلانتيشن، فقد أظهر استطلاع أجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية (نابلس) في الفترة الواقعة بين ١٢-١٤/١١/١٩٩٨ أن (٥٨,٦٪) من المبحوثين يؤيدون الاتفاق بينما يعارضه (٣٥,٣٪). ولكن رغم التأييد الكبير للاتفاق فإن أقلية ضئيلة لا تتجاوز ١٨٪ فقط ترى أن الاتفاق هو لصالح الفلسطينيين أكثر مما هو لصالح الاسرائيليين في حين أن أغلبية قوامها ٥٧٪ ترى العكس، أي أنه لصالح الاسرائيليين أكثر مما هو لصالح الفلسطينيين. ويعتقد ما نسبته ٧٨٪ أن الطرف الفلسطيني سيكون ملتزماً بتنفيذ الاتفاق فيما يعتقد ١٩٪ فقط أن إسرائيل ستكون ملتزمة بتنفيذ الاتفاق. وتخشى غالبية (٦٤,٣٪) أن يؤدي تطبيق الجوانب الأمنية للاتفاق إلى حدوث صراع فلسطيني داخلي مسلح بين السلطة والمعارضة.

استيطان وطرق التفافية

لم تمض ساعات على اطلاق وزير الخارجية الاسرائيلي، ارئيل شارون، دعوته للمستوطنين باحتلال التلال المحيطة بالمستوطنات المقامة في الضفة الغربية، حتى سارع المستوطنون لتلبية دعوته باقامة قرابة عشرة نقاط استيطانية جديدة في شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية (**الأيام**، ١٩٩٨/١١/٢٠). وقد كشف النقاب عن أن الحكومة الاسرائيلية قامت باعطاء الضوء الأخضر للشروع في بناء ما يزيد عن ألف وحدة سكنية استيطانية جديدة في الضفة الغربية بهدف توسيع بعض المستوطنات وتحصينها للحيلولة

Digitized by Birzeit University Library

دون تحويلها إلى "جيوب محاصرة" داخل مناطق السلطة الفلسطينية بعد انتهاء المرحلة الثانية من إعادة الانتشار (**الأيام**، ١٩٩٨/١٠/٣٠).

وكانت الحكومة الاسرائيلية قد باشرت باتخاذ اجراءات قانونية تسمح لها بمصادرة ما يقارب (١٠٪) من أراضي الضفة الغربية، سيتم استخدامها بشكل خاص لتوسيع بعض المستوطنات، بالاضافة إلى تخصيص الحكومة الاسرائيلية ما يقارب ٢٠ مليون شيكل لدعم المستوطنات في الضفة الغربية (**الحياة الجديدة**، ١٩٩٨/١١/٢٠).

وبموازاة هذه الأنشطة الاستيطانية، قامت الحكومة الاسرائيلية والجيش باقرار شق اثني عشر شارعاً التفافيا في الضفة الغربية، فيما شرعت فعليا في شق ستة شوارع التفافية هي:

- شارع رقم (٧٠)، سيربط هذا الشارع بين مستوطنات علمون، عنانوت، كفار ادوميم، بسغات زئيف ونفي يعقوب. ويبلغ طول هذا الشارع حوالي ٣٢٠٠ متر وعرضه ١٠٠ متر.
- شارع رقم (٦١)، وهذا الشارع يمر في أراضي علار وباقة الشرقية في منطقة طولكرم، ووادي خراسين في محافظة جنين، وتمت مصادرة ألفي دونم من أجل انشاء هذا الشارع.
- شارع التفافي كفر الديك، ويمر عبر أراضي بروقين، كفر الديك، دير بلوط في منطقة سلفيت.
- شارع رقم (٦٠)، شرعت السلطات الاسرائيلية بشق شارع يربط بين مستعمرة افرات في منطقة بيت لحم والشارع رقم ٦٠ القديم الذي يقطع الضفة الغربية من الشمال وحتى الجنوب.
- شارع التفافي العروب، يهدف شق هذا الشارع إلى الربط بين التجمع الاستيطاني في "غوش عتصيون" ومستوطنة كريات أربع في الخليل.
- شارع التفافي كفار تفوح، والهدف من هذا الشارع هو ربط مستوطنة كفار تفوح مع مستوطنة عيلي إلى الجنوب من مدينة نابلس، ويمر عبر أراضي قرى يتما والساوية واللبن الشرقية (الأيام، ١٩٩٨/١١/٢٠).

Digitized by Birzeit University Library

قضايا حيوية

إثر العمليتين الانتحاريتين اللتين كانت أولاهما في منطقة "غوش قطيف" في قطاع غزة بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٢٩، وثانيهما في سوق "محنيه يهودا" في القدس بتاريخ ١٩٩٨/١١/٦، قامت السلطة الفلسطينية بحملة اعتقالات شملت العشرات من قيادي الحركة الاسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى فرض الاقامة الجبرية على الزعيم الروحي لحركة المقاومة الاسلامية "حماس"، الشيخ أحمد ياسين، والتي دخلت أسبوعها السادس. في حين نفت حركة "حماس" مسؤوليتها عن عملية غوش قطيف إلا أنها وصفتها بالعملية البطولية (**الحياة اللندنية**، ١٩٩٨/١٠/٣١)، وأعلنت حركة الجهاد الاسلامي مسؤوليتها عن عملية سوق محنيه يهودا في القدس الغربية.

وقد استنكرت ردود الفعل الفلسطينية الرسمية هذه العمليات معتبرة أنها موجهة ضد مصالح الشعب الفلسطيني وواصفة إياها بالعمليات المشبوهة، ومؤكدة على أن السلطة الفلسطينية لن تتهاون في الكشف عن المخططين لهذه العمليات وتقديمهم للمحاكمة.

إقتحام مكتب "فتح" في رام الله

خلال مسيرة نظمت في رام الله احتجاجا على اقتحام عدد من أفراد جهاز الاستخبارات العسكرية لمقر حركة "فتح" في المدينة، بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٢٥، أطلق أفراد من جهاز الاستخبارات العسكرية النار على المشاركين في المسيرة مما أدى إلى مقتل أحد المشاركين، وهو وسيم الطريفي (**الرسالة**، ١٩٩٨/١٠/٢٩). وعلى إثر ذلك عم الاضراب مدينة رام الله ونظمت مسيرات احتجاجية ضد هذا الاعتداء (**القدس**، ١٩٩٨/١٠/٢٧). وطالب بيان صدر عن حركة "فتح" بتقديم مطلقي النار إلى المحاكمة، وسحب جهاز الاستخبارات العسكرية من مدينة رام الله وتحميل رئيسه، موسى عرفات، مسؤولية الاقتحام والقتل.

وطالب عدد كبير من ممثلي الأحزاب والقوى والمؤسسات الوطنية والعديد من الاكاديميين في بيان مشترك محاسبة المسؤولين عن هذه الأحداث الدامية وانزال العقاب الصارم بحقهم. ورأى البيان أن عملية اقتحام مكتب "فتح" سابقة خطيرة غير معهودة، وهي من المحرمات لأنه لا يمتلك أحد الحق في اقتحام مقرات ومكاتب القوى والفصائل والأحزاب والمؤسسات الوطنية.

Digitized by Birzeit University Library

مساعدات للسلطة الفلسطينية

أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية أن الدول المانحة للمساعدات للفلسطينيين، التي اجتمعت بتاريخ ١٩٩٨/١١/٣٠ في واشنطن، تعهدت بدفع مبلغ يتجاوز الثلاثة مليارات دولار خلال السنوات الخمس المقبلة لمساعدة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة (القدس، ١٩٨٩/١٢/١).

التعداد العام للسكان

أظهرت النتائج النهائية للتعداد العام أن عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها القدس المحتلة بلغ يوم ٩ كانون الأول ١٩٩٧، يوم الاسناد الزمني لعملية التعداد، ٢,٨٩٥,٦٨٣ نسمة. منهم ١,٨٧٣,٤٧٦ نسمة في الضفة الغربية، و١,٠٢٢,٢٠٧ في قطاع غزة، وبلغ العدد المقدر للسكان الفلسطينيين في مدينة القدس ٢١٠,٢٠٩ نسمة (النتائج النهائية للتعداد العام، دائرة الاحصاء المركزية).

جدول توزيع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجنس والمحافظة

المحافظة	ذكر	أنثى	المجموع
جنين	١٠٣٤٠٧	٩٩٦١٩	٢٠٣٠٢٦
طوباس	١٨٥٨٣	١٨٠٢٦	٣٦٦٠٩
طولكرم	٦٧٧٨١	٦٦٣٢٩	١٣٤١١٠
قلقيليه	٣٧٠٠٢	٣٥٠٠٥	٧٢٠٠٧
سلفيت	٢٤٦٩٥	٢٣٨٤٣	٤٨٥٣٨
نابلس	١٣٢٨١٨	١٢٨٥٢٢	٢٦١٣٤٠
رام الله-البيرة	١٠٦٩٨٨	١٠٦٥٩٤	٢١٣٥٨٢
القدس	١٦٦٠٠١	١٦٢٦٠٠	٣٢٨٦٠١
أريحا	١٦٤٩١	١٦٢٢٢	٣٢٧١٣
بيت لحم	٧٠٢٣٨	٦٧٠٤٨	١٣٧٢٨٦
الخليل	٢٠٧٦٨٩	١٩٧٩٧٥	٤٠٥٦٦٤
الضفة الغربية	٩٥١٦٩٣	٩٢١٧٨٣	١٨٧٣٤٧٦

Digitized by Birzeit University Library

شمال قطاع غزة	٩٣٣٦٥	٩٠٠٠٨	١٨٣٣٧٣
مدينة غزة	١٨٦٩٧٠	١٨٠٤١٨	٣٦٧٣٨٨
دير البلح	٧٤٨١٩	٧٣٠٥٨	١٤٧٨٧٧
خانيونس	١٠١٦٠٧	٩٩٠٩٧	٢٠٠٧٠٤
رفح	٦٢٠٥٢	٦٠٨١٣	١٢٢٨٦٥
قطاع غزة	٥١٨٨١٣	٥٠٣٣٩٤	١٠٢٢٢٠٧
الأراضي الفلسطينية	١٤٧٠٥٠٦	١٤٢٥١٧٧	٢٨٩٥٦٨٣

* المصدر، دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

إعلان قيام وتجسيد الدولة المستقلة:
مواقف قوى وأحزاب وشخصيات فلسطينية

زياد عثمان*

قرار القيادة الفلسطينية باعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في الرابع من أيار القادم ١٩٩٩ شدّ الأنظار الدولية والعربية كما الفلسطينية إليه، واستدرج حركة سياسية فصائلية شعبية مؤسساتية، وأثار في الوقت ذاته حفيظة الحكومة الاسرائيلية التي هدد وتوعد زعماؤها باتخاذ تدابير قاسية في حالة الاقدام فعلياً على الاعلان من جانب واحد.

لماذا وكيف ألقي بهذا القرار في الساحة الفلسطينية ومن هي الجهة التي اتخذت القرار؟ وكيف استقبلت القوى والفصائل والصحافة والأوساط الاكاديمية هذا القرار وماذا قالت فيه وعنه؟ إلى أين وصل القرار بعد اتفاق واي ريفر؟ كلها أسئلة أثيرت حول قرار إعلان قيام الدولة في الرابع من أيار، وسنتعرض لها في سياق هذا التقرير.

الاعلان وأزمة المسار التفاوضي

الاتفاقات الموقعة بين الفلسطينيين والاسرائيليين والمعروفة باتفاقات أوسلو كانت تنذر بحصول أزمة بعيداً عن المسار التفاوضي المأزوم. فالاتفاقات ذاتها لم تتضمن نصاً صريحاً يقول بقيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس بعد انتهاء المرحلة الانتقالية المحددة بخمس سنوات، وتركت المسألة عائمة ومفتوحة للتقديرات وللعملية التفاوضية.

* زياد عثمان: حاصل على بكالوريوس في دراسات الشرق الأوسط و العلوم السياسية من جامعة بيرزيت عام ١٩٨٣، وله دراسات حول الصراع العربي-الاسرائيلي.

Digitized by Birzeit University Library

ورغم هذا الالتباس بقي الطرف الفلسطيني الموقع على اتفاقات أوسلو يعتقد ويصر على القول أن نهاية أوسلو تعني دولة فلسطينية مستقلة "فالفلسطينيون دخلوا عملية السلام على أساس اعترافهم بدولة اسرائيل مقابل اعتراف هؤلاء بدولة فلسطينية" كما يقول أحمد عبدالرحمن أمين عام مجلس الوزراء. أما أحمد قريع رئيس المجلس التشريعي ومهندس اتفاقات أوسلو فيرى أن "من يقرأ خلف السطور يكتشف أن نهاية المرحلة ستعني قيام الدولة" وهو بهذا يقر أن المسألة بقيت مضمرة وخاضعة للاجتهاد بخلاف ما يقوله أحمد عبدالرحمن.

وإذا كانت موازين القوى هي المقررة في أية مفاوضات، فهذا يعني أن مسألة الدولة تركت رهينة لهذه المفاوضات التي تميل موازين القوى فيها بشكل خرافي لصالح اسرائيل. وبناء عليه، فالدولة ستقترب أكثر من المفهوم الاسرائيلي.

قرار الرئيس بتشكيل لجان تحضيرية

في إشارة إلى جدية التوجه والانتقال إلى مستوى الممارسة، "اتخذ الرئيس الفلسطيني قراراً بتشكيل مجموعة من اللجان تعمل للتحضير لذلك التاريخ (١٩٩٩/٥/٤) مكونة من رئاسة المجلس الوطني والمجلس التشريعي ووزراء وأعضاء في المجلس التشريعي تدرس الموضوع بكل شمولية".

وعلى ضوء هذا التوجه بدأت رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني بعقد عدة لقاءات تشاورية لأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في الوطن، واخذ المجلس التشريعي بوضع إعلان الدولة على جدول أعماله للمناقشة في إحدى جلساته التي عقدت في مطلع أيلول.

اجتماع الخليل يناقش الخطوات التمهيدية

في اجتماع القيادة الفلسطينية في الخليل بتاريخ ١٩٩٨/٩/٤ كرست القيادة الفلسطينية جزءاً كبيراً من اجتماعاتها لمناقشة الخطوات المطلوبة تمهيداً لإعلان الدولة للدولة. وعلى الصعيد الوطني قررت القيادة مباشرة التعبئة الجماهيرية وتشكيل لجان التعبئة السياسية والجماهيرية على مستوى المدن والقرى والمخيمات داخل الوطن وخارجه لضمان أقوى التفاف شعبي حول الدولة الفتية".

Digitized by Birzeit University Library

الرئيس يناشد العرب مؤازرة الفلسطينيين في قرارهم

وفي اجتماع مجلس وزراء الجامعة العربية في دورته العاشرة بعد المائة، والذي عقد في القاهرة في أواسط أيلول ١٩٩٨، دعا الرئيس الفلسطيني في خطابه الأشقاء العرب للوقوف الى جانب الفلسطينيين في قراراهم إعلان قيام الدولة ومما قاله : "إن شعب فلسطين أحوج ما يكون اليوم الى أمتنا لشد أزرنا واصرارنا على انجاز مشروع اعلان قيام دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس يوم ١٩٩٩/٥/٤ وهو تاريخ موعد انتهاء المرحلة الانتقالية التي وقعنا عليها في البيت الأبيض" وأضاف.. "إن هذا الاعلان لا شك سيحظى فوراً باحترامكم ودعمكم ودعم كل الأصدقاء في العالم" معلناً عن سلسلة من التحركات لتأمين التأييد الوطني والعربي والاسلامي والدولي للدولة في حال اعلانها داعيا العرب للسمو فوق خلافاتهم وتوحيد الصفوف من أجل موقف عربي موحد نخرج به للعالم وهذا الأمر يتطلب قمة عربية تتبنى الموضوع.

اعلان رسمي للقيادة

في اجتماع القيادة الفلسطينية الذي ضم أعضاء مجلس الوزراء وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والذي عقد في غزة بتاريخ ١٩٩٨/٩/٢٣، أعلنت القيادة الفلسطينية تبنيها رسمياً لقرار إعلان الدولة. وفي البيان الذي أصدرته القيادة عقب اجتماعها جاء "أن القيادة الفلسطينية التي تدعم بلا حدود رحلة السلام التي يقوم بها الرئيس الى نيويورك قد قررت وعلى قاعدة الاحترام الكامل للاتفاقيات الموقعة مع اسرائيل ومع انتهاء المرحلة الانتقالية أن تعلن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف العاصمة الخالدة لدولة فلسطين المستقلة"(...) إن القيادة الفلسطينية تعتبر ذلك إعلاناً للأمن والسلام والاستقرار والتعاون والتعايش وتعلن للعالم أن الدولة الفلسطينية ستعلن التزامها بميثاق الأمم المتحدة وبقرارات الشرعية الدولية وبكافة المواثيق والاتفاقات".

أصداء داخلية للقرار

قرار إعلان قيام الدولة في الرابع من أيار القادم كان بمثابة الحجر الذي ألقي في بركة مياه راكدة، فقد حرك القرار الأجواء السياسية الملبدة بغيوم الاحباط وخيبة الأمل المتولدة عن إنسداد الأفق السياسي، وولد شحنة من التفاؤل في تجاوز المأزق الراهن. وقد شغل القرار حيزاً ليس قليلاً من اهتمامات الشارع والقوى والأوساط الأكاديمية

Digitized by Birzeit University Library

والصحفية، وتجلى في الندوات واعلان المواقف وورشات العمل وانصبّت كلها على القرار وخلفياته وأبعاده وجديته.

وبنظرة فاحصة ومدققة للمواقف الفلسطينية المعلنة، توصلنا الى أن موضوع قيام الدولة الفلسطينية كهدف مركزي يجمع عليه كل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج لا اجتهاد حوله. وقرار الاعلان حظي بالتأييد، دون أن يعني هذا التصويب والتحديد في المضامين وشروط التحقق والاشتراطات الوطنية الموجهة. ووجهة النظر هذه عبرت عنها فصائل المعارضة وأوساط أكاديمية وسياسيين مستقلين.

ولإلقاء مزيد من الضوء على أجواء النقاش والأسئلة المثارة سنعرض وجهات نظر مختلف القوى والتيارات والشخصيات عبر عدد من المحاور الرئيسية التي شكلت الأساس في نقاش قرار الاعلان وهي:

أولاً: هل هناك ضرورة للاعلان عن قيام الدولة يوم ١٩٩٩/٥/٤، وهل هذا التاريخ مقدس بالنسبة للفلسطينيين؟

١- وجهة نظر حركة "فتح" نعرضها من خلال مواقف أربعة أعضاء في اللجنة المركزية لحركة فتح، ثلاثة منهم متفقون على ضرورة الاعلان في هذا التاريخ فيما الرابع لا يرى ضيراً في التمديد.

سليم الزعنون، عضو اللجنة المركزية لفتح ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني، والذي كان له نشاطٌ ملحوظٌ في موضوع الدولة عبر الاجتماعات التداولية لأعضاء المجلس الوطني في محافظات الضفة الفلسطينية، يرى: "ضرورة حسم قرار قيام الدولة وعدم التردد في إعلانه، لأن الرابع من أيار فرصة تاريخية يجب عدم إضاعتها والتمسك بها لما تشكله من مدخل لتجاوز اشتراطات أوسلو وفسح المجال للإرادة الفلسطينية للتعبير عن نفسها بجدارة خاصة وأن الاعلان يعود بالقضية من جديد الى الشرعية الدولية، والأهم في مسألة القرار وضوحه واستناده لقراري ٢٤٢ و ١٨١ ووثيقة الاستقلال وقرارات الشرعية الدولية".

صخر حبش، عضو القيادة في فتح، يوافق الزعنون على ضرورة الاعلان على أساس القرار ١٨١، ودولة بمواصفات وطنية يرضى عنها الشعب وهذا يتطلب أشياء كثيرة، منها سيادة القانون وتحديدها بوضوح، وهي فرصة لتوحيد الشعب والفصائل.

Digitized by Birzeit University Library

هاني الحسن، عضو اللجنة المركزية في فتح، يقول : "نحن نبحث عن فرص ويوم ٥/٤ يمكن أن يكون فرصة لنمسك به ونؤيد القيادة إذا ما قررت المضي به قدماً والمنطقة ستدخل في جمود سياسي كبير في حال التأجيل، ولدي وثيقة أمريكية تتحدث عن تأجيل الحل الى عام ٢٠٠٣ حتى يروض الفلسطينيون ويقبلوا ما يرفضونه الآن".

أما أحمد قريع، رئيس المجلس التشريعي، فيرى أن من حق الفلسطينيين الاعلان عن الدولة على جميع الأراضي المحتلة عام ٦٧ في الرابع من أيار. ويضيف "صباح الخامس من أيار سيكون هناك فراغ وسنكون أمام ثلاثة احتمالات وهي : أن نكون وصلنا مع الحكومة الاسرائيلية الى الحل النهائي وهذا جيد، أو أن نكون اتفقنا معهم ووجدنا أن الأمور تسير بمسار جيدجدا وأنه من الممكن أن نحقق اتفاق الحل النهائي، وعندها يمكن تأجيل الموعد لشهر أو لشهرين لحين التوصل لاتفاق. أما الاحتمال الثالث فهو أن تكون المواقف متباعدة جداً وغير مطمئنة ولا أمل بالوصول الى اتفاق، وعندها سيكون هناك فراغ سياسي ودستوري، لذلك لن نترك الأمور للصدف ونعد أنفسنا من الآن لاعلان الدولة في ذلك التاريخ حتى لا يكون الاتفاق الانتقالي هو اتفاق المرحلة الدائمة". ويتضح أن أباالعلاء لا يمانع في التمديد لما بعد ٥/٤ ويضع الاحتمالات ا لثلاث في مستوى واحد دون ترجيح لإحداها.

٢- وجهة نظر أكاديمية : سنعرض لوجهة نظر اثنين من الأكاديميين الذين كتبوا وداخلوا في موضوع اعلان الدولة وهما : د. زياد أبوعمرو ، المحاضر في جامعة بيرزيت و عضو المجلس التشريعي، و د. عزمي بشارة ، المحاضر في جامعة بيرزيت، وعضو الكنيست الاسرائيلي.

يعتبر الدكتور أبوعمرو أن هناك إشكالية في آلية اتخاذ القرار فلسطينياً، ويعتبر أنه من المفترض أن يصار إلى عملية جدل وحوار ويصدر القرار. ويقول "لدي قناعة أن يوم ٥/٤ يجب أن لا يعطل العملية التاريخية وهو قرار مقدس لا مساومة عليه، ولكن يجب أن لا يتحول الى مصيدة. فإذا اتفقنا جميعاً واعددنا جيداً فلننطلق، أما إذا توصلنا إلى قناعة بأنه سيأتي بآثار سلبية وعكسية عند ذلك نستمر في معركة التحرر الوطني وعملية البناء الديمقراطي".

د. عزمي بشارة لا يرى في الأفق حلاً عادلاً للقضية الفلسطينية، ولا يرى أن البنى التي أقيمت في أوسلو (بنى الوكالات واللجان الزمنية المشتركة) مؤهلة أو

Digitized by Birzeit University Library

معنية باستقلال وسيادة. ورغم ذلك فإنه ليس مع التمديد أو تـــرك الأمـور عائمة. يقول د. عزمي "أوافق أن لا نمدد بعد ٥/٤ ويجب أن نقول شيئاً. قد نقرر انتخابات أو نقرر إحالة المسألة الى المجلس الوطني، وبالتالي نصبح في حل من أوسلو والتنسيق الأمني.

٣- مواقف قوى المعارضة

أ- المعارضة العلمانية

وسنتناول وجهات نظر ثلاثة من قياديي الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطيـة وحزب الشعب الفلسطيني.

قيس عبدالكريم، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسـطين، يشدد على ضرورة الامساك بهذا التاريخ باعتباره خياراً وطنيـاً، إذ يقـول: "خطورة التمديد لاوسلو تملي علينا جميعاً ضرورة التمسك بموعد ٥/٤ وينبغي أن يكون موعداً مقدساً. وهذا يطرح ضرورة بلورة الخيار الوطني الفلسـطيني البديل لخيار التمديد والرضوخ للأمر الواقع. والمخرج الوحيد مـن المـأزق الراهن هو الافلات من دوامة أوسلو وتجاوز اشتراطاته المجحفة والتحرر مـن قيوده واملاءاته.

عبد الرحيم ملوح، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسـطين وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، يوافق من الناحية المبدئية مع ما يطرحه عبدالكريم ويعتبر هذا التاريخ محطة لاسـتعادة الارادة الكفاحيـة لتجميع مقومات النهوض الوطني، حيث يقول "أهمية ٥/٤ كمحطة فاصلة توفر فرصة موضوعية لتجاوز أوسلو والفكاك من شروطه واملاءاته ويفتح البـاب أمـام إعادة بناء الوضع الفلسطيني على أساس برنامج الدولة والعودة وتقرير المصير وتمرير هذا التاريخ بشكل أو بآخر يحمل مخاطر كبيرة لأنه يحول الاتفاقـات الراهنة إلى اتفاقات دائمة ويفتح سقف الاتفاق الى ما لا نهاية".

د. مصطفى البرغوثي، عضو الأمانة العامة لحزب الشعب الفلسطيني، يرى "أن الشيء الحقيقي الذي يمكن أن يكون له مضمون في الاعلان، هو اعلان الدولة كبديل استراتيجي للوضع القائم الحالي، وهذا بدوره يتطلب أن يترافق ذلـك مع اجراءات تراكمية ومتصاعدة، ولا ننتظر حتى الرابع من أيار لنعلن بديلنـا الاستراتيجي".

Digitized by Birzeit University Library

ب- المعارضة الاسلامية

يبدو أن المعارضة الاسلامية لم تبد الكثير من الاهتمام بالموضوع المثار. فهناك التزر اليسير من المواقف ذات الرؤية العامة ومنها :

اسماعيل أبو شنب أحد قياديي حماس في غزة يقول "موقف حماس لا يتعارض مع إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة ولكن وفق ثوابت أساسية. فالدولة يجب أن تكون ذات سيادة وتتمتع بسيطرة كاملة على مختلف مواردها وثرواتها البشرية والمادية".

وعن حركة الجهاد الاسلامي تحدث الدكتور محمد الهندي أحد قياديي الحركة في غزة مطالباً "بضرورة التوصل الى اجماع فلسطيني حول عدم التنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني التي يتم طرحها تحت اسم القضايا المؤجلة كاللاجئين والمستوطنات والقدس وحق العودة، ويرى ضرورة تحديد الموقف الفلسطيني من طبيعة العلاقة مع الجانب الاسرائيلي والولايات المتحدة".

٤- الفصائل المقربة من السلطة

عبد العزيز قديح، ممثل جبهة النضال الشعبي، أكد على "قدرة الشعب الفلسطيني على تحمل نتائج اعلان الدولة، والتركيز على كسب التأييد الدولي لاستحقاق اعلان الدولة".

عمر شبلي، أحد قياديي جبهة التحرير الفلسطينية في غزة، يقول : "الشعب الفلسطيني وجبهة التحرير يؤيدون قرار اعلان الدولة كاستحقاق فلسطيني غير مرتبط بالمرحلة الانتقالية أو بالتمديد للمجلس التشريعي"، مشدداً على تفعيل م.ت.ف بكافة مؤسساتها.

صالح رأفت، أمين عام حزب "فدا"، يرى أن الاعلان ضرورة. ويضيف "المسألة ليست تقدم أو لا تقدم على الاعلان، فأي تمديد للمرحلة الانتقالية يعني الاستجابة الفعلية للاملاءات الاسرائيلية الأمريكية وتحويل الحكم الذاتي الى حل دائم، لذا نحن نرى أهمية وضرورة للاعلان عن الدولة يوم ٤/٥ ومتابعة النضال الدبلوماسي والسياسي لتحرير ما تبقى من أرضنا".

Digitized by Birzeit University Library

٥- شخصيات مستقلة

سنكتفي بعرض ثلاث وجهات نظر لشخصيات مستقلة نظراً لضيق المسا
وهم :

عبد الجواد صالح، عضو المجلس التشريعي، يقول "٥/٤ يجب أن يتحـــول إل
عيد وطني وقومي من حيث أننا نستطيع الغاء أوسلو وتثبيت شرعية وجـــو
الشعب على أرضه، والسيادة ليست اعلاناً بل اثبات وجود. وسنخيب أمـــ
الشعب إذا لم ننجح في ترجمتها على الأرض. لا أحد ضد الدولة، والاعـــلا
بحالته الراهنة يواجه مخاطر كبيرة منبعها أن يطبق الحل الاسرائيلي (المعـــازل
وتقوم الدولة على الانسان لا على الأرض وبهذه الحالة سيكون نتنيـــاهو أول
المعترفين بالدولة".

حيدر عبدالشافي، رئيس الوفد الفلسطيني السابق لمفاوضات واشنطن، أعـــرب
عن خشيته من قرار الاعلان موضحاً "أنا في الواقع لا أعرف ما هو مدلـــول
هذا القرار، وماذا يعني اعلان دولة فلسطينية بينما ليست لنـــا ســـلطة علـــى
الأرض الفلسطينية إلا على جزء بسيط، وهي ليست ســـيادة كاملـــة فـــي
خاضعة للقرار الاسرائيلي. فماذا يعني قرار دولة في مثل هـــذه الأحـــوال؟ لا
أدري، وأنا شخصياً متخوف جداً من مثل هذه الخطوة. وقد تكون ذريعـــة
لاسرائيل لأن تفرض نفسها علينا بالقوة أكثر مما هو حاصل الآن".

ممدوح نوفل، عضو المجلس المركزي وأحد قياديي حزب "فدا" سابقاً ومقـــرب
من السلطة راهنا، يجيب بالقول "نعم هناك ضرورة للاعلان، ففي عام ١٩٨٨
حددنا المطلوب والآن ممارسة السيادة على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. ليـــس
أمامنا خيار، فإما أن نمدد للمرحلة الانتقالية وهذا ما يطرحه الأمريكيـــون، أو
نعلن الدولة، أو نترك الأمور معلقة وهذا ما يريده نتنياهو".

ثانياً : هل قرار الاعلان تكتيكي أم استراتيجي؟

لم تخف العديد من القوى والشخصيات والفعاليات الوطنية خشيتها مـــن القـــرار
وطبيعته. وماذا لو كان المقصود منه الاســـتخدام التكتيكـــي للضغـــط علـــى مســـار
المفاوضات؟ ما هي المخاطر المترتبة عليه وطنياً وشعبياً، خصوصاً وأن مؤشرات كثيرة لا
تنفي هذا ا لبعد؟

Digitized by Birzeit University Library

موقف حركة فتح

سليم الزعنون "أبو الأديب"، رئيس المجلس الوطني يؤكد "أن قرار إعلان الدولة المستقلة قرار جدي ولا بد من التعاطي معه بمسؤولية وطنية عالية وبتخطيط بعيداً عن الارتجال والعفوية". ويوافقه هاني الحسن بقوله "اعلان الدولة وسط سيادتها على الأرض التي احتلت عام ١٩٦٧ قضية استراتيجية وكي لا نطيل فترة الحمل والمعاناة يجب التعاطي مع يوم ٥/٤ على أنه مفصل استراتيجي تاريخي للخلاص النظري من سلبيات الوضع الانتقالي الى الفعل لاستبدالها بايجابيات، والتحرك الأمريكي الاسرائيلي في واشنطن يستهدف تطويق هذا التوجه".

أما نبيل أبوردينة، مستشار الرئيس عرفات، فيبين أن حدود القرار الراهن باعلان قيام الدولة مرتبط بالتقدم بالمفاوضات وإعادة الانتشار الثانية. وقد صرح لصحيفة يديعوت أحرنوت قائلاً "كل الاستعدادات للاعلان عن الاستقلال بما في ذلك اللجان التي شكلت، ما زالت تجري على قدم وساق وستتواصل طالما لا يوجد هناك تقدم في المفاوضات".

وماذا تقول قوى المعارضة بهذا الشأن؟

قياديو الجبهتين الديمقراطية والشعبية وحزب الشعب عبروا عن تخوفاتهم من الاستخدام التكتيكي للقرار، ولتفادي هذا التوجه وضعوا مجموعة من الاسس والاشتراطات التي بنظرهم تشكل ضمانة لصحة التوجه واكسابه بعده الاستراتيجي.

قيس عبدالكريم يصوغها على النحو التالي : "لتفادي استخدام الاعلان كتكتيك للضغط على مجرى المفاوضات يتطلب أن يأتي إعلان السيادة في سياق خطة وطنية شاملة تحدد الضوابط لهذا الخيار، وهذه الضوابط هي:

١- أن يحدد الاعلان بوضوح الحدود الجغرافية للدولة لتشمل أراضي ١٩٦٧ وغزة والقدس.

٢- أن يقوم إعلان السيادة على أساس وثيقة الاستقلال التي أقرها المجلس الوطني عام ١٩٨٨ وتعلنه منظمة التحرير من خلال مجلسها الوطني أو المركزي.

٣- أن يستند هذا الإعلان الى تأكيد الاجماع الوطني على أن اعلان الدولة المستقلة لن يشكل مساساً بحق اللاجئين في العودة وفقاً للقرار ١٩٤.

Digitized by Birzeit University Library

٤- أن يستند الى توافق وطني شامل واضح ومعلن عن الحدود الدنيا التي لا يمكن ابرام أي اتفاق للحل الدائم دون ضمانها كالانسحاب الشامل، الغاء ضم القدس، تفكيك المستوطنات، الاعتراف بتقرير المصير لشعبنا والتمسك بحقوق اللاجئين على قاعدة القرار ١٩٤.

٥- إن الاتفاق على اعلان السيادة يجب أن يترافق مع اتفاق بين القوى الوطنية على سبل ادارة المفاوضات مع اسرائيل وأسسها".

وعبد الرحيم ملوح يرى "أن ٥/٤ يجب أن يشكل محطة انعطافية للانعتاق من شروط اوسلو والانخراط في استحداث عملية نهوض وطني لمجابهة الاحتلال، ويرى أن هذا الخيار له أعباء عديدة تتمثل في :

١- تجديد الالتزام بالأهداف الوطنية ممثلة بالعودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

٢- وقف التفاوض على أساس المرجعية الراهنة واعادة المسألة للتفاوض على أساس الشرعية الدولية ومؤسساتها.

٣- عملية النهوض تأخذ بالاعتبار إعادة بناء مقومات الاشتباك مع الاحتلال ومشروعه على مستويات مختلفة.

٤- التمسك بمنظمة التحرير ومرجعيتها وتمثيلها.

٥- معالجة أزمة الثقة بين الشعب والقوى السياسية وتجديد المؤسسة السياسية.

٦- أن نتعامل مع بسط السيادة على كل الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس.

٧- اعتبار قرار الاعلان رافعة كفاحية وهدفاً وطنياً مقدساً استناداً لوثيقة الاستقلال، وأن نحشد قوانا فلسطينياً وعربياً ودولياً لتوفير المقومات المادية والسياسية للاعلان، وأن لا نسمح له بأن يشكل غطاء لوضع راهن قائم أو مناورة تكتيكية لا أكثر".

الدكتور مصطفى البرغوثي (حزب الشعب)، يرى أنه إذا اعتبرنا الإعلان استراتيجياً وبديلاً لما هو قائم فيجب أن يكون تركيزنا الرئيسي على وقف الاستيطان لأنه يغير معالم الأرض". ويرى أن متطلبات التعامل مع الدولة كمشروع وطني استراتيجي تتطلب :

Digitized by Birzeit University Library

١- كسر الحلقة القائمة حالياً بالتفاوض والاعلان عن وجود أزمة، واشتراط كامل بوقف الاستيطان والمطالبة بمرجعية محايدة.

٢- مطلوب فلسطينياً أخذ قرارات من جانب واحد لتجسيد مغزى الدولة على أرض الواقع كإجراء انتخابات لأعضاء المجلس الوطني في الضفة وغزة بدون موافقة اسرائيل، واجراء انتخابات للمجالس البلدية والقروية.

٣- إعادة بناء المشروع الوطني والمرجعية الوطنية، وهذا يعني عدة اجراءات منها عقد دورة جديدة للمجلس الوطني لاجراء انتخابات وبحث الاعلان عن الدولة وليس البحث في المطالب الاسرائيلية".

مواقف شخصيات مستقلة

د. حيدر عبدالشافي علق باقتضاب قائلاً "أنا في الواقع لا أستطيع التكهن بدوافع الرئيس عرفات إزاء هذا الاعلان، وأنا في الواقع أخشى أن يؤدي مثل هذا الاعلان الى تثبيت الوضع الراهن الذي هو دون الحق".

ممدوح نوفل : "التجسيد على الأرض يعني أن تأخذه السلطة كخيار استراتيجي لا رجعة عنه والتعامل معه على هذا المستوى يستوجب تحضيرات فورية ومسبقة. سيناريو حركته العملية يجب أن تبدأ باعلان المؤسسات التشريعية الفلسطينية عن قيام الدولة المستقلة على الأرض ضمن تحديدات ١٩٨٨، والتقدم بطلب للجمعية العامة للأمم المتحدة بالاعتراف بالدولة وسيادتها على أراضي ١٩٦٧ وتحضير الأجواء الدولية لاستقباله".

استنتاجات

أولاً : أظهرت المناقشات حول اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة في الرابع من أيار القادم أن هناك توافقاً فلسطينياً عاماً على المبدأ، والقراءة المدققة للمواقف توضح أن هناك نقاط تقاطع وهناك نقاط اختلاف.

أ- نقاط التقاطع، و يمكن إجمالها في النقاط التالية :

١- إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس هي هدف مركزي للنضال الوطني الفلسطيني كان وما يزال، و لم نجد فلسطينياً بكامل قواه العقلية يقف ضد الدولة.

Digitized by Birzeit University Library

٢- الدولة التي ستعلن يجب أن تقوم وتبسط سيادتها على الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧ إستناداً الى وثيقة الاستقلال المعلنة في المجلس الوطني عام ١٩٨٨.

٣- لا خلاف ولا جدال حول الأساس القانوني لاعلان قيام الدولة، استناداً للقرار ١٨١ والذي ما زال صالحاً كأساس، وهو ذات القرار الذي نفذ شقه الأول بإقامة اسرائيل فيما شقه الثاني بقي دون تطبيق.

٤- مقومات الدولة موجودة من حيث الأرض، الشعب، الهيئات الوطنية، الوعي الوطني، وهذا الاساس يمكن البناء عليه والانطلاق لاستكمال تحرير باقي الأراضي المحتلة.

ب- نقاط الاختلاف

١- استمرار التفاوض على أساس أوسلو أو "واي ريفر" أو أية مرجعية جديدة في ذات الاطار، ليست أساساً صالحاً لإقامة الدولة المستقلة ولا تعطي الشعب الفلسطيني كامل حقوقه، وهي أسباب للفرقة والخلاف رغم الاجماع على الدولة كهدف، واستمرار الالتزام فيها كمرجعية يعني استمرار الخلاف قائماً، وهذا لا يخدم القرار المعلن بإقامة الدولة وبسط سيادتها.

٢- جدية التوجه المعلن من القيادة الرسمية ومدى انسجامه مع الموقف الوطني والشعبي من حيث أبعاده الاستراتيجية، حيث كان من الواضح أن القرار المعلن يعكس أزمة ومأزق مسار تفاوضي، وإثارة أزمة مسيطر عليها مسنودة بحركة سياسية وشعبية في الحدود الدنيا هي المطلوبة. وعموماً فالثمرة المباشرة لقرار اعلان قيام الدولة كانت اتفاق "واي ريفر".

٣- ما يعزز الاعتقاد أن القرار تكتيكي بالدرجة الأولى هو عدم التشاور مع القوى قبل أخذ القرار وعدم علمها به وعدم اسناد القرار بتوجهات عملية على الصعيد الداخلي تؤكد مصداقية التوجه من حيث ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، تعزيز الديمقراطية وفصل السلطات، توفير اجماع وطني، إعادة النظر بالتشكيلة الحكومية الجديدة، واستمرار تهميش م.ت.ف ومؤسساتها.

Digitized by Birzeit University Library

٤- في الوقت الذي أكدت فيه مجموع القوى والفصائل على ضرورة الامساك بتاريخ ٥/٤ كحد فاصل بين مرحلتين، لم يخف عدد من رموز السلطة عدم قدسية هذا التاريخ كأحمد قريع ونبيل أبو ردينة اللذين وضعا المسألة في إطار عدم استبعاد التمديد فيما لو حصل تقدم في المسار التفاوضي، وهذا يؤكد أن الاستخدام التكتيكي للقرار ليس مستبعداً.

ثانياً : أصبح من المرجح أن قرار الدولة على ضوء الاتفاق الأخير أصبح مكان اتفاق بين الأطراف الثلاثة الاسرائيلي والفلسطيني والأمريكي، وبهذا انتقل موضوع الدولة نقلة نوعية من دولة بقرار فلسطيني، إلى دولة باتفاق وبقيود وموازين قوى معروفة، أي أنه أدخلنا في لعبة جديدة ليست لصالحنا، وبالتالي أصبح مضمون الدولة هو الآخر يحتاج الى نقاش ويحمل محاذير تكريس الأمر الواقع.

Digitized by Birzeit University Library

سلوكيات الاستهلاك والانفاق للأسر الفلسطينية:
نتائج التقرير النهائي لمستويات المعيشة لعام ١٩٩٧

د. يوسف داود*

تمهيد:

يحتل الانفاق الاستهلاكي الأسري الخاص مكان الصدارة بين مكونات الدخل القومي [١] وترتكز دائرة الاحصاء المركزية في حساب هذا المتغير على مسوح الانفاق والاستهلاك والتي صدر منها مؤخراً التقرير النهائي لعام ١٩٩٧. ومن بين استخدامات هذا المسح استخراج الأوزان لمكونات سلة المستهلك المستخدمة لحساب الرقم القياسي للأسعار.

يحتوي التقرير على ثلاثة وستين جدولاً مقسمة بالتساوي على الضفة الغربية وقطاع غزة ومجموع الاراضي الفلسطينية ويصنف الاستهلاك والانفاق حسب عدة متغيرات بعضها ذات علاقة بالخصائص الأسرية والبعض الآخر مرتبط بتصنيف ذاتي (درجات الانفاق والاستهلاك) أو مناطقي (شمال، جنوب ... الخ). ومن الملفت للنظر أن الجداول ١٩ - ٣٦ (ثمانية عشر جدولاً) تصنف الانفاق والاستهلاك حسب مصدر الدخل أو مستوى المعيشة (المؤشر لمستوى المعيشة هنا هو نسبة الانفاق على الطعام التي تتناسب عكسياً مع الدخل) دون أي تصنيف مباشر لأنماط الاستهلاك حسب الدخل. أما السبعة عشر جدولاً الأخيرة فتعنى بالأراضي الفلسطينية بشكل عام وتنقسم إلى نصفين. يحتل النصف الأول تقسيمات مختلفة ذات علاقة برب الأسرة، أما النصف الآخر فتنقسم اسس التصنيف فيه إلى أسرية ومناطقية.

---

*د. يوسف داود: يحمل درجة الدكتوراه في الاقتصاد القياسي والمالي، ويعمل استاذاً للاقتصاد في جامعة بيرزيت.

يتقدم الكاتب بشكره للدكتور عادل الزاغة لابداء ملاحظاته القيمة حول هذا التقرير.

Digitized by Birzeit University Library

يحتوي هذا التقرير على ثلاثة أجزاء رئيسية يعنى الجزء الأول منها بالمؤشرات العامة الموجودة في الجدول (١ - ٤) و (٧٨ - ٧٩). أما الجزء الثاني فيستعرض بعض الدلالات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بأنماط الاستهلاك للفقراء والأغنياء ومصدرها الجداول (١٩ -٣٦)، وأخيرا يتم استعراض المؤشرات الأخرى والتي تربطها علاقات واضحة ومحددة الانماط مع الانفاق والاستهلاك في فلسطين (الجداول ٣٧ - ٧٥).

أولاً:- المؤشرات العامة

يتضح من الجدول رقم (١) أن مستويات متوسط الاستهلاك الشهري للأسرة في الأراضي الفلسطينية تتراوح ما بين ٥٣٥ ديناراً في قطاع غزة و٦٧٠ ديناراً للضفة الغربية وعند الأخذ بعين الاعتبار متوسط حجم الأسرة في الضفة والقطاع [٢]، فإن حصة الفرد من الاستهلاك في غزة تبلغ ثلثي حصة الفرد في الضفة الغربية. وتشير الإحصاءات إلى أن الاستهلاك يزيد في غزة عن الانفاق بحوالي ٩,٢٪ بينما تبلغ هذه النسبة ٨,٢٪ في الضفة الغربية. ويعزى السبب في ذلك بشكل رئيسي إلى أن الانتاج الذاتي يزيد في قطاع غزة عن مثيله في الضفة الغربية وبالذات الايجار المقدر للسكن الملك (١٠٢ دينارا) في غزة و (٨٨ دينارا) في الضفة الغربية. وقد تفسر هذه الظاهرة إما بارتفاع أسعار الأجرة في غزة أو ازدياد نسبة السكن الملك .

الجدول رقم (١): متوسط الإنفاق والاستهلاك الشهري للأسرة بالدينار

المنطقة	الاستهلاك			الانفاق		نسبة الاستهلاك الى الانفاق		
	الطعام	غير الطعام	الاستهلاك الكلي	الطعام	غير الطعام	الانفاق الكلي*	الطعام	غير الطعام	الكلي
الاراضي الفلسطينية	٢٣٢,١٥	٣٩٦,٧٢	٦٢٨,٨٧	٢٢٢,٨٦	٣٠٤,٦٥	٥٧٩,٤٦	١,٠٤	١,٣٠	١,٠٩
النسبة	٠,٣٧	٠,٦٣		٠,٣٨	٠,٥٣				
الضفة الشرقية	٢٥٠,٨٧	٤١٨,٦٩	٦٦٩,٥٦	٢٣٨,٩٦	٣٣٠,٨٦	٦١٨,٢٣	١,٠٥	١,٢٧	١,٠٨
النسبة	٠,٣٧	٠,٦٣		٠,٣٩	٠,٥٤				
قطاع غزة	١٨٩,١٣	٣٤٦,٢٢	٥٣٥,٣٥	١٨٥,٨٧	٢٤٤,٣٨	٤٩٠,٣٢	١,٠٢	١,٤٢	١,٠٩
النسبة	٠,٣٥	٠,٦٥		٠,٣٨	٠,٥٠				

* يحتوي هذا المجموع على الضرائب والتحويلات وأخرى

أما مؤشر مستوى المعيشة (نسبة استهلاك الطعام من الاستهلاك الكلي للأسرة) فيبلغ ٣٥,٣٪ في غزة و ٣٧,٥٪ في الضفة الغربية. ويبدو هذا المؤشر وكأنه يدل على ارتفاع مستويات المعيشة في القطاع عنها في الضفة الغربية (أو الاستنتاج بأن مستويات

Digitized by Birzeit University Library

الدخل أعلى في قطاع غزة منها في الضفة الغربية) [٣]، وإذا ما نظرنا إلى نسبة الانفاق على الطعام إلى الانفاق الكلي تبقى هذه النسبة أعلى في الضفة منها في القطاع (٣٨,٦٪ مقابل ٣٧,٩١٪) مما يدعو إلى الاستنتاج الآنف الذكر. أما إذا أخذنا بعين الاعتبار التحويلات النقدية المدفوعة والضرائب والنفقات غير الاستهلاكية الأخرى، فإن نسبة الانفاق على الطعام في قطاع غزة تصبح ٤٣,٢٪، وتصبح ٤٢,٩٪ في الضفة الغربية. وعلى أية حال، فإن الإحصاءات المتعلقة بالأفراد تدل بوضوح على تدني مستويات المعيشة في قطاع غزة مقارنة مع مثيلتها في الضفة الغربية.

ومن الملفت للنظر أن أنماط الانفاق على الطعام متشابهة جداً في الضفة والقطاع باستثناء اللحوم والدواجن حيث يزيد إنفاق الأسر في الضفة عن مثيله في غزة بحوالي ٨٠٪. وكذلك تبلغ نسبة استهلاك الطعام المنتج محلياً حوالي ٣,٦ ديناراً في الضفة مقابل كل دينار في قطاع غزة، أما بالنسبة للانفاق على الأسماك ومنتجات البحر فإن هذه النسبة تقريباً معكوسة تماماً (٣,٥ دينار في غزة لكل دينار في الضفة).

أما في أوجه الانفاق الأخرى فتختلف الضفة عن قطاع غزة في مجال النشاطات الترفيهية والثقافية إذ ينفق الفرد بالضفة بمعدل ٨٨ ٪ من الدينار مقابل كل دينار ينفق في قطاع غزة على هذه المجموعة. وينفق الفرد ما معدله ٤.٤ ديناراً في الضفة الغربية شهرياً على المشروبات الكحولية مقابل كل دينار ينفق في قطاع غزة. يبقى أن نقول أن معدل الانفاق الشهري للفرد على المشروبات الكحولية هو الأقل بين كافة اوجه الانفاق (انظر الجدول رقم ٢) .

جدول رقم (٢) :- متوسط إنفاق الفرد الشهري بالدينار لبعض مجموعات الانفاق

مجموعات السلع والخدمات	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع	نسبة الضفة الى غزة
الأسماك ومنتجات البحر	٠,٥٣	٠,٦٨	٠,٥٨	٠,٧٨
النشاطات الترفيهية والثقافية	٢,١٥	٢,٤٧	٢,٢٦	٠,٨٧
الخضروات والبقوليات والدرنيات	٤.٨٩	٣,٧٦	٤,٥١	١,٣٠
وسائل النقل والاتصالات	١٠,١٨	٥,٨٥	٨,٧٢	١,٧٤
التبغ والسجائر	٤,٥٩	٢,٦١	٣,٩٣	١,٧٦
الملابس والأحذية	٨,٢٩	٤,٥٧	٧,٠٤	١,٨١
المشروبات الكحولية	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠٢	٢,٠٠
اللحوم والدواجن	٩,٩٣	٤,٧٣	٨,١٨	٢,١٠
الطعام المنتج ذاتيا	١,٧٧	٠,٤١	١,٣١	٤,٣٢
الانفاق الكلي	٩١,٧٤	٦٢,٣٣	٨١,٨٤	١,٤٧

Digitized by Birzeit University Library

يتضح من الجدول رقم (٢) أن متوسط الانفاق الشهري للفرد يبلغ ٨١,٨٤ دينارا وهذا يعني أن معدل الانفاق السنوي بلغ ما يعادل ١٣٨٣ دولارا أمريكيا [٤]، أي بانخفاض يعادل ٥٪ مقارنة مع الربع الأول لعام ١٩٩٥ [٥]. أما في الضفة الغربية وقطاع غزة فكان المتوسط ١٥٥٠ و ١٠٥٣ دولاراً على التوالي. وهذا يدل على أن الانخفاض بلغ حوالي ٤٪ في الضفة الغربية و ٦٪ في قطاع غزة، ويعزى ذلك إلى تراجع دخل الفرد حيث تراجع الناتج القومي الاجمالي (الحقيقي) للفرد ١١,٦٪ من نهاية ١٩٩٥ إلى نهاية ١٩٩٧ [٦]، بينما كان التراجع في متوسط إنفاق الفرد الحقيقي ١٢,١٪ . ويلاحظ وجود هوة في تقديرات الباحثين كميا ولكن يوجد هناك اتفاق على أن مستويات المعيشة تدهورت ما بين العامين ١٩٩٥ و ١٩٩٧.

من الناحية الجغرافية، يتبين من الشكل رقم (١) أنه، بين مناطق قطاع غزة، تعتبر المنطقة الشمالية أعلى المناطق من حيث متوسط الاستهلاك الشهري.

الشكل رقم (١): متوسط الانفاق الشهري بالدينار حسب المنطقة

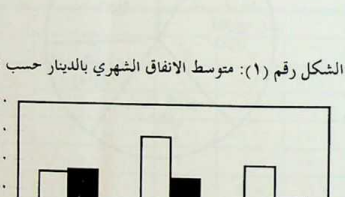

ويتضح أيضاً أن متوسط الانفاق في وسط الضفة الغربية يزيد عن كافة المناطق سواء كانت في الضفة أو في القطاع.

ثانياً :- المؤشرات المتعلقة بأنماط الإنفاق والاستهلاك للفقراء والأغنياء

ينبغي التنويه هنا إلى أن عينة المسح المكونة من ٣٢٧٥ أسرة (٣١,٣ ٪ من غزة والباقي من الضفة الغربية) لم توزع حسب فئات الدخل حتى يتسنى لنا الحكم على من هو فقير أو غني . ولكن التقديرات [٧] تشير إلى أن ١٩,١٪ من السكان في الضفة والقطاع (الفقراء) يتمتعون بإنفاق يقل عن ٦٥٠ دولار سنوياً وترتفع هذه النسبة في

Digitized by Birzeit University Library

المخيمات (٣٠,٨٪) بشكل عام وكذلك في غزة (٣٦,٠٣٪) بالمقارنة مع الضفة الغربية (١٠,٥٪).

أما توزيع الأسر حسب مصدر الدخل، فإن ٢٥,٨٪ من الأسر الفلسطينية تتقاضى دخلها من مشاريع الأسرة. ويبلغ معدل الانفاق الاستهلاكي لهذه الأسر ما يعادل ٩١٩ دولارا شهريا. أما ذوو الدخول من الأجور والرواتب فإنهم يشكلون الغالبية العظمى (٦٤٪) موزعة كما هو واضح في شكل رقم (٢).

شكل رقم (٢): توزيع الأسر الفلسطينية حسب مصدر الدخل

وتبلغ معدلات الانفاق الشهرية لهذه الفئات ٨٣١ دولاراً لذوي الأجور في القطاع العام و٧٧٢ دولاراً لذوي الأجور من القطاع الخاص، ٨٧٠ دولاراً لذوي الأجور والعاملين في إسرائيل والخارج و٤١٢ دولارا لفئات "أخرى" لم يجر تحديدها، أي أن هذه الفئة هي الوحيدة التي يمكن وصفها بالفقر تبعا لتعريف (شعبان، ١٩٩٧)، حيث أن معدل الانفاق الشهري يقل لهذه الفئة عن خط الفقر المحدد بـ ٦٥٠ دولاراً. ولكن بما أننا نتعامل مع معدلات، فإنه من الصعب جداً القول بأن هذه الفئة تمثل الفقراء في فلسطين والسبب في ذلك أن هناك العديد من الأسر، ممن يتقاضون دخلهم من الأجور من القطاع العام أو من مشاريع الأسرة، تقع تحت خط الفقر ولكن كون المعدل فوق خط الفقر يدل على أن هناك أسراً أخرى تتمتع بإنفاق أعلى من المعدل بكثير . ويتضح من البيانات كذلك أن معدلات الانفاق الشهري لمن يتقاضون أجورهم من القطاع العام تفوق مثيلاتها لمن يتقاضون أجورهم من القطاع الخاص (غير آخذين بعين الاعتبار العمالة في إسرائيل والخارج)، فهل يعكس ارتفاع معدل الانفاق الفئة الأولى عن المعدل

Digitized by Birzeit University Library

للفئة الثانية بحوالي ٨٪ ارتفاعاً في معدلات الأجور؟ في الواقع تتعذر الاجابة على هـذا السؤال بسبب غياب البيانات المتعلقة بمعدلات الأجور لهاتين الفئتين ، ولكن إذا افترضنا أن كلا من هاتين الفئتين تنفق نفس النسبة من دخلها عندئذ يمكن القول أن معـدلات أجور القطاع العام أعلى من تلك في القطاع الخاص . والسؤال الذي يطرح نفسه لاحقاً هو: هل تعكس هذه المعدلات فروقا مشابهة في الانتاجية ؟ إن الإجابة على مثـل هـذا السؤال خارجة عن نطاق هذا البحث وتحتاج إلى بحث خاص ومستقل.

يلاحظ أن حدود الثقة (على مستوى ٩٥٪) تحتوي أحيانا على المعدل العام للأسرة الفلسطينية وأخرى تكون بعيدة تماما.

جدول رقم (٣) :

حدود الثقة (مستوى الثقة ٩٥٪) للإنفاق الشهري بالدينار لثلاث مجموعات سلعية حسب مصدر الدخل

المصدر	معدل الإنفاق			حدود الثقة		
	أ*	ب*	ج*	أ*	ب*	ج*
مشاريع الأسرة	٧٠,٢٧	٧٥,٢٤	.٤٥	٦٣,٩٦ - ٧٦,٥٨	٦٦,٥١ - ٨٣,٩٨	.١٥ - .٧٥
أجور، القطاع العام	٤٨,٩٦	٧٢,٦٠	٥,٢٤	٤٥,٤٩ - ٥٢,٤٢	٦١,٤٩ - ٨٣,٧	٣,٥٢ - ٦,٩٧
أجور، القطاع الخاص	٥١,٢٤	٥٦,١٣	١,٦٦	٤٨,٠٣ - ٥٤,٤٥	٤٨,٥٠ - ٦٣,٧٦	.٧١ - ٢,٦١
أجور، إسرائيل	٦٥,٥٥	٦٠,٩	٢,٥	٦١,٢٥ - ٦٩,٨٥	٥٥,٥٤ - ٦٦,٢٥	.٢٢ - ٥,٢٣
أخـرى	٢٦,٣	٢٠,٨	١,١٤	٢٣,١١ - ٢٩,٤٩	١٥,٩٩ - ٢٥,٦١	.٦١ - ٢,٩٠
المجمـوع	٥٧,٩	٦١,٧٥	٢,٠٥			

* المجموعات (أ) مجموعة اللحـوم والدواجـن

(ب) مجموعة وسـائل النقـل والمواصـلات

(ج) مجموعـة الضرائـب

لقد تم اختيار هذه المجموعات الثلاثة لعدة أسباب: أولها، أن المجموعتـين (أ) و(ب) تستحوذان على نسبة ٢٠٪ من الانفاق الكلي. وثانيها، أن فروق الانفاق حسب مصدر الدخل تكون أحياناً غير مختلفة إحصائيا وأحيانا أخرى تكـون ذات دلالـة اقتصاديـة وإحصائية. وثالثها، أن مجموعة الضرائب تعكس تفاوتاً كبيراً بين الفئات الخمسة. ويمكن استخلاص بعض النتائج المهمة من الجدول رقم (٣) كالتالي:

Digitized by Birzeit University Library

- إن فروق الانفاق على اللحوم والدواجن للفئات الخمسة ذات دلا اقتصادية وإحصائية ، فالتشتت فيها عال وحدود الفئة لا تحتوي على معد الأسرة الفلسطينية للانفاق لأي من الفئات الخمسة.
- تحتوي حدود الفئة للمجموعة (ب) على المعدل العام للأسرة الفلسطي وهذا يعني أن الفروق ليست ذات دلالة إحصائية ولهذا يمكن القول معدل الانفاق الشهري للأسرة الفلسطينية يمثل كافة الأسر بغض النظر ع مصدر الدخل باستثناء الأسر ذوات المشاريع.
- أما فيما يتعلق بالمجموعة (ج) فإن الفئة الوحيدة التي تحتوي حدود الثقة فيه على المعدل العام للأسرة الفلسطينية هي الأسر التي تعتبر مصدر دخله الرئيسي من أجور العمالة في إسرائيل. ولكن يتضح كذلك أن فئة أج القطاع العام تنفق بالمعدل مرتين ونصف أكثر من المعدل العام للأس الفلسطينية وحوالي اثني عشر ضعفا لفئة مشاريع الأسرة. وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن النظام الضريبي لا يشمل بعض هذه المشاريع .

ثالثا:- مؤشرات خصائص الأسرة

وعند تقسيم الأسر حسب المستوى المعيشي إلى ثلاثة مستويات: المستو الأفضل (حيث حصة الطعام من الاستهلاك الكلي تقل عن ٣٠٪) والمستوى المتوسط (حصة الاستهلاك ٣٠ - ٤٤٪) والمستوى المتدني (حصة الاستهلاك ٤٥ - ١٠٠٪) نج أن من بين المجموعات السلعية، والتي تقل حصتها من الاستهلاك الكلي مع ارتفا المستوى المعيشي، الأثاث والأواني المنزلية والرعاية الطبية ووسائل النقل والاتصالات والتعليم. أما معظم المجموعات السلعية في فئة الطعام فتبقى، كما هو متوقع، من الضروريات . وتبدو هذه العلاقة جلية عند النظر إلى فئات الاستهلاك (حيث توج هناك ٧ فئات والاستهلاك من ٢٠٠ دينار فأقل إلى أكثر من ١٠٠٠ دينار). وبالاضاف إلى وضوح العلاقة الطردية بين الانفاق والاستهلاك نجد أن مرونة الانفاق بالنس للاستهلاك أقل من واحد [٨] ، أي أنه كلما ازداد الاستهلاك ١٪ ازداد الانفا ٠,٩٣٪.

وتعكس البيانات علاقة سلبية بين مستوى المعيشة ومتوسط حجم الأسر فبالاضافة إلى أن معدل الانفاق الكلي للأسر ذوات المستوى الأفضل يزيد بحوالي ٥٨٪ عن معدل الانفاق للأسر ذوات المستوى الأقل، وحوالي ٢٨٪ عن معدل المستوى المتوسط، فإن متوسط حجم الأسرة يقل بحوالي ١٩٪ و ١٧٪ على التوالي . وهذا بالطبع

Digitized by Birzeit University Library

ينعكس بصورة إيجابية على معدلات الانفاق للأفراد الموجودين في الأسر ذات المستوى الأفضل. ويتناسب معدل الانفاق النقدي الشهري للأسرة طردياً مع عدد مكتسبي الدخل، ويسترعي الانتباه أن هناك حوالي ١٥٪ من الأسر لا يوجد فيها أي مكتسب. أما الغالبية العظمى من الأسر (٧٣ ٪) فيوجد بها مكتسب واحد أو اثنان. ولا يتزايد متوسط الانفاق النقدي الكلي بشكل خطي مع عدد المكتسبين. وفي الحقيقة، فإن حقيقة متوسط الانفاق الحدي يميل إلى التناقص.

بما أن ٥٥ ٪ من الأسر معالة من قبل شخص واحد (رأس الأسرة)، فإن لخصائص هذا الشخص أبعادا تؤثر على أنماط الانفاق والاستهلاك. فعلى سبيل المثال هناك علاقة عكسية بين معدل الاعالة ومتوسط الانفاق من جهة أخرى [٩]. (أنظر الشكل ٣)

الشكل رقم (٣): التوزيع التشتتي لمعدلات الانفاق والاستهلاك الشهري بالدينار ومعدل الاعالة

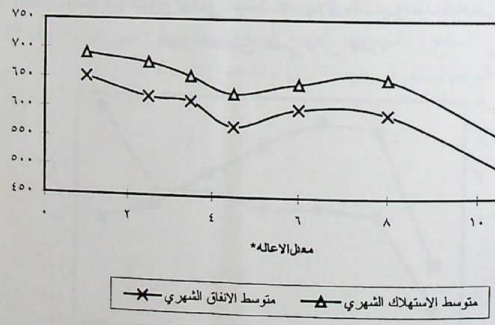

* لقد أحدث مراكز الفئات لإحداثيات المحور الأفقي

من بين خصائص رأس العائلة الأخرى نجد أن الفئة العمرية أقل من ٣٤ عاما تحدد ٣١ ٪ من الأسر. ولكن أكبر معدل للاعالة يكون للأسر التي يرأسها أشخاص في منتصف العمر. وتتماشى هذه الملاحظة مع متوسط الانفاق الشهري، إذ تتواجد أعلى المعدلات في الفئات العمرية الوسطى وتتدنى لفئات الأطراف.

تمثل الأسر التي ترأسها امرأة نسبة ضئيلة في المجتمع الفلسطيني (١٠) ، وتتسم هذه الأسر بصغر حجمها (3.7 فرداً مقابل 7.4 للأسر التي يرأسها ذكور). ويقل متوسط الانفاق بشكل ملحوظ لهذه الأسر (٣٤٣ دينارا) عن متوسط الإنفاق للأسر الأخرى

Digitized by Birzeit University Library

(٦٠٠ دينار). ومن الصعب الاستنتاج بأن هذا الفرق عائد إلى جنس رأس الأسرة لأن حجم الأسرة يلعب دورا مهما في هذا المجال. وفي الحقيقة، فإن متوسط الانفاق الكلي للفرد القادم من هذه الأسر يفوق مثيله من الأسر التي يرأسها ذكور بحوالي ١٤ ٪. ويبدو أن جنس رأس الأسرة يؤثر على توزيع الانفاق بين أوجهه المختلفة (حصة الطعام من الانفاق تساوي ٤١,٤ ٪ مقابل ٣٨,٣ ٪ للأسر التي يرأسها ذكور). أما هذا التأثير على الاستهلاك فهو غير ملحوظ وذلك بسبب زيادة نسبة السلع والخدمات من غير الطعام المنتجة ذاتيا للأسر المرؤوسة من قبل الاناث.

وأخيرا، فإن المستوى التعليمي لرأس الأسرة يتغاير بشكل سلبي مع متوسط حجم الأسرة، وبشكل طردي مع متوسط الانفاق. وإذا كان متوسط حجم الأسرة يتغاير طرديا مع متوسط الانفاق، فإن ازدياد المتوسط مع التحصيل العلمي يدل على أن تأثير التعليم (الايجابي) على الانفاق يفوق تأثير الحجم (السلبي)، أنظر الشكل رقم ٤

الشكل رقم (٤): التوزيع التشتتي لمتوسط الاستهلاك بالدينار ومتوسط حجم الأسرة مقابل التحصيل العلمي لرأس الأسرة

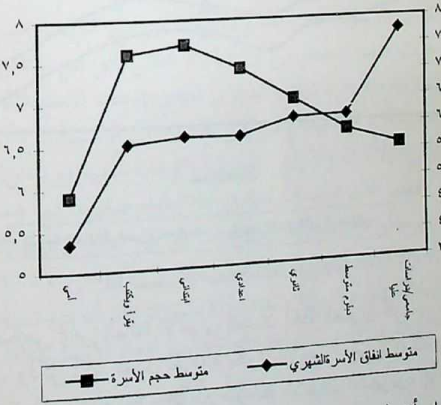

يسود الاعتقاد أن التحصيل العلمي يؤدي في الغالب إلى ازدياد الدخل، وأنه مع ازدياد الدخل تقل حصة الطعام من الاستهلاك الكلي. فإذا أخذ بهذه العبارة كإحدى المسلمات نجد أن حصة الوجبات الجاهزة من خارج المنزل تزيد بشكل ملحوظ مع المستوى التعليمي، وكذلك الحال بالنسبة لوسائل النقل والاتصالات والتعليم. أما التبغ

Digitized by Birzeit University Library

والسجائر فتقل حصتها بشكل ملحوظ مع ازدياد المستوى التعليمي. أما المجموعات الاستهلاكية الأخرى فلا توجد لها أنماط مميزة على هذا النحو.

ملاحظات ختامية

إن معظم الاستخلاصات المحتواة في هذا التقرير مبنية على نتائج التقرير النهائي لمستويات المعيشة لعام ١٩٩٧. ورغم جودة البيانات الواردة، إلا أنه ينبغي توخي الحذر في ترجمة العبر والتوصيات للأسباب التالية:

أولا، إن التحليلات غير مبنية على البيانات الخام، وإنما على أرقام مجمعة.

ثانيا، إن علاقات التغاير (سواء كانت كمية أو نوعية) لا تعني السببية، وإنما قد تكون المتغيرات المدروسة متأثرة بمتغير آخر غير موجود في التوزيع الجدولي للمتغيرات.

وعلى أية حال، فإن إنفاق الأسرة مرتبط بشكل متين بالدخل، وبما أن أوجه الانفاق تحتوي على السلع والخدمات المنتجة محليا والمستوردة وعلى الضرائب، فإن عامل التوفير يبقى المميز الوحيد للفرق بين الانفاق والدخل للأسرة.

Digitized by Birzeit University Library

الهوامش

١-تبلغ هذه النسبة ٨٤,٢٪ من الدخل القومي الاجمالي وحوالي ١٠٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي حسب التقديرات الأولية للدخل القومي لعام ١٩٩٤ .

٢- يبلغ المتوسط ٦,٧ فردا للعائلة في الضفة و ٧,٩ فردا للأسرة في قطاع غزة.

٣- تبلغ هذه النسبة للأراضي الفلسطينية ٣٦,٩٪ ومن المحتمل ألا تختلف نسبة الضفة والقطاع عن هذه النسبة إحصائيا.

٤- سعر الصرف يساوي ٠,٧١ دينارا لكل دولار.

٥-رضوان شعبان، **مستويات المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام ١٩٩٧** ، ماس، رام الله ، ١٩٩٧.

٦- تقرير **مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة**، خريف ١٩٩٨ .

٧- رضوان شعبان، **مصدر سبق ذكره**، ماس، ١٩٩٧ .

٨-باستخدام الانحدار البسيط للوغاريتم الانفاق على لوغاريتم الاستهلاك وكون الملاحظات (معدلات فئات) فإنه من الممكن وجود مشكلة عدم تساوي التشتت. ولكن حتى لو وجدت هذه المشكلة، فإن نتائجها تنعكس على الدلالة الاحصائية للرقم المقدر وليس على قيمته.

٩- لقد افترض أن الحد الأعلى للفئة الأخيرة هو ١٣، وبالتالي، فإن مركز الفئة يساوي ١١ .

١٠-يزيد مجموع الأسر الموزعة حسب جنس رب الأسرة عن رقم حجم العينة (٣٢٧٥) . وبما أن بعض الأسر احتسب أكثر من مرة، أو أن هناك خطأ مطبعيا، فقد تعذر استخراج النسب.

Digitized by Birzeit University Library

قضايا إسرائيلية:

إتفاق "واي بلانتيشن" وقضايا أخرى

محمد فياض صلاحات*

كسر الجمود

الجمود والتعثر اللذان أصابا عملية السلام الإسرائيلية-الفلسطينية أصبحا مصدر قلق وتوجسات من النتائج المترتبة على تعثر أو فشل هذه العملية، وهذا ما دفع الرئيس الإسرائيلي عيزر وايزمن إلى القول "يجب أن يتم التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين وإلا فإننا سنتسلح ونتجه للحرب ثانية " (**هآرتس**، ١٩٩٨/٨/٣٠).

هذا الوضع دفع الادارة الأمريكية، كراعية لعملية السلام المذكوره، للقيام بجهود متواصلة لإحياء هذه المسيرة ودفعها للأمام؟ وقد أسفرت هذه الجهود، وبعد لقاءات مع طرفي الصراع الإسرائيلي والفلسطيني، إلى تقريب لمواقف الطرفين وعقد لقاء بينهما، لقاء عرفات ونتنياهو في ايرز في ١٩٩٨/١٠/٧، ومن ثم عقد مؤتمر قمة ثلاثي في واي بلانتيشن بين ممثلين فلسطينيين وإسرائيليين وأمريكيين لجسر الهوة نهائياً بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي والتوصل إلى اتفاق بينهما. وقد اسفرت هذه القمة التي ابتدأت في ١٩٩٨/١٠/١٥ عن التوصل إلى اتفاق إسرائيلي-فلسطيني برعاية أمريكية في ١٩٩٨/١٠/٢٣. وكانت صحيفة **معاريف** قد رأت في افتتاحيتها في ١٩٩٨/١٠/١٤ أن يكون الاتفاق المتوقع من هذه القمة "بمثابة بداية لمفاوضات حول اتفاق التسوية الدائمة الذي تكمن في داخله مشاكل كثيرة أصعب مما نتوقع. وهذه المشاكل هي: مكانة القدس وحدود الفصل ومستقبل الدولة الفلسطينية، ولكن سنواجه هذه المشاكل في حينها". ونبهت صحيفة **هآرتس** في افتتاحيتها في ١٩٩٨/١٠/١٥ إلى أن نتنياهو ووزراءه يجب أن يعرفوا بأن العودة إلى إسرائيل بدون اتفاق ستضطرهم إلى بذل أقصى جهد لتبرير

---

* محمد فياض صلاحات: باحث مساعد، مترجم، وعضو هيئة تحرير **السياسة الفلسطينية** في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

الفشل. وذكر الكاتب الإسرائيلي أمنون روبنشتاين بأن العرب والإسرائيليين فوتوا فرصاً كثيرة لإنجاز السلام : العرب برفضهم وإسرائيل بنظرتها الضيقة. والآن في ظل الدول العظمى، أمريكا، يمكن التوصل إلى سلام شامل إلا أن القضية الفلسطينية هي المحور الضيق الذي يتوجب اجتيازه للوصول إلى مثل هذا السلام.

ذكر الكاتب الإسرائيلي اليكس فيشمان (**يديعوت أحرنوت**، ١٥/١٠/١٩٩٨) أن المواضيع التي طرحت في قمة واي بلانتيشن كانت: الانسحاب، الأمن، الضمانات، الممر الآمن، الافراج عن الاسرى، تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني والنبضة الثالثة. وقد استعرضت صحيفة **يديعوت أحرونوت**، بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٩٨، المكاسب التي حصل عليها كل طرف من الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني من جراء التوقيع على الاتفاق. فعلى الصعيد الإسرائيلي: تمت الموافقة على طلب إسرائيل بتنفيذ السلطة الفلسطينية لالتزاماتها قبل تنفيذ الانسحاب ووافقت على الانسحاب من ١٣,١٪ من الضفة الغربية، حسب المبادرة الامريكية، على أن تكون المسؤولية الأمنية والصلاحيات للمصادقة على البناء الفلسطيني في مناطق المحمية الطبيعية بيد إسرائيل. وأن تلتزم السلطة الفلسطينية بمكافحة الارهاب، وتجدد التعاون الأمني مع إسرائيل، وأن تخرج المنظمات الارهابية خارج القانون، وأن يتم جمع الأسلحة غير القانونية حسب طلب إسرائيل. ولإسرائيل أن تنفرد في تحديد حجم النبضة الثالثة ولكن دون الموافقة على تحديد الانسحاب ب ١٪ فقط. وتمت الموافقة على مطالب إسرائيل ببدء مفاوضات التسوية الدائمة فوراً.

أما على الصعيد الفلسطيني فقد كسب الفلسطينيون، كما رأت **يديعوت أحرنوت**، صداقة مع الولايات المتحدة كذخر استراتيجي يمكن من التعاون الأمني والمساعدات المالية. وستزيد حجم السيادة الفلسطينية بنقل أراض إليها. وسيتم فتح مطار وميناء غزة والممر الآمن بين الضفة وغزة خلال وقت قصير مع تقليص الارتباط بإسرائيل. ولكن لم تتم الموافقة على المطالب الفلسطينية بالانسحاب من ٤٠٪ من الضفة. ومع ذلك، فإن عرفات غير ملزم بالإمتناع عن إعلان الاستقلال في ٤ أيار ١٩٩٩ وسيتم الافراج عن ٧٥٠ أسيراً فلسطينياً.

وزير الخارجية شارون أعلن أن الاتفاق ينطوي على انجازات هامة لدولة إسرائيل (**يديعوت أحرنوت**، ٢٥/١٠/١٩٩٨). أما رئيس الوزراء نتنياهو فقد رأى أن الوفد الإسرائيلي حقق هدفين هما: عدم تسليم معظم الأرض للفلسطينيين وعدم الانسحاب

Digitized by Birzeit University Library

واي بلانتيشن في الميزان

يعتقد رئيس حزب العمل السابق شمعون بيرس أن الاتفاق المذكور يعتبر انتصاراً لاتفاق أوسلو. واختبار اتفاق "واي" سيكون في تنفيذه. فإذا ما انهار في مرحلة تطبيقه فإنه سيتولد عن ذلك كارثة (**هآرتس**، ١٩٩٨/١٠/٢٥). أما رئيس الدولة وايزمن فقد هنأ نتياهو والوزراء الذين كانوا برفقته في المفاوضات على الجهد الذي بذلوه للتوصل للاتفاق مع المحافظة على احتياجات ومتطلبات الدولة، ورأى أن عملية السلام اجتازت مساحة كبيرة. وفي استطلاع للرأي العام الإسرائيلي نشرته صحيفة **يديعوت أحرنوت** بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٢٥، أعرب ٧٤٪ عن اعتقادهم بأن التوقيع على الاتفاق هو خطوة صحيحة مقابل ١٨٪ اعتبروه خطأ.

لكن اسحق شامير كانت له رؤية أخرى لاتفاق واي عبر عنها عبر كلماته التالية "لم يصلنا أي عزاء بعد المفاوضات المضنية و لم يتوقع أحد منا هذا العزاء. لم نحظ بالافراج عن بولارد ليكون بشرى تفرح لها الجماهير اليهودية وتغطي على عيوب المفاوضين. ويهودا والسامرة بقيت مصادرة وليست بحوزتنا. وإذا ما تم تقليص أرض إسرائيل في يهودا والسامرة فلن نحظى بهجرة جماعية في المنطقة المناسبة جداً لتوطين أرض إسرائيل. إن تقليص الهجرة لم يعد يؤلم السلطات الاسرائيلية اليوم. إن تدخل السلطات الامريكية ينطوي على اهانة ومس لسيادتنا، فمنذ اقامة إسرائيل لم تعتمد على الأجانب. وعرفات لم يتنازل بصورة واضحة ومطلقة عن إقامة الدولة مثلما أعلن ووعد أفراد عصابته. والحديث عن التبادلية يبقى هراء. فلقد خسرنا في المفاوضات ما كسبناه بالدم والتضحيات الجسام".

الامر المهم، كما ترى صحيفة **معاريف** في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٢٥، أن الاتفاق "لو لم يوقع لكنا نسير في الطريق إلى الحرب التي سنخسر فيها وإن كسبنا المعركة ميدانياً". أما صحيفة **هآرتس** فقد رأت، في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٢٥، أن الاتفاق جاء على مسار اوسلو ولكنه يفتقر إلى روح أوسلو وهي بناء الثقة والتصالح. ولكن اورن شاحور منسق المناطق سابقاً يعتقد أن الاتفاق يقدم تنازلات إسرائيلية أكثر مما يمكن لحكومة رابين وبيرس أن تقدمه دون أن يزيل عن إسرائيل التهديد الفلسطيني بالاعلان من طرف واحد عن الدولة الفلسطينية في أيار القادم (**معاريف**، ١٩٩٨/١٠/٢٦).

في الوقت الذي رأت فيه لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست أن الاتفاق ليس إلا وثيقة تتسم بالاهمال ومليئة بالثغرات وهو سيء بالنسبة لإسرائيل، ووجهت انتقادات

Digitized by Birzeit University Library

شديدة إلى سكرتير الحكومة داني نيفيه واتهمته بالخداع لأنه صاغ ملخصاً للاتفاق بالعبر
لا يتلاءم مع نصه الانجليزي (**هآرتس**، ١٩٩٨/١١/٤)، فإن عوزي برزمان قد أوضح
الاتفاق لم يحقق سوى مهلة زمنية سرعان ما تنقضي لتأتي بعدها متطلبات الحسم
النسوية الدائمة. ومن السخرية أن يكون نتنياهو قد تنازل عن الميزة التي حققها رابين
اوسلو وهي أن تقرر إسرائيل وحدها حجم الانسحاب الثالث (**هآرتس**
١٩٩٨/١١/١). ومع أن داني نيفيه أعرب عن أسفه لأن أعضاء الكنيست لم يكلفوا
أنفسهم عناء النظر إلى رسائل الضمانات التي وصلت إلى إسرائيل من الولايات المتحدة
قبل أن يهاجموه ويشهروا به (**هآرتس**، ١٩٩٨/١١/٤)، إلا أن لجنة الخارجية والأمن في
الكنيست أكدت على أن موافقة إسرائيل على التبادلية في مكافحة الارهاب بين إسرائيل
والسلطة الفلسطينية ليست إلا تعديلاً للأسوأ (**معاريف**، ١٩٩٨/١١/٤).

كانت أشد ردات الفعل ضد الاتفاق من قبل أوساط المستوطنين الذين تظاهروا م
بعض رجال اليمين مساء ١٩٩٨/١٠/٢٦ أمام مكتب رئيس الحكومة وهتفوا بشعارات
مثل: بيبي كاذب خائن، حكومة دماء، اليهود يقتلون، لا تنفيذ للاتفاق. وقال هؤلاء
المستوطنون: مثلما هتفنا ضد رابين هكذا نهتف ضد بيبي (**معاريف**، ١٩٩٨/١٠/٢٧).

نتنياهو والليكود و "واي"

كتب عكيفا الدار في صحيفة **هآرتس** بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٢٧ يقول بأنه لو أدرك
نتنياهو مبكراً أنه فقد ثقة المستوطنين في قيامه بتفجير اتفاق أوسلو لوفر على نفسه فقدان
ثقة الفلسطينيين في نواياه في تطبيق الاتفاق. وأكد عكيفا أن التبادلية الحقيقية تكمن في
توديع عرفات ليساره وتوديع نتنياهو ليمينه. ولكن الكاتب الإسرائيلي أمنون لورد يرى
أنه لولا نتنياهو لكان اليسار الاسرائيلي قد تنازل عن معظم أرض إسرائيل (**يديعوت
أحرنوت**، ١٩٩٨/١٠/٢٩)، في حين أن جدعون سامت يرى أن نتنياهو خلق غموضا
وثغرات كثيرة في اتفاق واي بلانتيشن، وهو ملك الصياغات، لتكون الغاما يستخدمه
عندما تمر قافلة التنفيذ (**هآرتس**،١٩٩٨/١١/٦). ويظن الكاتب الإسرائيلي بن كسفيت
أن افتعال نتنياهو لقضية المطلوبين والميثاق الوطني الفلسطيني لم تكن إلا لإرجاء التنفيذ
للاتفاق (**معاريف**، ١٩٩٨/١١/٦).

اتفاق واي بلانتيشن، كما يراه الكاتب الإسرائيلي حامي شيلو، هو اتفاق نتنياهو
بدون ذرائع والمسؤولية الجماهيرية تقع كلها على عاتقه. وحتى لو صعب أن تتحول بنو
هذا الاتفاق إلى واقع، كما يتوقع الكثيرون، فإن نتنياهو لا يستطيع أن يتنصل من توقيعه

Digitized by Birzeit University Library

الذي ينقل مناطق واسعة من أرض إسرائيل إلى الفلسطينيين. فنتنياهو قدم عرضاً طويلاً دون أن يظهر هذه المرة أمام عدسات التلفزيون. فقد شد اعصاب الامريكيين حتى النهاية وأهانهم وخدعهم ولم يتخل عن مناورات اللحظة الأخيرة في محاولة لانتزاع جوناثان بولارد من غياهب سجنه. وقد عاد نتنياهو إلى إسرائيل بعد أن اكتشف نفسه من جديد لأول مرة ولكن في دور جالب السلام الذي قاتله باظافره حتى الدقيقة التسعين (**يديعوت أحرنوت**، ١٩٩٨/١٠/٢٥). ولهذا، فإن دان مرغليت يؤمن بأن الأمر يتوقف على موقف نتنياهو الذي وقع الاتفاق. فإذا ما دافع عنه بقامة منتصبة وصوت مرتفع وليس بهمس وانصاف نفي فإنه لن يشعر فقط بأن السلطة ظلت بين يديه بل وأن قدمه تقف على عتبة البوابة التي فتحها له التاريخ (**هآرتس**، ١٩٩٨/١٠/٢٥)، ولكن الكاتب مئير شتجليتس يعتقد أنه بدون التطبيق الفعلي للاتفاق وتنفيذ الانسحاب، فإنه لا يمكن القول بأن نتنياهو انتقل إلى الوسط وأن أيديولوجيا اليمين قد انتهت (**يديعوت أحرنوت**، ١٩٩٨/١٠/٢٥).

وفي الوقت الذي عبرت فيه صحيفة **هآرتس** في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٢٦ عن اعتقادها بأنه إذا ما نفذت حكومة الليكود الاتفاق نصاً وروحاً فإنها تكون جديرة بالاحترام، فإن الكاتب الإسرائيلي أريه ناؤور يؤكد أنه بتوقيع اتفاق واي بلانتيشن يكون الليكود قد تبنى مبدأ تقسيم البلاد وانفصل عن أيديولوجية "وحدة الوطن". ومن الآن فصاعداً ستغدو المنافسة السياسية ترتكز على الجدوى التجارية التي يسجد العالم فيها لقوى السوق (**معاريف**، ١٩٩٨/١٠/٢٩). ولكن الكاتب الإسرائيلي يسرائيل هرئيل يرى أنه، وفي ظل خيانة اليمين العلماني الايديولوجية للمرة الثانية، فإنه يتوجب على اليمين العقائدي الديني أن يكف عن التحالف مع هذا اليمين العلماني والتوجه لعقد تحالف جديد يضم كل المخلصين العقائديين من كافة التيارات في هذه الانعطافة التاريخية (**هآرتس**، ١٩٩٨/١٠/٢٩). وأوضح نداف شرغاي أن أحزاب وحركات اليمين المنادية بوحدة أرض إسرائيل تسعى لمعاقبة نتنياهو وتشكيل جبهة بديلة ذات وزن تستطيع أن تجبر الفائز برئاسة الحكومة على أخذ هذه الجبهة في الحسبان (**هآرتس**، ١٩٩٨/١٠/٢٧).

مما سيترتب على "واي"

ذكر عمير رامفورت مراسل صحيفة **يديعوت أحرنوت** بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٢٥ أنه سيتم إخلاء ستة معسكرات للجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية مقابل إقامة عشرين معسكراً جديداً وسيجري في قيادة المنطقة الوسطى بسياق مع الزمن لاستكمال إخلاء وبناء المعسكرات الجديدة. وأكد اليكس فيشمان أن المخابرات المركزية الامريكية

Digitized by Birzeit University Library

سي. آي. ايه ستتدخل في تطبيق البنود الأمنية التي اتفق عليها بصورة عميقة جداً وستعمل ال سي آي. ايه داخل أجهزة الأمن الفلسطينية. كما أن بعثة ال سي.آي. ايه ستزيد من تواجدها في اللجان الأمنية الأربعة التي سيتم تشكيلها حسب اتفاق واي بلانتيشن على أن تكون اثنتان منها امريكية –فلسطينية واثنتان أخريتان أمريكية-إسرائيلية (**يديعوت أحرنوت**، ١٩٩٨/١٠/٢٥).

وقد أورد الكاتب الإسرائيلي شمعون شيفر التعهدات الامريكية التي نجمت عن الاتفاق و لم يرد ذكرها فيه (**يديعوت أحرنوت**، ١٩٩٨/١٠/٢٥) وهي:

١- يعقد كلينتون قمة أخرى تضم عرفات ونتنياهو قبل أيار ١٩٩٩.

٢- تنشر الولايات المتحدة بياناً ضد اعلان الاستقلال الفلسطيني من جانب واحد.

٣- تقوم اولبرايت بصياغة تعهد بمتابعة تطبيق التعهدات الفلسطينية.

وقد ذكرت صحيفة **معاريف** بتاريخ ١٩٩٨/١١/٨ أن الولايات المتحدة أعربت عن استعدادها المبدئي لتسليم إسرائيل مبلغ ١,٢مليار دولار لتمويل اعادة الانتشار.

اوسلو لا يزال موضع خلاف

وصف رون بونداك اتفاق اوسلو بأنه لا يمكن أن يكون أي اتفاق بصورة أخرى أفضل منه والدليل على ذلك أن اليمين الإسرائيلي لم يطرح خطة بديلة لهذا الاتفاق، فأسلو لا يقوم على أساس الوعود القاطعة ولا يستند إلى قوة إسرائيل العسكرية الحالية القادرة على ترحيل العرب إلى خارج البلاد ولا يتغذى من روح ميسيانية. فهو يقوم على أساس التفكير العقلاني الذي استخدم الأدوات السياسية لفحص المسألة الهامة وهي: ما هو الصالح والسليم الملائم لمصالح إسرائيل الحيوية وضمان مستقبلها مستقرة وقوية (**يديعوت أحرنوت**، ١٩٩٨/٩/١٤).

ولكن الكاتب والصحفي اليميني الإسرائيلي اوري دان يرى أنه إذا كان كامب ديفيد قد ابعد الجيوش المصرية عن إسرائيل حيث أصبحت جزيرة سيناء تفصل بينهما، فإن اتفاق أوسلو أدى إلى تقريب مخازن المتفجرات والأسلحة التي يمتلكها المخربون في غزة والضفة الغربية من مراكز المدن اليهودية. وفي الوقت الذي أدى فيه كامب ديفيد إلى وحدة الشعب وترك الليكود في السلطة لسنوات كثيرة، فإن أوسلو شرذم الشعب واقتلع مهندس اوسلو ذاته من السلطة ونقله إلى المعارضة (**معاريف**، ١٩٩٨/٩/١٧). ولكن

Digitized by Birzeit University Library

الكاتب اليساري اوري افنيري يرى بأنه لا يمكن للتاريخ أن يسير إلى الخلف وليس بامكان أحد أن يعيده للوراء، واوسلو حي يرزق والدولة الفلسطينية حقيقة قائمة أخذة في التبلور (**معاريف**، ١٩٩٨/٩/٧). ولكن هذه الدولة التي يراها عرفات النتيجة الحتمية لاتفاقات اوسلو لا زالت تحظى بالرفض أكثر من القبول لدى الإسرائيليين أنفسهم. فقد افاد استطلاع للرأي نشرته صحيفة هآرتس بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٢، أن ٣١٪ من الإسرائيليين رأوا ضرورة لإلغاء اتفاقيات اوسلو إذا ما أعلن عرفات عن قيام دولة فلسطينية في أيار ١٩٩٩، في حين رأى ٣٣٪ ضرورة تعليق هذه المفاوضات إلى أن يتراجع عرفات عن اعلانه ، بينما اعتقد ٢٦٪ أن المفاوضات لا بد وأن تستمر.

شارون والتسوية الدائمة

امتدح نتنياهو شارون لدى تعيينه اياه وزيراً للخارجية في بداية تشرين أول من هذا العام ١٩٩٨ واصفاً اياه بأنه جدير بالاحترام، ويحمل تجربة غنية وابداعاً وقدرات، ويعرف جيداً أضرار الحرب وثمار السلام. ووصف ميخائيل كلاينر شارون بأنه عابر القناة ومفكك مستوطنة يميت وهو الذي ورط إسرائيل في الوحل اللبناني والذي سيخرجها من وحل أوسلو (**يديعوت آحرنوت**، ١٩٩٨/١٠/١١). واعتقد شاؤول يهلوم ورفائيل ايتان أن شارون هو الوحيد الذي يضمن عدم تجاوز مصالح اسرائيل الأمنية والوطنية من أجل الرغبة بالتحرك إلى الأمام بالمسيرة السلمية (**الجيروزلم بوست**، ١٩٩٨/١٠/١١).

شارون الذي شارك في قمة واي بلانتيشن والمفاوضات التي اسفرت عن اتفاق واي وصف المسيرة السلمية بأنها صعبة كالحرب وقال: "قررنا رغم الألم بذل جهودنا للتوصل إلى اتفاق سلام من خلال ضمان الأمن الاقصى لدولة إسرائيل وسكانها" (**يديعوت احرنوت**، ١٩٩٨/١٠/٢٥). وشارون الآن يعكف على الاعداد للمفاوضات الدائمة التي سيخوضها مع الفلسطينيين. وكان شارون وأبو العلاء قد بلورا في المحادثات السرية التي اجرياها سابقا مبادىء وجدول أعمال للمفاوضات وتوصلا إلى عدة تفاهمات مبدئية حول قضايا جوهرية. وقد طلب شارون مؤخراً وثيقة أبي مازن –بيلين للاطلاع عليها ، تلك الوثيقة التي تبلورت قبل ثلاث سنوات وتقوم على اقامة دولة فلسطينية متروعة السلاح عاصمتها أبو ديس وبقاء تواجد عسكري إسرائيلي في غور الأردن وتقييد حق العودة للاجئين الفلسطينيين (**معاريف**، ١٩٩٨/١١/١٥). وفي الآونة الأخيرة جرى اللقاء الرسمي الأول بين شارون وأبي مازن في القدس في ١٩٩٨/١١/١٨، واستمر هذا اللقاء زهاء ساعتين وتطرق إلى المسائل الفنية والمبدئية. وسيجري اللقاء القادم في منطقة الحكم الذاتي.

Digitized by Birzeit University Library

وفي الوقت ذاته، فإن وزارة الخارجية الإسرائيلية والمستوى السياسي الاسرائيلي يعكفان على إيجاد صيغة تمنع الفلسطينيين من الاعلان عن دولة فلسطينية في أيار القادم ١٩٩٩ ويعمل شارون على بلورة طاقم سياسي استراتيجي يدرس الزوايا المختلفة للتسوية الدائمة (**معاريف**، ١٩٩٨/١١/١٩).

وقد وصفت صحيفة **معاريف** في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٨/١١/١٩ وزير الخارجية شارون بأنه رجل المفتاح في الحكومة الاسرائيلية بعد أن فقد اليمين بوصلته. وذكرت أن شارون أكد مرة أخرى أنه يفضل دولة فلسطينية على اجزاء من الضفة الغربية ولا يفضل حكما ذاتيا على كل الضفة.

بعد المصادقة على "واي"

صادقت الكنيست الإسرائيلي في ١٩٩٨/١١/١٧ على الاتفاق وبأغلبية ٧٥ صوتا ومعارضة ١٩ عضوا وتغيب ١٧ عضوا آخرين . وقد عقبت صحيفة **هآرتس** على هذه المصادقة في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٨/١١/١٩ بقولها أنه من الصعب قبول ظاهرة تصويت وزراء حكومة ضد الحكومة في الكنيست في موضوع ذي أهمية وطنية من الدرجة الأولى. وأضافت **هآرتس** أن مصادقة الحكومة على الاتفاق، رغم أنه يقسم اليمين، يضع اتفاق اوسلو أمام اجماع وطني، وهذه خطوة صغيرة ولكنها كبيرة الأهمية نحو تخلص إسرائيل من المناطق المحتلة.

ولكن صحيفة **هتسوفيه** اعتبرت في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٨/١١/١٩ أن اليوم الذي صادقت فيه الكنيست على الاتفاق هو يوم حزين في تاريخ إسرائيل، وأن الذين عارضوا الاتفاق يدركون أن الحديث يدور عن تنازل خطير عن مناطق أرض إسرائيل. وعلى الحكومة والكنيست أن يوضحا للجمهور الإسرائيلي الأسباب التي دعت إلى الموافقة على هذا الاتفاق.

وقد حذر الكاتب الإسرائيلي جدعون ليفي من تصرفات ولهجة ومطالب القادة الإسرائيليين، وعلى رأسهم نتنياهو، لأنها تحول عرفات من شريك إلى عميل، الأمر الذي قد يجعل إسرائيل تجد نفسها في نهاية المطاف مع اتفاق وميثاق ملغي ولكن بوجود أحمد ياسين على رأس الشعب الفلسطيني (**هآرتس**، ١٩٩٨/١١/١٧).

Digitized by Birzeit University Library

ورغم الاتفاق والمصادقة عليه إلا أن اللجنة المالية الإسرائيلية وافقت في ١٩٩٨/١١/١٨ على تحويل ٢٠مليون شيكل، تمول من الاحتياطي العام للدولة، للبناء في المستوطنات (**هآرتس**، ١٩٩٨/١١/١٩). وقد ذكرت صحيفة **يديعوت أحرنوت** بتاريخ ١٩٩٨/١١/١٩) أن ١٨ مستوطنة في الضفة الغربية، وصفتها وزارة الدفاع الإسرائيلية بأنها ذات أولوية من ناحية احتياجات الحماية، قد تحولت بالتدرج إلى " أهداف محصنة".

Digitized by Birzeit University Library

تلخيص كتاب:

الخطة الشاملة لاسرائيل في سنوات الالفين "اسرائيل ٢٠٢٠"

جاءت هذه الخطة، بمبادرة مشتركة من جمعية المهندسين المعماريين ومخططي المدن وكلية الهندسة المعمارية التابعة لمعهد الهندسة التطبيقية – التخنيون – في حيفا. وكانت ثمرة عمل ومجهود مضني شارك فيه اكثر من ٢٥٠ من اصحاب المهن، ومن لهم الريادة في المجال الاكاديمي الاسرائيلي. واضافة لهؤلاء دعي وشارك في اعداد الخطة عشرات الخبراء العالميين من ذوي التخصص والخبرة العالية. قدم المشاركون اوراق عمل واوراقاً بحثية زادت عن أربعة الاف ورقة. جميع هذه الاوراق تمت مناقشتها وتصنيفها من قبل طواقم عمل رئيسية وثانوية واعدادية وتحضيرية.

بدأ العمل على خطة "اسرائيل ٢٠٢٠" مع مطلع عام ١٩٩١ واستمر حتى النصف الثاني من عام ١٩٩٧. في مرحلة العمل الاولى، والتي امتدت حتى عام ١٩٩٣، انضم الى كوادر الطواقم عشرة وزارات حكومية مهمة اضافة الى مكتب رئيس الحكومة، الوكالة اليهودية، ادارة اراضي اسرائيل، وسلطة المياه. في هذه "المرحلة الاولى" جرى عرض واسع لقضايا تخطيطية متعددة تم تصنيفها حسب علاقاتها مع المجالات والامكانيات المطلوبة لسيناريوهات المستقبل الممكن ودرجات ترتيب المجال القومي. وتم عرض موسع للعلاقة بين هذه القضايا ومدى ترابطها ودرجات تأثيرها على بعضها البعض. كما وضعت قواعد واسس لسريان المستندات وتحديد المتعاملين معها بشكل بنية تنظيمية هرمية.

Digitized by Birzeit University Library

تم عرض خطة "اسرائيل ٢٠٢٠" من خلال ثمانية عشر مجلدا، ثلاثة منهم كتبت خصيصا، ووجهت الى المؤسسات الحكومية ذات العلاقة. وتم في هذه المجلدات الثلاث التشديد على الامور التي تعني هذه المؤسسات بشكل مباشر، أو تحتاج الى دعم ومساندة حكومية، أو كانت ذات طابع شمولي. وقد حوت ملخصا لمعظم القضايا التي عالجتها الخطة.

صورة المستقبل – برنامج تنظيم الحيز القومي

تسعى خطة "اسرائيل ٢٠٢٠" إلى التوجه نحو مسارات تطوير حسب مبدأ "البعثرة المركزة"، أي توزيع التطوير على المستوى الاقليمي مقابل تركيزه على المستوى المناطقي. لاجل ذلك جرى تقسيم الدولة اليهودية الى سبعة مجالات قومية كالتالي:

ثلاثة مجالات مدينية تكون في الشمال (مركزه حيفا)، والوسط (مركزه تل-ابيب، القدس)، والجنوب (مركزه بئر السبع). يكون في هذة المراكز تمركز كبير للسكان وللخدمات والبنى التحتية. يعيش اليوم في هذة المناطق حوالي ٨٠٪ من مجمل السكان على ٢٠٪ من مساحة الارض. وسيكون المجال المتمدن متميزا في طبيعته ومتخصصا في وظائفه تربطه شبكة مواصلات متطورة مع باقي المجالات القومية، الامر الذي سيشجع التخصصات القطاعية فيه. وانطلاقا من الاستعمال الناجع لمصادر الارض فإن المجال المتمدن يدعم التطور المركز داخله، وفي نفس الوقت يمنع عملية الزحف السكاني المستمر نحو الاطراف المجاورة. أما المرافق الاقتصادية فستكون على طول اضلاع هذا المجال وفي هوامشه، في حين يكون مركز هذا المجال عبارة عن "قلب اخضر" كبير ومفتوح امام سكان هذا المجال. يمتاز هذا النموذج من التطور، عن النموذج المتروبوليني، بأنه يحوي مجموعة مدن رئيسية تربطها شبكات اتصال قوية وانه جاء ليكفل استمرار تركيز التطور ايضا في المستقبل ومنع الزحف السكاني نحو المجالات المجاورة. تتركز معظم النشاطات في زواياه وعلى طول اضلاعه في نظام متروبوليني متخصص.

مجالان وسطيان يكونان عازلان بين المجالات الثلاث المدينية وفي نفس الوقت يربطان بينها. يعيش اليوم فيهما حوالي ١٢٪ من مجمل السكان على ١٤٪ من مساحة البلاد. يتمتع هذا المجال بدمج منسجم لقيم الطبيعة الخلابة القروية، مع سهولة الوصول الى المجالات المتمدنة المجاورة. والجهد التخطيطي في هذا المجال يهدف الى صد الزحف السكاني القادم من المجال المتمدن، ومنع انتشار الضواحي في قرى هذا المجال. لاجل ذلك

Digitized by Birzeit University Library

فإن " اسرائيل ٢٠٢٠ " تشجع اقامة مدن رئيسية على محاور ونقاط لقاء شبكات الشوارع الرئيسية.

مجالان مفتوحان يكونان في طرفي الدولة الشمالي والجنوبي يعيش فيهما اليوم حوالي ٨٪ من مجمل السكان على ٦٦٪ من مساحة البلاد . ضمن هذا المجال يتم التركيز على قيم الطبيعة ومناظرها الجميلة والحفاظ على استمرارية وتواصل المناظر الطبيعية على امتدادات الطرق. اما التطور المتمدن في هذا المجال فسيكون موجهاً نحو ملتقى الطرق الرئيسية التي ستستوعب الانتشار السكاني القادم من القرى المجاورة . اما تطوير هذه القرى فيجب أن يخضع لقيم البيئة والبانوراما ضمن المحافظة الشديدة على المساحات المفتوحة.

تهدف خطة "اسرائيل ٢٠٢٠" إلى تحديد مساقات اقتصادية، اجتماعية وبيئية مندمجة تسعى لتطوير اسرائيل نحو المائة الحادية والعشرين، محددة لذلك سياسات ووسائل تحقيق هذه الاهداف. وفي حين كان التخطيط، في السنوات الاولى لاسرائيل، يهدف الى تحقيق "إحتلال الارض غير المأهولة" التي تركها اهلها الطبيعيين، أي "انتزاع باقي الاراضي" من مالكيها غير اليهود، واستيعاب الهجرة اليهودية الغزيرة القادمة، و"تحصين البلاد" بقلاع "كيبوتسات ومستوطنات" على أطراف البلاد، فإن "اسرائيل ٢٠٢٠" ترى أن الاستعمال السيء للارض والبذخ قد أدى الى نقصان خطير في رصيد الارض المفتوحة والى اكتظاظ سكاني كبير.

ولكون إسرائيل دولة تسعى لتكون احدى الدول "الاوروبية" المتطورة صناعياً، وأخذت على عاتقها جمع كل يهود العالم في أرض "الميعاد" بواسطة قانون الهجرة، فإن "اسرائيل ٢٠٢٠" أخذت على عاتقها الاجابة على سؤال: كيف يمكن استيعاب احجام التطوير الكبيرة، المتوقعة في اسرائيل خلال العقود القادمة؟ كل ذلك دون أن تسيء الى مصادرها الطبيعية وخاصة مخزون الارض المفتوحة ولا تهدم "المناظر الطبيعية البيئية"، ودون ان تنهار فيها البنية التحتية الوطنية وتزيد الهوة الاجتماعية بين فئات الشعب، وأن تبقى دولة اسرائيل قادرة على استيعاب موجات الهجرة الكبيرة. وهل يمكن لمثل هذا التطور أن يحدث في دولة صغيرة مكتظة جداً، في اطار "امور عادية" ويبقى الامر متروكاً "لقوى السوق" ولضغوطات قطاعات معينة تعمل ضمن رؤية آنية؟ هل يمكن لمثل هذا التطور أن يحدث بمعزل عن تنسيق ومواءمة بينه وبين افكار تخطيطية شاملة وبعيدة المدى؟

Digitized by Birzeit University Library

اما باقي المجلدات فقد خصص كل واحد منها لقضية و / أو مجموعة قضايا ذات صلة قوية. وجاء ضمن مجلدين عرض واف لقضايا التخطيط من حيث "عملية التنفيذ وسياسة الارض"، وبمعنى آخر سياسة الارض وسياسة المؤسسات الرسمية. في هذين المجلدين حاول طاقم التخطيط الاجابة على اشكالية: هل الخطة تملي السياسة؟ أم هل هي مشتقة من السياسة؟ هل التركيز على الخطة هو من أجل الخطة ذاتها أم من أجل تيسير الطريق الصحيح نحو النتائج المرغوب فيها، وبالتالي تحديد سياسية عامة لتحقيق الخطة؟ كل ذلك ضمن، ومن خلال "متسع الامكانيات" و "صورة المستقبل".

وتعرض خلال ثلاث مجلدات اخرى "سيناريوهات رئيسية" ضمن ثلاثة قضايا هي: "اسرائيل في سياق الدول الصناعية" و"اسرائيل والشعب اليهودي" و "اسرائيل في بيئة سلام".

بالنسبة لـ "اسرائيل ٢٠٢٠" هناك ثلاثة سيناريوهات رئيسية تحدد سوية وبشكل مندمج بيئة التخطيط المستقبلي لدولة إسرائيل. كل ذلك من خلال عمل الطواقم واتبلع اسلوب "العصف الفكري"، "التمثيل". تهدف هذه السيناريوهات الى تشخيص بيئة التخطيط المستقبلي وفي ذات الوقت تشخيص الفرص لتحقيق الاهداف القومية المركزية "اسرائيل دولة متطورة صناعيا، تكون في ذات الوقت بيتاً قومياً لجميع يهود العالم، وتربطها علاقات سلام مع جاراتها في الشرق الاوسط".

سيناريو "اسرائيل في مساق الدول المتطورة"

يتنبأ هذا السيناريو بنسب التطور الاقتصادي المتوقعة خلال العقود القادمة، كما ويشير الى توجهات هذا التطور، وذلك استناداً لتحليل مقارن لدول غرب أوروبا (٢٤ دولة من دول السوق الاوروبية المشتركة)، والاستفادة من تجاربها وتجاوز الاخطاء التي مرت بها. ويعتبر هذا السيناريو أن استيعاب الهجرة اليهودية وتفعيل نظام التعليم بشكل جيد سيوفران لاسرائيل طاقة بشرية ذات تقنية عالية جداً تكون قادرة على نقل اسرائيل بقفزة نوعية الى مرحلة "ما بعد الحقبة الصناعية". وهناك شرط آخر لتطور اسرائيل هو توجيه البنى التحتية المستحدثة والمعتمدة على التطور التكنولوجي العصري وإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني على اسس الافضليات النسبية للمكان والمجال القومي. هذه الامور، مجتمعة، تكون زاداً لاسرائيل اثناء دخولها القرن الحادي والعشرين موفرة لها مركزاً محترماً في مصاف الدول المتطورة صناعياً.

Digitized by Birzeit University Library

سيناريو "اسرائيل والشعب اليهودي"

بنت الحركة الصهيونية ايديولوجيتها على محاولة تأمين الوجود اليهودي من خلال عناصر حاضره التاريخي، وليس فقط على اساس تقاليده التاريخية. ارتكزت عناصر الحاضر الصهيوني على المساحة (الارض)، اللغة، والسيادة السياسية. واستطاعت الحركة الصهيونية انتزاع بعض عناصر التقاليد اليهودية القديمة. ففي حين كانت اللغة العبرية لغة التوراة والطقوس الدينية جاءت الصهيونية وبعثتها كلغة أمة (أو شعب). ومثلما كانت أرض صهيون رمزا لطقوس دينية فإن الصهيونية حولتها إلى مركز جذب جغرافي ذي سيادة سياسية للشتات اليهودي. أما اليهودية التي كانت في مضمون ديني روحاني فإن الصهيونية حولتها إلى هوية قومية.

يتوقع "سيناريو اسرائيل والشعب اليهودي" لاسرائيل أن تصبح مركز الثقل الديموغرافي ليهود العالم خلال العقود القريبة. وأكثر من ذلك فإن اكثر من نصف يهود العالم وحوالي ٧٢٪ من الاجيال الشابة اليهودية ستعيش في اسرائيل، الامر الذي يلقي على عاتق المؤسسات الرسمية تربية وتثقيف هذه الاجيال، كما يحتم عليها أن تبقى مستعدة لاستقبال الهجرة المستمرة وخاصة ما يعرف بـ "عمليات الانقاذ"، أي عمليات تهجير اليهود من الأوطان التي يعيشون فيها إلى إسرائيل.

تقدم خطة "اسرائيل ٢٠٢٠" تصورا لاستيعاب موجات الهجرة، وخاصة المفاجئة منها، عبر التخطيط العقلاني في توزيع المساحات المفتوحة، وعبر توجيه الاقتصاد الاسرائيلي الى مسارات تكون قادرة على تلبية حاجات الهجرة القادمة. كما تطرح أن تكون مسارات التطور الاقتصادي لاسرائيل ذات قوة جذب تنافس دول المهجر (خاصة اوروبا الغربية وامريكيا الشمالية).

سيناريو "اسرائيل في محيط سلام"

رغم أن الخطة، منذ البداية، افترضت حدوث سلام في المنطقة، الا أن اتفاقية اوسلو وما اعقبها من اتفاقيات سلام دولية اخرى ، السلام مع الاردن، جعل تعامل طواقم التخطيط مع السلام ليس توقعا بل حقيقة قائمة. هذا الامر دفع بالطواقم الى اعادة النظر في استراتيجية الخطة والقيام بفحص جديد ورسم اشكالية وثمار السلام، سواء كان ذلك في مجال التعاون الاقتصادي الاقليمي مع الدول العربية أو في إزالة المعوقات السياسية الدولية التي كانت مفروضة على الاقتصاد الاسرائيلي جراء المقاطعة العربية وبسبب حالة الحرب او اللاسلم.

Digitized by Birzeit University Library

في حالة سلام بين اسرائيل وجاراتها العربيات ستكون الحدود مفتوحة، الأمر الذي يحول اسرائيل من "جزيرة" معزولة في بحر عربي الى "نقطة التقاء وتقاطع" اقتصادي كبير في الشرق الاوسط. ويتوقع أن تزداد وتائر التطور الاقتصادي الاسرائيلي. وسيعتمد الاقتصاد، في الاساس، على تخصصات قطاعية اساسها الخبرة والتكنولوجيا. وسيصبح هذا الاقتصاد مركزا للخدمات التجارية والمالية لدول المنطقة.

الفحص الاقتصادي لمدى نجاعة التعاون الاقتصادي مع الدول العربية، وتحديد درجات نموها الاقتصادي وقدرات اسواقها، قاد المخططين الى نتيجة مفادها هامشية هذا التعاون بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي، وذلك نظرا للتطور الاقتصادي الاسرائيلي الكبير مقابل ضعف وهشاشة اقتصاد الدول العربية المجاورة، حيث يقارب الناتج المحلي الاسرائيلي المائة مليارد دولار، والميزان التجاري يزيد عن ثلاثين مليارد دولار، والامية لا تتعدى ال٣٪. ويتمتع الاقتصاد الاسرائيلي بتخصص قطاعي، مبنى في اساسه، على صناعات محكمة وبنى تحتية متطورة جدا. كل هذا مقابل اقتصاد عربي متخلف في معظم قطاعاته، الامر الذي يعني ان الاقتصاد العربي لن يكون منافسا للاقتصاد الاسرائيلي ولا حتى مستهلكا للبضائع الاسرائيلية. وفي ارقى الحالات يكون الاقتصاد العربي متمما للاقتصاد الاسرائيلي وخاصة في القطاعات التي تعتمد على وفرة ايدي عاملة غير مهنية.

هذا الوضع ابقى كل ثمار السلام محصورة في العلاقة الاقتصادية بين اسرائيل والدول الصناعية المتطورة، سواء كانت اشكال هذا التعاون في الاستثمارات الاجنبية القادمة بغزارة لاسرائيل، او في اسواق التصدير والاستيراد – توسيع القديم منها وفتح اسواق جديدة خاصة في دول شرق اسيا: الصين، الهند، واندونيسيا، وحتى في دول اوروبا الشرقية –أو تخفيض عامل المخاطرة في دول اوروبا الغربية – سواء كان ذلك في اسعار التسليف او قواعد المتاجرة الخارجية، أو مردود الاستثمارات، أو عقد اتفاقيات اقتصادية ثنائية سريعة مع دول العالم، واستغلال سريع لاجواء السلام الحديثة، لا سيما وان هذه الاجواء يمكن لها أن تتبدل عندما تتعثر عملية السلام مع الفلسطينيين.

خطة "اسرائيل ٢٠٢٠" ترى أن التطور الاقتصادي الكبير في اسرائيل، وكون قطاع الخدمات فيها على مستوى عال جدا، وكون نمط الحياة الاجتماعية فيها غربيا، سيجعل اسرائيل مرفأ ومقرا للادارات الاقليمية للشركات الاجنبية العالمية القادمة للشرق الاوسط ومكان سكن لهذه الادارات ولعائلاتها أيضا. وهكذا ستصبح اسرائيل العصب الاقتصادي لكل الشرق الاوسط، وستكون تل – ابيب محور العولمة القادمة من الغرب الى الشرق.

Digitized by Birzeit University Library

ضمن هذه القضايا تم عرض أربعة بدائل (مجلدات) هي:

أولا، "أمور طبيعية" ويقوم على فرضية استمرارية التوجهات الحالية دون تدخل قوى التخطيط وترك الامر فقط لقوى السوق. وهذا بديل لغياب التوجهات التخطيطية اثناء تطور الدولة خلال العقود القادمة.

ثانيا، "بديل اقتصادي" يسعى لضمان واستقرار اقتصادي لزمن طويل، ولتحقيق غايات قصوى من النمو الاقتصادي لاسرائيل لا سيما مع وجود رأسمال مصرفي كبير ورأسمال بشري على غاية كبيرة من المهنية.

ويتفرع هذا البديل الى:

بديل اقتصادي يشدد على الصناعة، ويسعى الى تحقيق الاهداف الاقتصادية بواسطة تطور صناعي غني بالمعرفة والخبرة التقنية.

وبديل اقتصادي يشدد على الخدمات، ويسعى لتحقيق نفس الاهداف الاقتصادية ولكن بواسطة التركيز على تطور الخدمات الانتاجية والبحث والتطور التكنولوجي.

ثالثا، "بديل اجتماعي" غايته الرئيسية "جودة الحياة للجميع" من خلال السعي الدؤوب لنشر المساواة بين مجموعات مختلفة من السكان الاسرائيليين، وهدف جسر الهوات الاجتماعية الموجودة داخل فئات المجتمع الاسرائيلي.

ورابعا، "بديل طبيعي – بيئي" يتعامل مع اشكالية الاكتظاظ السكاني، ومع عملية نفاذ المصادر الطبيعية. يحمل هذا البديل هدف "التطور المستديم" و"مبادىء التخطيط العرقي". كل ذلك مع التشديد والمحافظة على المناظر الطبيعية والبيئة.

كل بديل من هذه البدائل تم عرضه وكأنه مركزي وباقي البدائل تعتبر ثانوية بالنسبة له. و لكن اخذ بالحسبان مدى تأثرها وتأثيرها الايجابي والسلبي.

وتمثلت المواضيع الرئيسية التي تم بحثها ضمن هذه البدائل في التالي:

عناصر التطوير الاقتصادي، المفهوم العام للمجال، التركيز مقابل البعثرة في توجيه التطوير، مستويات التوازن المجالي بين السكان والعمالة، مستوى المساواة المجالية، العناصر الاجتماعية الاقتصادية في المستوى المتروبوليني، العلاقات التبادلية بين المبني والمفتوح ووظيفة الحكومة في جهاز التخطيط.

Digitized by Birzeit University Library

اما سياسة التخطيط الموضوعية – حسب المواضيع – فقد تم عرضها في ستة مجلدات هي: "مواصلات واتصالات، "جهاز التعليم" "نظام الارض المفتوحة"، "الطاقة" و"توجيهات لتطوير مستديم". ومرة اخرى تم تقديم الصوره للوضع الحالي والصورة المستقبلية المتوقعة خلال سنوات الخطة، والصورة المرغوب فيها ووسائل تحقيقها ضمن الامكانيات المتاحة.

اما السياسة الامنية لاسرائيل وكيف وأين سينتشر الجيش؟ وما هي وسائل تدريبه، وعدد وحداته النظامية،وايام الخدمة الاحتياطية...الخ فقد تم عرضها داخل مجلد جهاز الامن (المجلد السادس). وغني عن القول ان هذا المجلد يعتبر سرا أمنيا ، ولذلك فهو ليس بمتناول الجمهور.

من خلال خطة "اسرائيل ٢٠٢٠" تكون اسرائيل قد انضمت، عمليا، الى مجموعة دول غربية متطورة كهولندا، اليابان، بريطانيا، المانيا، فرنسا، الدانمارك. وخطة "اسرائيل ٢٠٢٠" هي خطة شاملة وبعيدة المدى وسيكون لاسرائيل، بفضل ذلك، تصور لدخول القرن الحادي والعشرين وفق رؤية مستقبلية واضحة ومحددة المعالم والاهداف المرجو تحقيقها، وتنبؤ مسبق للصعوبات والمشاكل التي قد تعترض طريقها، والحلول والبدائل لهذه المستعصيات.

"اسرائيل ٢٠٢٠" وفلسطينيو الداخل

لا تمتاز خطة "اسرائيل٢٠٢٠" عن باقي الخطط السابقة في كونها الاولى من ناحية بعدها الزمني وحسب (٣٠ سنة) وانما لأنها الاولى التي أخذت بعين الاعتبار وجود اقلية عربية داخل حدود اسرائيل أيضا. وبالتالي فإن الوزن النسبي للعرب (حوالي ٢٠٪) حتم على طاقم التخطيط التعامل معهم كحقيقة موضوعية قائمة، ومن الخطأ اغفالهم.

يحتل العرب في اسرائيل، ادنى درجات التطور بسبب السياسة الرسمية التي انتهجتها المؤسسة الحاكمة على مر السنين، الا أن التغيرات النوعية الايجابية داخل العرب (محو الامية، زيادة عدد المثقفين، دخول المرأة العربية سوق العمل، والوعي السياسي المتعاظم داخلهم)، والخصخصة الجارية في الاقتصاد الاسرائيلي، ورياح السلام التي هبت على المنطقة والتي تسقط عنهم تهمة "الطابور الخامس" و تفتح امامهم اقتصاد الدول العربية المجاورة، جميع هذه الامور تكشف من جهودهم من أجل تضييق التفرقة العنصرية المتبعة ضدهم من قبل المؤسسات الاسرائيلية الرسمية، وخاصة على مستوى البرمجة والتخطيط

Digitized by Birzeit University Library

والتطور في سلطاتهم المحلية. وتحذر خطة "اسرائيل ٢٠٢٠" من انه "اذا استمرت اسرائيل بسياستها الحالية، انتهاج سياسة التفرقة في توجية المصادر الاقتصادية ضد العرب، واذا لم تستطع تغيير اساليب تفكيرها بالنسبة للعرب الاسرائيليين فإنها ستسبب بشكل اكيد اندلاع تيار قومي متطرف وخطير داخل سكانها العرب".

الانتشار السكاني للعرب في معظمه هو في التجمعات السكانية القروية المنتشرة في ثلاثة تجمعات: الجليل، المثلث، النقب، وبلغة خطة "اسرائيل ٢٠٢٠" يقع الجليل داخل "المجال المفتوح" الشمالي، في حين أن معظم سكانه هم داخل "المجال المديني". أما في المثلث فجميع وادي عاره يقع ضمن "المجال الوسطي". والقرى الكبيرة: الطيرة، الطيبة، باقة وجت وما حولها تقع في اطراف "المجال المديني".

وهكذا فإنه، حسب خطة "اسرائيل ٢٠٢٠" فإن معظم التجمعات العربية ستكون خلال مدة الخطة ضمن "التجمعات المدينية"، الامر الذي يحمل في ثناياه تغيرا جذريا ينقلهم من حياة القرية الى الحضر، مع كل ما يصاحب ذلك من علامات الرقي والرفاه الاجتماعي.

تشير خطة " اسرائيل ٢٠٢٠ " إلى أن معظم الاستثمارات تحدث في المركز وخاصة في مناطق المتروبولين. حيث تتركز اعظم قاعدة للبنية التحتية والتنظيمية. والخبرة والتقنية العالية ورأس المال الكبير. والمبادرة الاقتصادية النشيطة، والقوى العاملة المهنية، مما يؤدي إلى تعاظم الهوة الاقتصادية بين المركز والأطراف، وهذا بدوره يؤثر على جميع السكان، العرب واليهود. ولكن بناء على تجربة الماضي فإن الحكم المركزي يكثف دعمه للتجمعات اليهودية المتضررة ويهمل العرب. وطالما أن معظم التجمعات العربية تقع في الاطراف، فإنها ستحرم من الدعم الحكومي مما يجعل وضعهاالاقتصادي يزداد سوءا.

ترتيب المجال القومي "لاسرائيل ٢٠٢٠" هو في ثلاث متروبولينات (القدس - تل ابيب، حيفا، بئر السبع) وحولها ارياف تعتاش منها وتخدمها. أما المتروبولين العربي المقترح اقامته، والذي هو جزء من "المجال المتمدن الشمالي"، فهو مدينة الناصرة التي تخدم الارياف العربية. وفحص هذا الطرح يقود الى الحديث عن ناصرة يهودية ممتدة شرقا حتى تصل حدود القرية العربية المهدومة وهي لوبيا، ولأجل ذلك صادرت السلطات معظم أراضي القرى العربية: المشهد، الرينة، كفر كنا، طرعان، عين ماهل، اكسال، دبورية. وداخل الناصرة العليا (اليهودية) تجمعت كل المراكز والدوائر والمؤسسات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية.

Digitized by Birzeit University Library

أما المثلث، مركز التجمع الثاني للعرب في اسرائيل، فإن مستقبل تطوره مرهـــون فقط بتطور السياحة القادمة من الدول العربية، والتي تمر عبر قرى المثلث الحدوديـــة في طريقها الى المركز والى شواطئ البحر المتوسط، حيث يوجد على طول الساحل فقـــط قرية عربية واحدة هي جسر الزرقا، والتي من المأمول أن تحظى بقســـط مـــن كعكـــة السلام. وأما النقب، حيث تنتشر فيه تجمعات بدوية، فإنه معد، في الاساس، لاســـتيعاب كل البرامج التطويرية الاسرائيلية، اضافة الى استيعاب معسكرات الجيـــش وســـاحات تدريبه، ومراكز تخزين اسلحته التي ستنقل من الجولان والضفة الغربية. لأجل ذلك فمـــن الضروري تركيز عرب النقب في تجمعات سكانية مكثفة "كنتونات" دون توفير مقومات اقتصادية، ومراكز عمل داخل هذه التجمعات السكنية. ولا تستبعد خطـــة "اســـرائيل ٢٠٢٠" ظهور قطاع "سياحة قروية" داخل القرى العربية.

أما بالنسبة لمشكلة السكن الخانق في الوسط العربي، والغياب شبه المطلق للخرائـــط الهيكلية من جميع تجمعاته السكانية وإهمال التنظيم العمراني في هذه التجمعات، وحرمانها من متسع جغرافي يستوعب تطوره الطبيعي، فهي في اساسها نتائج لسياسات تخطيطيـــة رسمية سابقة كان حجر الزاوية فيها، بالنسبة للعرب، نقل ملكيـــة الارض العربيـــة الى الدولة ومن ثم تقديمها لليهود . ومن الجدير ذكره أن الارض فور مصادرتها تصبح جزءا من "ارض اسرائيل" ويقتصر استعمالها على اليهود فقط. ويندرج تحت هذا التصنيـــف حوالي ٩٣٪ من "اراضي اسرائيل". ومن غرائب الامور أن العقلية الاقتصادية الاسرائيلية المسيطرة، ترفع علم الخصخصة بكل بسالة، أما عندما يكون الحديث عن قطـــاع الأرض فالأمر من المحرمات. وبفضل هذه القوانين التي تنضح بالطبيعة العنصرية ضد العرب فـــإن الرقعة المجالية المتاحة لهم آخذه بالنقصان، الامر الذي سيؤدي عندهم الى انفجار سكاني. وليس من قبيل الصدفة أنه على مدى خمسين عاما لم يقم أي تجمع سكاني عربي جديـــد. وعلاوة على ذلك، فإن قضية القرى العربية الغير معترف بها، حتى اليوم، هي مثال علـــى هذه السياسة التخطيطية المنهجية. ومقابل ذلك، فقد قامت مئات المستوطنات اليهوديـــة في الجليل والمثلث. إن ما نجم عن ذلك، من تشويه للواقع الســـكاني العـــربي، يتجلـــى بأوضح صورة في سياسة الاستيطان اليهودي، وكل واحدة من هذه المستوطنات شـــاهد على زرع الوجود اليهودي في الارض العربية قطعا للتواصل الجغرافي بـــين التجمعـــات السكنية العربية، وتهيئة الفرصة لتواجد عسكري اسرائيلي، حتى تكون هذه المســـتوطنات جسرا لكسب المزيد من الاراض العربية.

Digitized by Birzeit University Library

خطة "اسرائيل ٢٠٢٠" ترى هذه المشكلة فقط في اطارها الاقليمي العام. ولهذا، فهي في طروحاتها لمعالجة قضية نفاذ مصادر الارض تقترح بناء أبراج متعددة الطبقات دون أن تفحص مدى قابلية ذلك في المجتمع العربي القروي وتركيبته العائلية، أو أن تكلف نفسها عناء البحث في جذور المشكلة أو أن تبحث امكانية منح العرب ارضا جديدة، بدلا من مصادرة أراض جديدة، يقيمون عليها مدنا وقرى جديدة أسوة بالمواطنين اليهود.

ومع كل ذلك، وربما لأجل ذلك، فإن "اسرائيل ٢٠٢٠" ترى أن السلام سيفتح مجالات العمل امام الشباب العرب في صفوف الجيش الاسرائيلي، خاصة تلك المهام الدنيا التي يقوم بها حرس الحدود و قصاصو الأثر. وفحص الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للفئات العربية التي تعمل اليوم في هذا المجال، الدروز والبدو، يظهر أن اوضاعهم لا تشذ عن الاوضاع العامة لجميع العرب في اسرائيل.

تشير خطة "اسرائيل ٢٠٢٠" الى بداية دخول المرأة العربية إلى سوق العمل، الامر الذي يحمل في ثناياه تغيرات اجتماعية اقتصادية تظهر ايجابياتها في حياة الاسرة العربية. وبشكل عام، تقر خطة "اسرائيل ٢٠٢٠" ان هناك تغيرات كمية – ديموغرافية – عربية ستصاحبها بذور لتغيرات نوعية ايجابية، سواء كان ذلك بزيادة وانتشار التعليم في جميع مراحله بين العرب في اسرائيل وإكتساب الحرف وتنشيط المبادرة الاقتصادية، ونشر المرافق الاقتصادية الصغيرة داخل قراهم، والوعي السياسي المتزايد، يمكن لها أن تتطور وتوحدهم في اطار سياسي واحد يمنحهم قوة برلمانية تفاوضية ترغم المؤسسة الحاكمة أن لا تكتفي بالوعود، بل تكون هذه المرة ملزمة بتنفيذ وعودها تجاه العرب. و خطة "اسرائيل ٢٠٢٠" لا تستبعد وجود ٢٥-٣٠ عضو كنيست عربي خلال زمن الخطة.

ومجمل القول أن خطة"اسرائيل ٢٠٢٠" ترى في وتائر النمو المتسارع في الاقتصاد الاسرائيلي وزيادة الفوارق بين اسرائيل والعالم العربي تعزيزا لانسجام العرب داخل اسرائيل، لا سيما وأن حصة العرب في هذه الكعكة آخذة بالزيادة. اضافة لذلك، فإن هذه الخطة تعتمد على الخصخصة الحاصلة في الاقتصاد الاسرائيلي والتي مضمونها، بالنسبة للعرب، قبول العاملين على اساس القدرات والمهارات الفنية وليس على اساسهم العرقي كما هو عليه الحال حتى اليوم. وترى الخطة أن وجود السوق الفلسطيني القريب لا يمنح عرب الداخل فقط صقلا لمهاراتهم الفنية بل يفتح امام المستثمرين منهم باب العولمة. وهكذا يدخل عرب اسرائيل عالم العولمة ليس عن طريق اسرائيل بل عن طريق الاقتصاد الفلسطيني. ووجود كتلة سياسية عربية نشيطة داخل الكنيست سيكون دافعا

Digitized by Birzeit University Library

قويا باتجاه مساواتهم السياسية والاجتماعية في الحياة الاسرائيلية. واذا كان التقسيم (الترتيب) الاجتماعي الاسرائيلي الحالي: اشكناز، شرقيين، عرب، فإنه، خلال فترة هذه الخطة سيصبح: أثرياء وأقل ثراء، وفقراء.

تعكس خطة "اسرائيل ٢٠٢٠" في جوهرها السياسي الخط العنصري الرسمي، حيث أنها ترى في دولة اسرائيل دولة يهودية تقوم على قانون "العودة" لليهود فقط، وهي دولة لجمع شتات اليهود. وكل من هو غير يهودي ليس له في هذه الدولة اكثر من حق المواطنة. ولأجل ذلك كرست خطة "اسرائيل ٢٠٢٠" مجلدا كاملا للمسألة اليهودية وكيفية الحفاظ على روابط الدولة مع الشتات، وضرورة استعداد المؤسسات الرسمية لاستيعاب المهاجرين اليهود خاصة إبان الأزمات التي تحتم عمليات "انقاذ" سريعة. و أصرت على "حجز مناطق مفتوحة للمهاجرين". كل ذلك جاء مع شبه اغفال لأكثر من ٢٠٪ من السكان العرب المثقلين بمشاكل قومية، سياسية، اجتماعية واقتصادية.

إن القارىء العربي في خطة" إسرائيل ٢٠٢٠ " يجد من الصعب العثور على ذاته ضمن الحلول التخطيطية المطروحة رغم الشواهد الكثيرة على حالته الصعبة . ولكنه في مجمل الخطة وفي جميع أبوابها وفصولها جزء من الكل ، وهذه نظرة ايجابية جديدة ميزت خطة " اسرائيل ٢٠٢٠ " عن سابقاتها.

ان هذه البداية بحاجة الى استمرارية أشد عمقا وأكثر تفصيلا وبالطبع اكثر جرأة . ربما تأتي هذة الامور ضمن خطة " متروبولين حيفا " الجديد ، لا سيما وأن هذا المجال الجغرافي يضم كل الجليل و قسما من وادي عارة، حيث معظم التجمع العربي.

" اسرائيل ٢٠٢٠" والسلطة الفلسطينية

خطة "اسرائيل ٢٠٢٠"، في تعاملها مع الفلسطينيين مبنية، من الناحية السياسية على أساس الاجماع القومي الاسرائيلي، والذي يحتفظ بسرية تحديد الحدود الجغرافية لدولة اسرائيل كاحتفاظه بسرية مفاعلاته الذرية. ولهذا، فإن الخطة تغفل مشكلة الحدود، الأمر الذي ينتقص كثيرا منها، اضافة إلى تعقيد وصعوبة العمل والتعامل ضمن الخطة نفسها. ومثلما كان تحديد الحدود الجغرافية ضمن اتفاقية اوسلو قد اجل الى مرحلة الحل النهائي، جاءت خطة "اسرائيل ٢٠٢٠" معالجة لهذه الخطة بنفس مستوى الغموض. وعلاوة على ذلك، فإن نوع وجوهر هذه الحدود له عدة بدائل وافضليات، سواء كانت

Digitized by Birzeit University Library

حدودا كلاسيكية بين دولتين ذواتي سيادة اقليمية، او ان تكون فلسطين جزءا من فدرالية و/ او كنفدرالية تابعة، بشكل او بآخر، للاردن ويكون لاسرائيل موطئ قدم كبير في هذه السلطة التي تسمى "لواء القدس"، او ان تبقى فلسطين بلا حدود فاصلة عن اسرائيل، يحكمها اطار جمركي واحد (اسرائيلي بالطبع). وتكون جميع معابرها الخارجية تحت السيطرة الاسرائيلية، وهذا شبيه باضفاء الشرعية الدائمة على الوضع الحالي المرحلي. أما الحجم الجغرافي للسلطة الفلسطينية فالاجماع القومي الاسرائيلي الحالي هو ظاهر في الخطة بشكل واضح. مع كل ذلك، فإن خطة "اسرائيل ٢٠٢٠" تتعامل، في الاساس مع الحيز الجغرافي كما هو ظاهر رسميا، أي مع المناطق التي ضمت رسميا لاسرائيل.

ترى خطة "اسرائيل ٢٠٢٠" ان السلام مع الاردن يمثل حجر الزاوية في علاقاتها مع العالم العربي. وتدعو الى تعزيزه على أسس وقواعد واسعة قدر المستطاع. كما أن حدود اسرائيل الامنية الشرقية ستكون هي الحدود الجغرافية بين الاردن والعراق. وقد التزم الاردن، من خلال اتفاقيات وقعت معه، بعدم السماح لأي جندي عربي الدخول إلى اراضيه. و لكن المهم، ان اسرائيل أصبحت ترى الاردن بديلا تفاوضيا للعلاقة الاقتصادية الاسرائيلية – الفلسطينية إلى درجة المشاركة الاسرائيلية – الاردنية في تسيير الامور الاقتصادية والسياسية داخل السلطة الفلسطينية. وفي كثير من الحالات يمكن استثمار هذه العلاقة المتميزة كأداة ضغط على الفلسطينيين.

أما الأهداف اسرائيلية كما تراها "اسرائيل ٢٠٢٠" فهي كما يلي:

١ – الحدود السياسية: الرغبة الاسرائيلية لا زالت قوية للابقاء على التبعية الفلسطينية، أي بدون سيادة سياسية. وخاصة في الامور الخارجية والامنية، مع امكانية وجود جيش فلسطيني رمزي.

٢– الاعتراف باقامة الدولة الفلسطينية السياسية: وهذا الاعتراف مشروط بارتباطها السياسي مع الاردن وأن يكون فيها موطئ قدم بارز لاسرائيل مثل وجود معسكرات جيش في منحدرات الجبال الشرقية وحدود نهر الاردن والغور، عددها تتراوح ما بين ٢–٣ معسكرات. أما الاجواء الفلسطينية فستكون مباحة للطيران الاسرائيلي.

Digitized by Birzeit University Library

٣- تعديل الحدود: ضم مناطق فلسطينية الى اسرائيل تشمل (غوش عتصيون، اريئيل، قسم كبير من الصحراء، كل الحدود المشتركة بين الضفة الغربية والاردن، ومراكز دينية يهودية في نابلس والخليل مع تعديل للحدود في منطقة طولكرم).

٤- القدس: ترسيخ الوضع القانوني الحالي، أي ضم القدس وتوحيدها تحت السيادة الاسرائيلية المطلقة، وتوسيع حدودها البلدية حتى مشارف رام الله شمالا، ومعاليه ادوميم – المنطقة الصناعية – شرقا، و حدود بيت لحم جنوبا وبيت شيمش غربا (وذلك من أجل مجابهة المشكلة الديموغرافية العربية). أما السكان العرب فيمكن أن يظلوا يحملون الجنسية غير الاسرائيلية والمواطنة الاسرائيلية، وهكذا تكون القدس الكبرى متروبولين اسرائيلي.

٥- المستوطنات: ابقاء قسم قليل جدا منها تحت السيادة الاسرائيلية على أن توصل جغرافيا باسرائيل وأن تكون لها طرق التفافية. وفيما عدا حزام المستوطنات الكثيف حول القدس الكبرى وغوش عتصيون لن تكون هناك عقبة كبيرة أمام ازالة المستوطنات. ولعل من سخريات القدر أن يكون الجليل المهود هو المنطقة الاسرائيلية المعدة لاستيعاب المستوطنين بعد اخلائهم من مناطق السلطة الفلسطينية والجولان.

٦- اللاجئون الفلسطينيون: مشكلة اللاجئين هي قضية اساسية في أي اتفاق فلسطيني- اسرائيلي يلتزم بموجبه الطرف الاول بتبني حل نهائي لهذه القضية واعادة صياغة تعريف " قانون اللاجئين"، الا أن المجهود الاقتصادي في حل هذه المشكلة سيكون دوليا. ويفضل لاسرائيل أن تشارك به ليس من واقع المسؤولية فحسب وانما بهدف المشاركة في توجيه الحل نحو المساقات المرغوبة لديها. وغني عن القول أن عودة اللاجئين ستكون الى مناطق السلطة، وذلك حسب برنامج وترتيب زمني ترضى عنه اسرائيل. ومع كل ذلك، فإن خطة "اسرائيل ٢٠٢٠" لا تتوقع عودة جماهيرية للاجئين حيث أن الغالبية ستفضل البقاء في اماكنها الحالية. واضافة لذلك، فإن اسرائيل، نتيجة لتطورها الاقتصادي، ستجذب وتستوعب قسما من اللاجئين، خاصة من هم اصحاب الاستثمارات، أو حتى ضمن اطار مقنن من جمع شمل العائلات.

٧- العلاقات الاقتصادية: بما أن الحديث هو عن اقتصاد اسرائيلي ضخم إلى جانب اقتصاد فلسطيني ضعيف، وأن هذه الفوارق ستستمر زمنا طويلا في

Digitized by Birzeit University Library

المستقبل، فسيظل الاقتصاد الفلسطيني تابعا للاقتصاد الاسرائيلي ومحكوما بقوانينه.

٨- العمالة الفلسطينية: الاقتصاد الاسرائيلي قادر، وفي كثير من الحالات يحبذ، استيعاب العمالة الفلسطينية. وقد تصل هذه العمالة إلى ٢٥٠ الف عامل، الا أن الاقتصاد الاسرائيلي قادر أيضا على رفض جميع اشكال العمالة الفلسطينية. والقرار بهذا الشأن متروك للحاجة السياسية الاسرائيلية. فمن الأفضل لاسرائيل ادخال العامل الاردني ضمن هذه المعادلة والاستفادة منه، ولو كبديل تفاوضي في مراحل المفاوضات.

٩- الاستثمارات الاسرائيلية داخل السلطة الفلسطينية: نظرا لضعف الاقتصاد الفلسطيني لن تكون هناك حاجة أو منفعة اقتصادية اسرائيلية من الاستثمار داخل فلسطين. ولذلك، فعلى اسرائيل والاسرائيليين الامتناع عن اقامة مشاريع استثمارية في مناطق السلطة الفلسطينية، وقانون "مراقبة العملة الاجنبية" وقانون الدخل بند "٣أ" يجب ان يبقيا ساريي المفعول بالنسبة لأراضي السلطة الفلسطينية.

ومع كل ذلك، فإن أراضي السلطة الفلسطينية لها حصة في التخطيط الاقتصادي الشامل. وذلك ضمن المشاريع الدولية المقترح اقامتها. ومن هذه المشاريع: اقامة خمسة مجمعات دولية يشارك فيها كل من اسرائيل، مصر، فلسطين، الاردن، سوريا ولبنان. وتوزع هذه المشاريع كالآتي:

منطقة (١) يشارك فيها: سوريا لبنان واسرائيل - في الشمال.

منطقة (٢) يشارك فيها: سوريا، الاردن، فلسطين واسرائيل - شواطئ بحيرة طبريا.

منطقة (٣) يشارك فيها: فلسطين، الاردن واسرائيل - منطقة البحر الميت.

منطقة (٤) يشارك فيها: الاردن، مصر واسرائيل - منطقة البحر الاحمر.

منطقة (٥) يشارك فيها: مصر، فلسطين واسرائيل - منطقة عسقلان، غزة، العريش.

ولجميع هذه المشاريع قدمت دراسات جدوى اقتصادية. (مرفق خارطة لهذه المشاريع).

Digitized by Birzeit University Library

١٠) مشروع قناة البحار: ينقل المياه المالحة الى البحر الميت ولهذا المشروع أربعة بدائل:

حيفا – جسر الشيخ حسين

الخضيرة – جسر الشيخ حسين

غزة – البحر الميت

البحر الاحمر – البحر الميت: وهو الاكثر احتمالاً وحظي بدراسات عديدة ووجوده يرضي الاردن. تمر هذه القناة اما داخل الاراضي الاسرائيلية فقط، أو داخل الاراضي الاردنية والاسرائيلية.

الفائدة الاقتصادية المأمولة من مشروع "قناة البحار" تكمن في: توليد كهرباء، تحليه مياه البحر، زيادة مخزون البحر الميت واقامة مجموعة مشاريع اقتصادية على طول القناة.

١١) نفق يمر تحت القدس: يبدأ من باب الواد غرباً حتى معاليه ادوميم شرقاً. وهذا يختصر الطريق بين اسرائيل والاردن، ويسهل الاتصال بين غزة والضفة، ولكن الاهم من ذلك انه يسهل الدخول الى القدس والخروج منها.

١٢) المياه: مشروع مياه شرق اوسطي كبير تكون فيه:

دول مصدرة للمياه – مصر وتركيا

دول مستوردة للمياه – سوريا، الاردن، العراق، دول الخليج، السعودية، اسرائيل وفلسطين.

الوقود: النفط والغاز الطبيعي العربي في طريقه لأوروبا يمر عن طريق ساحل المتوسط الشرقي (سوريا، اسرائيل وفلسطين). تستفيد هذه الدول من عوائده اضافة لحصول اسرائيل على مصدر قريب ورخيص يخفض تكلفة انتاجها ويلغي الافضلية النسبية (تكلفة الانتاج) التي تتمتع بها الآن الدول العربية، كالاردن مثلا حيث يتمتع اليوم بأسعار وقود متدنية جداً، ويوفر الارض الاسرائيلية المستعملة اليوم لحفظ خزانات الوقود الكثيرة.

Digitized by Birzeit University Library

١٤) المواصلات:

أ- البرية – اهمها طريق غور الاردن التي ستربط مصر، اسرائيل، فلسطين، الاردن، سوريا ولبنان. معظم هذه الطريق ستمر داخل الاراضي الفلسطينية وذلك حفاظاً على رصيد الارض الاسرائيلية، ووقاية لتلوث البيئة فيها.

ب- الجوية: لا توجد جدوى اقتصادية من مطار في غزة، اما المطارات الاردنية والاسرائيلية فهي قادرة على خدمة المنطقة. ومطار اسرائيل في ايلات ينقل الى الارض الاردنية وسيتم توحيده مع مطار العقبة، هذا بالاضافة إلى شارع " عابر اسرائيل" .

ج- البحرية: ميناء حيفا واشدود يمكن لهما أن يخدما المنطقة كلها. أما ميناء غزة فيمكن أن يكون صغيراً خاصة بالنسبة لصيد السمك. أما ميناء ايلات فيوصل الى ميناء العقبة. الارض الاسرائيلية في مطار وميناء ايلات تستغلها اسرائيل لتطوير المرافق السياحية الاسرائيلية.

د- سكك حديد: إحياء سكة حديد الحجاز وتوسيع استعمال سكة حديد البحر الميت – العقبة وسكة حديد تل ابيب-عمان ، وطريق اللطرون مرورا برام الله والقدس وجنوب اريحا.

١٥) مشاريع اتصالات مشتركة.

١٦) مشاريع سياحة مشتركة.

وهكذا نرى أن الإسرائيليين لا يخططون فقط لأنفسهم كما كانت قناعاتهم السابقة، بأنهم "جزيرة" معزولة داخل الشرق العربي، بل تعاملوا مع المنطقة كوحدة اقليمية جغرافية اقتصادية متكاملة، تربطها شبكات طرق حديثة، ومشاركة اقتصادية قوية تعززها تجمعات اقتصادية اقليمية ضخمة. يسعى الاسرائيليون ليكونوا "نقطة تقاطع" لأحداث الشرق الاوسط، وعصبه الاقتصادي، على شكل مرفأ للعولمة القادمة من الغرب في طريقها نحو الشرق. وذلك ضمن اقتصاد سماته الرئيسية: تخصص قطاعي عال يقوم على الصناعات المعتمدة على خبرة تقنية حديثة، ذات خدمات تجارية مالية راقية، وبنية تحتية وطنية متطورة. وبالاضافة الى ذلك، فإن خطة "اسرائيل ٢٠٢٠"، في قرائتها للتطور المستقبلي للمنطقة، تشجع استمرارية الترابط العضوي القائم بين اسرائيل

Digitized by Birzeit University Library

والدول الغربية، وترى فيه المستقبل المرغوب فيه. وأما بالنسبة للفلسطينيين، والعرب عامة فإن معرفة الامور خير من جهلها، حيث "اننا في عصر من يملك فيه المعرفة والمعلومات، ويحسن استعمالها ويجيد تحليلها يمسك بناصيات الامور".

هناك ضرورة لوضع هذه المجلدات بين يدي صانع القرار الفلسطيني والعربي لما لها من أهمية في كشف استراتيجيات اسرائيل لدورها المستقبلي في المنطقة.

اعداد: حسين ياسين

باحث مقيم في المركز الفلسطيني للدراسات الاقليمية

رام الله

Digitized by Birzeit University Library

مراجعات

بشارة، عزمي، **الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى**، (رام الله : مواطن، الطبعة الأولى، ١٩٩٨).

هذا الكتاب، وهو من القطع المتوسط ويحوي بين دفتيه ٢٥٢ صفحة، عبارة عن مجموعة من المقالات نشرها الكاتب في فترات زمنية متباعدة إلى حد ما. وهي تعبر عن "تطور فكري متدرج في فهم واقع ومستقبل ذلك الجزء من الشعب العربي الفلسطيني الذي يعيش في إطار المواطنة الاسرائيلية داخل الخط الأخضر" (ص٧). فبعد أن يلقي الكاتب الضوء وبشكل تحليلي نقدي على واقع العرب الفلسطينيين في اسرائيل والتطورات التي مر بها هذا الجزء من الشعب الفلسطيني على الأصعدة المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يطرح رؤية أو مشروعاً يرى أنه الطريق الذي يجب أن يسار عليه لكي يحافظ العرب الفلسطينيون داخل الخط الأخضر على ذاتهم القومية ويستطيعوا الظفر بحقوقهم كمواطنين ولكن ليس بالمواطنة الاسرائيلية الراهنة.

يرى الدكتور بشارة أن الفلسطينيين الذين بقوا في اسرائيل بعد حرب عام ١٩٤٨ هم "بقية مهزومة من مجتمع مهزوم" (ص٢٢) قامت الصلة بينهم وبين الدولة الاسرائيلية من خلال الشاباك وأذرعة الأمن الاسرائيلية. وبعد أن حصل هؤلاء الفلسطينيون على الحقوق الليبرالية للمواطنة، أي الاقامة الدائمة وامكانية التصويت، وبعد أن خفت وطأة الحكم العسكري الذي فرض عليهم حتى عام ١٩٦٦، أخذ يتطور لديهم وعي وادراك للاضطهاد يصعب اعتباره وعي أقلية قومية لأنه لم تكن لديهم قيادة أو نخبة قومية يمكن أن تصوغ هذا الوعي لأن هذه النخبة قد تشردت وبقي تحت الحكم الاسرائيلي هامش المجتمع الفلسطيني في الجليل والمثلث من السكان القرويين. والقرية العربية الفلسطينية، كما يرى بشارة، مرت بعملية عصرنة قسرية وبمصادرة أراض من قبل الدولة وببرتلة (*) القوة العمل دون تصنيع بمعنى "أن العصرنة مرت بسكان القرية دون أن تمر بالقرية ذاتها (ص٢٣). وهذا يعني أن العرب الفلسطينيين في اسرائيل، كجماعة قومية، تميزت من الناحية السسيولوجية بالتحديث في ظل غياب المدينة،

*المقصود بالبرتلة تحول سكان القرية الفلسطينية الى بروليتاريا تعمل في مصانع المدن الاسرائيلية.

Digitized by Birzeit University Library

وهذا بدوره يعني عدم وجود مركز ثقافي موحد وجامعة ومكتبة وطنية عربية ودور نشر وطنية وعدم وجود المجتمع الفردي والطبقة الوسطى المتبلورة حول مطامح سياسية ومشروع سياسي قومي (ص٨). وبهذا يكون المجتمع المدني غائباً بغياب المدينة العربية التي حلت محلها المدينة اليهودية وأصبحت الأقلية القومية العربية الفلسطينية على هامشها.

يعتبر بشارة المرحلة الممتدة من ١٩٤٨ - ١٩٦٧ مرحلة عزلة بالنسبة للفلسطينيين ولم يكن أمام هؤلاء العرب إلا اظهار السلوك السياسي "الحسن" للحصول على حقوق المواطنة. وفي هذه الفترة سارت ثلاثة تيارات سياسية لدى الفلسطينيين في اسرائيل : التيار الذي تأثر بالحركة القومية العربية وتيار الحركة الشيوعية وتيار مؤيدي الأحزاب الصهيونية والقوائم العربية التي ارتبطت بها. ولكن أهم حدث في تاريخ المنطقة، كما يرى الكاتب، كان حرب ١٩٦٧ التي ثبتت نتائج حرب ١٩٤٨ وأبرزت أهمية اسرائيل للغرب وكسرت مجرى عملية بناء مشروع ثقافي - سياسي عربي بزعامة مصر (ص٢٨). وكان من نتائجها ميلاد منظمة التحرير الفلسطينية واتخاذ الحركة الفلسطينية مساراً مستقلاً وفشل الاعتماد على الوحدة العربية. وبعد ١٩٦٧ نشأت برجوازية عربية لدى الفلسطينيين في اسرائيل على هامش البرجوازية الاسرائيلية "ذات طموحات اقتصادية تتجاوز الأمن المعيشي وتسعى لتحقيق هذه الطموحات ضمن الاقتصاد الاسرائيلي" (ص٣١). وقد تحول "السير الحذر على الحبل الدقيق بين الانتماء للأمة العربية وطلب الأمان في اسرائيل إلى فن الرقص على هذا الحبل". فالتيارات السياسية الجديدة لدى العرب الفلسطينيين في اسرائيل والتي بدأت تتبلور في الثمانينيات طورت خطاباً سياسياً قومياً ينطلق من مواقع ومصالح اسرائيلية، حيث دعمت الأحزاب الصهيونية ليس من منطلق اظهار الولاء والبحث عن الأمن وإنما تلبية لمصالح خاصة بها (ص٣٢).

إذا كان يوم الأرض هو الحدث الأول الذي وحد أغلبية العرب في فعالية قومية - مدنية بشكل عكس تصرفهم السياسي كأقلية قومية، فإن الانتفاضة الفلسطينية قد أوضحت الفرق بين الفلسطينيين في اسرائيل والمناطق المحتلة، كما يعتقد بشارة الذي يعتبر أن انتخابات الكنيست الثالثة عشرة تعتبر نقطة تحول في التاريخ السياسي للأقلية الفلسطينية داخل الخط الأخضر، حيث برهنت هذه الانتخابات على عودة الشرعية للأحزاب الصهيونية في الوسط العربي نتيجة لحجم الأصوات التي حصلت عليها في هذا الوسط (ص٤٣). ومن هنا، فإن ما يعتبر ازديادا في تأثير العرب في اسرائيل على السياسة الاسرائيلية هو زيادة لتأثير السياسة الاسرائيلية على هؤلاء العرب (ص٧٥).

ولهذا، فإن الدكتور عزمي بشارة يرى أن الأحزاب العربية في اسرائيل قد تبقى قائمة كتعبير عن قوة اجتماعية أكثر من تعبيرها عن توجهات سياسية مميزة وكجزء من عملية الأسرلة لأنها تتحول بشكل تدريجي إلى أحزاب

Digitized by Birzeit University Library

عربية اسرائيلية. فالخطاب السياسي الذي يكتفي ويرضى بما هو أقل من تعريف المساواة تعريفاً ديمقراطياً وبما هو أقل من الوعي القومي للسكان الأصليين يؤدي في النهاية إلى التصويت للأحزاب الصهيونية أو التركيز على العمل المحلي وتجنب السياسة القطرية قدر الامكان، هذا الخطاب، كما يراه بشارة، هو، والحالة هذه، خطاب سياسي مبتور (ص٨٠).

اسرائيل لا تتعامل مع العرب الفلسطينيين إلاّ كمجموعة طوائف وأبناء أقليات، والمواطنة الاسرائيلية لا تزود المواطن العربي بجماعة انتماء تعاضدية لأنها لا تعتبر العرب الفلسطينيين جماعة قومية. وهذا التمييز القومي ضد العرب الفلسطينيين في اسرائيل ناجم عن اقصائهم تماماً عن تعريف الدولة الاسرائيلية ذاتها، كدولة يهودية، وعن العلاقة بين الأمة والدولة الاسرائيلية (ص١٨٥).

يرفض الدكتور بشارة الاندماج في المجتمع الاسرائيلي على أساس فردي لأن هذا الاندماج يقوم على "التنازل عن الهوية القومية وتحويل الأقنعة الاسرائيلية إلى جلد انساني". كما يؤدي إلى تهميش ثقافي للمجتمع العربي في اسرائيل. وبشارة لا يرى بالادبار والانغلاق الثقافي حلاً (ص٣٨). والأسرلة، كما يراها الكاتب، لا تعني تهويد العرب في اسرائيل وتخليهم عن ثقافتهم وإنما تغيير وتبديل هذه الثقافة بشكل يجعل تأطيرها في الاطار الاسرائيلي أمراً ممكناً. فالأسرلة، والحالة هذه، هي عملية "تشكل ثقافي ونفسي للقبول بوضع نصف مواطن من جهة ونصف جماعة من ناحية أخرى" (ص٦٠-٦٤).

الاندماج الذي يراه الدكتور بشارة يعني المساواة التامة في دولة تكون لكل مواطنيها وهذه المساواة تكون "مساواة بين المختلفين وليس المتساوين" (ص٤٢). ومشروع دولة المواطنين أي أن تكون اسرائيل دولة لكل مواطنيها بالتساوي وليس دولة لليهود، هو التجلي الممكن الوحيد لمطلب المساواة للاقلية العربية الفلسطينية في اسرائيل وهو بوصلة للعمل السياسي لدى هذه الأقلية. وهذا المشروع، كما يصفه مقترحه الدكتور عزمي بشارة، هو مشروع سياسي ثقافي موجه في العمل من أجل معالجة قضايا لم تعالج في السابق وطرح مطالب لم تكن هناك جرأة على طرحها سابقاً من قبل الحركة الوطنية (ص٩٦). هذا المشروع السياسي - الثقافي النابع من تطلعات وحاجات العرب الفلسطينيين في اسرائيل يؤدي إلى تجنب الوقوع في احدى هاويتين، كما يؤكد بشارة : هاوية التأسرل وهاوية فقدان العلاقة مع الواقع المتميز لهذا الجزء من الشعب الفلسطيني بتبني مواقف منكرة لهذا الواقع متجاهلة له من منطلقات وطنية (ص٨٧-٨٨). وهو "مشروع هجومي يطالب بالحقوق الكاملة للعرب دون اعتذار أو حاجة للمساومة على الولاء السياسي مقابل هذه الحقوق". ولذلك، لا بد من تطوير الوعي المدني ومفهوم المواطنة لدى العرب حتى يتحول إلى صراع مع تعريف الدولة لذاتها تعريفاً صهيونياً. ولا بد أيضاً من تطوير مفهوم المواطنة لديهم ليشمل الحقوق الجماعية للعرب كجماعة قومية

Digitized by Birzeit University Library

الاقتصاد الفلسطيني: نظام حر أم اقتصاد موجه؟

عقدت هذه الندوة بمشاركة كل من السيد جوزيف سابا مدير بعثة البنك الدولي في فلسطين، السيد فخري تركمان عضو اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي، السيد خالد سلام مستشار الرئيس للشؤون الاقتصادية، والسيد محمد المسروجي رئيس جمعية رجال الأعمال الفلسطينية، وذلك بتاريخ ١٩٩٨/٩/٢٩، في جامعة النجاح الوطنية بمبادرة من مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. وفيما يلي عرض لأهم ما تطرقت إليه الأوراق المقدمة في هذه الندوة:

تحدث السيد جوزيف سابا عن الأوضاع الاقتصادية ومستقبل التنافسية الفلسطينية، وقدم لمحة قصيرة عن الاقتصاد الفلسطيني وأهم مؤشراته. وأشار إلى أن هنالك الكثير من القيود التي ما زالت تعيق تطور الاقتصاد الفلسطيني وتؤثر على نموه. ومن أهم تلك القيود:

١- القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة الأفراد وعلى حركة انتقال البضائع والسلع من وإلى المناطق الفلسطينية والدول الأخرى.
٢- القيود المفروضة على المياه والأرض والبنية التحتية التي تعكس ذاتها على الأسعار.
٣- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في فلسطين، وخصوصا عدم استكمال القوانين والتشريعات الاقتصادية والمالية.
٤- صغر حجم المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية، وبالتالي التأثير الكبير على قدراتها التنافسية وإنتاجيتها.

Digitized by Birzeit University Library

٥- عدم توفر النظام المالي المناسب والقادر على تقديم القروض بأحجام كبي
وفوائد مناسبة.

٦- النقص الكبير في المواد الخام في السوق المحلي وصعوبة الاستيراد والتصدير.

وتحدث السيد سابا عن القضايا المتعلقة بالسياسات المعيقة للمنافسة الفلسطينية والتي تعتبر تحت سيطرة المجتمع الفلسطيني، والتي أهمها النقص الكبير في التشريعات القانونية والمؤسساتية.

وفي نهاية ورقته، دعا السيد سابا إلى وضع استراتيجية اقتصادية واضحة للمناط الفلسطينية من أجل التغلب على المشاكل الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني كما دعا إلى العمل على زيادة الاستيراد والتصدير من خلال قوائم البروتوكول الاقتصادي لاتفاقية باريس، وبناء سياسات ضريبية تهدف إلى تخفيض العبء عن كاهل المنتج والمستهلك، وتحسين التسهيلات في مجال التمويل من أجل زيادة الاستيراد والتصدير بالإضافة إلى خصخصة الشركات الحكومية وشبه الحكومية، وكذلك تخفيف البيروقراطية في المؤسسات الفلسطينية.

تحدث السيد فخري التركمان عن الوضع الاقتصادي والظروف الحالية التي يمر بها سواء الداخلية أو الخارجية، وقال أنها تؤثر على الوضع الاقتصادي بشكل لن تؤهله إلى مرتبة الدول المستقلة ذات السيادة والنظام الاقتصادي الكامل، إذ وصف النظام الاقتصادي السائد حاليا في فلسطين بأنه نظام أقرب إلى المختلط منه إلى الاقتصاد الحر أو الموجه. وتحدث السيد تركمان عن النظام الحر وقال أنه من الصعب في هذه الأيام وجود اقتصاد قائم على نظام اللامركزية المطلقة دون تدخل من قبل الدولة.

وتحدث السيد تركمان عن واقع ومعوقات الاقتصاد الفلسطيني وعن أسباب التراجع وخصوصا بعد توقيع اتفاقية أوسلو، حيث عزا ذلك إلى القيود والمعوقات التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي والتي ما زال يفرضها على الاقتصاد الفلسطيني والتي تجلت في الإغلاقات المتكررة والحصار الاقتصادي وحرمان العمال الفلسطينيين من العمل داخل إسرائيل. بالإضافة إلى الإجراءات المعقدة التي تفرضها إسرائيل على المعابر وعلى حركة انتقال وتنقل الأفراد والبضائع من وإلى المناطق الفلسطينية والعالم الخارجي وحتى بين الضفة والقطاع معا.

Digitized by Birzeit University Library

كما أشار إلى المعوقات الذاتية ومن ضمنها عدم توفير الأطر القانونية والتشريعات اللازمة للنشاط الاقتصادي، وعدم إعطاء القطاع الخاص الفرصة الكافية للعمل وفق شعار اقتصاد السوق، وكذلك ظهور الاحتكارات وشبه الاحتكارات والكثير من الامتيازات التي فتحت لبعض الشركات دون غيرها.

وقد أكد السيد تركمان أن السياسة الاقتصادية العامة للسلطة وما أقره المجلس التشريعي من خلال القانون الأساسي ينطلق من أن النظام الاقتصادي للسلطة هو النظام الحر (اقتصاد السوق) القائم على حرية العمل والتجارة. ولكنه ذكر أن ذلك لم يطبق ولم يترجم على أرض الواقع بل أنه ما زال مجرد إطار إعلامي. وأضاف أن المتتبع للأداء الاقتصادي الحكومي يرى بصورة واضحة مدى القصور والتراجع فيه كما في الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام. وفي النهاية قال أنه لم تنبثق خطة اقتصادية كاملة وشاملة، ولم تقم السلطة الوطنية بصياغة تلك الخطة وفقا للمستجدات، واعتبر أن الوزارات صاحبة العلاقة بالاقتصاد لم تقم أيضا من خلال التنسيق مع الجهات المعنية بوضع خطة شاملة، إذ ترك الباب مفتوحا أمام الوزراء للاجتهاد الشخصي كل حسب مفهومه الخاص.

وكرر ثانية على ضرورة الاعتماد على نظام السوق المرتكز على القواعد والقوانين التي تتيح للأفراد حرية العمل وإقامة المشاريع الاقتصادية.

أما السيد خالد سلام فقد تحدث عن جهود السلطة الوطنية، وقال أنه تم مؤخرا، أي قبل حوالي ثمانية أشهر، تشكيل لجنة مشتركة مكونة من السلطة الوطنية والبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية (IFC). ومن أهم القضايا التي تناقشها اللجنة هي:

١- رزمة القوانين الاقتصادية والمالية التي أخذت السلطة الوطنية تعهدا على نفسها في بانجازها وإنهائها ومن ثم تقديمها إلى المجلس التشريعي قبل نهاية العام الجاري، والتي تبلغ (٢١) قانونا اقتصاديا وماليا متطورا، وذكر أن بعضها اقر من قبل المجلس التشريعي وبعضها الاخر لا يزال تحت البحث والمناقشة.
٢- مراجعة الاتفاقيات المعقودة مع الإسرائيليين من أجل تعديلها وذلك لما لها من آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد الفلسطيني.
٣- دراسة وضع البنية التحتية ومن ثم اعادة بناء بعضها بشكل مناسب حتى تصبح عاملا من عوامل الجذب الاستثماري في البلد.

Digitized by Birzeit University Library

٤- تشجيع سياسة الخصخصة والتي هي من الالتزامات الأساسية التي أخذتها السلط الوطنية على نفسها والتي ذكرها السيد ياسر عرفات ووزير المالية في اجتماع البنك الدولي في باريس، علما أنه حاليا لا يوجد لدى السلطة الوطنية سو احتكارين فقط هما الإسمنت والبترول، وأن السلطة سائرة في ركب الخصخص وأنها سوف تعمل على تحويل هذين القطاعين إلى القطاع الخاص في أقر فرصة.

٥- دراسة إمكانية التطوير الإداري والمؤسساتي حيث أن هنالك برامج متكامل لتنفيذ ذلك، حيث يشرف البنك الدولي على تمويل برنامجين منهما يخصان ك من وزارة المالية ووزارة العدل.

ويقوم صندوق النقد الدولي بإنتاج تقارير شهرية وأحيانا مرة كل شهرين حيث يحدد فيها المشكلات التي تواجه الفلسطينيين والاقتصاد الفلسطيني، ثم تقترح الحلول المناسبة والممكن تطبيقها للتقليل من آثارها على الاقتصاد الفلسطيني وتوزع هذه التقارير على مختلف الجهات المعنية، وخصوصا مجلس الوزراء والمجلس التشريعي.

وقال السيد سلام أن السلطة الوطنية تواجه مشاكل كبيرة جدا مع التجار وخصوصا الذين يتلفون الوثائق ومستندات البضاعة التي يتم شراؤها عن طريق إسرائيل. فمن هنا جاءت فكرة تخفيض نسبة ضرائب الدخل على كل من الشركات والأفراد وذلك من أجل تشجيع التجار على تقديم الوثائق المطلوبة إلى السلطة الوطنية لتحصيل ضرائب المقاصة من إسرائيل.

وذكر أن السلطة تقوم أيضا بتوزيع الوكالات التجارية والامتيازات التي دامت أكثر من ٢٧ عاما بأيدي الاحتلال. وشدد على أن السلطة الوطنية تسعى إلى خلق طبقة كبيرة من التجار والرأسماليين حتى تأخذ على عاتقها الامتيازات والوكالات التجارية وذلك من أجل زيادة المنافسة بينهم وضمان الحرية الاقتصادية وكذلك إعداد جيل قادر على بناء المصانع والمنشآت التجارية والصناعية الكبيرة. ولو نظرنا حاليا إلى وضع التجار الفلسطينية فنجدها كأنها موجهة، ولكن توجيه جاء من خلال الاتفاقيات التي عقدت مع الإسرائيليين وخصوصا اتفاقية أوسلو التي حددت أنواع وكميات السلع ومصادر استيرادها من الدول. وحتى يأخذ الاقتصاد سمة الحرية يجب أن يكون للجميع الحق في أن يتم التبادل التجاري بطريقة حرة وأن لا يخضع لأنواع معينة أو كميات محددة أو حتى إجراءات وطرق نقل كما هو في الوقت الحالي والذي تمر فيه الشاحنة عن ١٣ نقطة

Digitized by Birzeit University Library

تفتيش أثناء قدومها من الأردن إلى فلسطين. وما دام الوضع كذلك فإنه لا يشجع على قيام اقتصاد حر وتحديداً اذا بقي البروتوكول الاقتصادي على حاله. فالسلطة الوطنية تسعى جاهدة لتغيير الوضع بكل ما تملك من إمكانيات وجهود.

وقال مستشار الرئيس للشؤون الاقتصادية أنه، ومن أجل إيجاد مناخ لقيام السوق الحر، يجب على السلطة الوطنية:

أولا، إنجاز القوانين الاقتصادية والمالية التي تحكم النشاط الاقتصادي.

ثانيا، تعديل الاتفاقيات الاقتصادية التي وقعت مع إسرائيل، وذلك من أجل إزالة المعوقات والقيود التي وضعتها إسرائيل من خلال تلك الاتفاقيات.

ثالثا، بالنسبة لموضوعي الإسمنت والبترول، فالسلطة عازمة، وخلال فترة لا تزيد عن أربعة أشهر، على معالجتهما وإدراجهما ضمن سياسة الخصخصة.

أما السيد محمد المسروجي، رئيس جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين، فقد تحدث عن طبيعة الاقتصاد الحر، وهو الذي يسمح لكل شخص بالاستيراد والتصدير وتوظيف رأس المال وإدخال وإخراج العملات وبناء المصانع وإقامة المشاريع المختلفة متحملا بذلك كامل المسؤولية. وقال أن الاقتصاد لا ينفصل عن السياسة وأن القرارات الاقتصادية معتمدة اعتمادا كليا ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالقرارات السياسية. ولا يمكن اتخاذ قرار اقتصادي مستقل دون وجود كيان وقرار سياسي مستقل. وهذا يقودنا إلى حقيقة هامة وهي أنه من الصعب أن نقول أن لدينا اقتصادا حرا، علما أن السياسة الاقتصادية العامة للسلطة وحتى للرئيس ياسر عرفات هي بناء اقتصاد قائم على الحرية ونظام السوق.

وقال أن الاقتصاد الفلسطيني ارتبط بالاقتصاد الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ بطريقة أرادتها إسرائيل ورسمت معالمها مستهدفة الهيمنة الكاملة على النشاطات الاقتصادية للشعب الفلسطيني، وبالتالي، حرم الاقتصاد الفلسطيني من الكثير من المقومات الأساسية لنموه وتطوره، ومن ضمنها المنافسة، حرية الاستيراد والتصدير، الطاقة، والإنفاق العام من أجل بناء مؤسساته العامة والبنى التحتية الضرورية وغير ذلك من المقومات الاقتصادية. إذ عانت القطاعات الاقتصادية الفلسطينية من الكثير من المعوقات الاقتصادية. فمثلا، لم تسمح سلطات الاحتلال بحفر بئر واحدة للاستخدام الزراعي أو بناء فنادق جديدة أو حتى إضافة غرف سياحية جديدة لفنادق كانت قائمة قبل الاحتلال لقطاع السياحة وغير ذلك من القضايا.

Digitized by Birzeit University Library

وأضاف السيد المسروجي أن إسرائيل تقدم للمستثمرين الكثير من الحوافز والمساعدات والتي من ضمنها منحة تقدر بـ ٣٠٪ من قيمة المشروع وقروضا سهلة قد تصل إلى ٥٠٪ من رأس المال بالإضافة إلى فتح أسواق للتصدير والاستيراد وتوفير الكثير من المعلومات حول ذلك، وكذلك إعفاء المشاريع من الضرائب لمدة قد تصل إلى عشر سنوات. أما بالنسبة للمستثمر الفلسطيني فإنه لا يزال يعاني من الكثير من المشاكل والمعوقات التي تقف أمام إقامة مشروعاته والتي من أهمها:

١-عدم توفر البنى التحتية، وخصوصا المياه والطاقة والشوارع، إذ يجب على توصيلها إلى مشروعه على حسابه الخاص.

٢- عدم وجود المناطق الصناعية إذ يجب على المستثمر شراء الأراضي بأسعار خيالية.

٣- صعوبة الترخيص والإجراءات البيروقراطية التي يمر بها المستثمر أثناء قيامه بتسجيل مشروعه.

٤- ارتفاع أسعار الفوائد لدى البنوك التجارية والتي قد تحول دون تنفيذ المشروع أو توسيعه، بالإضافة إلى الكثير من المشاكل.

وتحدث السيد المسروجي عن الوضع الاقتصادي بعد مجيء السلطة الوطنية وقال أن إسرائيل زادت من محاربتها للاقتصاد الفلسطيني وذلك في مختلف المجالات. ففي مجالي الزراعة والصناعة ضيقت إسرائيل الخناق على المنتجات الفلسطينية بالإضافة إلى إغراق الأسواق الفلسطينية بالمنتجات الزراعية والصناعية الاسرائيلية والمستوردة أيضا. أما بالنسبة للسياحة فما زالت إسرائيل تمنع التوسع في بناء الفنادق، وخصوصا في القدس. أما قطاع التجارة، فما زال يخضع للإجراءات والسياسات التجارية الإسرائيلية، وخصوصا اتفاقية أوسلو. أما العمال، فقد قامت إسرائيل بمنع العمال الفلسطينيين من الوصول إلى إسرائيل إلا بعد الحصول على التصاريح اللازمة وبعد التفتيش الدقيق عند العبور، حيث أنها أصبحت تحدد العدد المسموح له بالدخول إلى إسرائيل، مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة.

وقال أيضا، لقد حصلت بعض التطورات الاقتصادية بعد مجيء السلطة والتي من ضمنها قوانين الوكالات التجارية والأنظمة الضريبية والسوق المالي، وكذلك بناء المؤسسات العامة والمهمة لتنفيذ إجراءات الترخيص لإقامة المشاريع والمصانع.

Digitized by Birzeit University Library

وفي النهاية، قال السيد المسروجي أنه رغم كل الضغوطات والعقبات التي وضعتها إسرائيل أمام الاقتصاد الفلسطيني، فإن التوجه العام للاقتصاد الفلسطيني هو نحو نظام سوق واقتصاد حر، ويجب على السلطة الوطنية تفعيل ذلك النظام وتحرير الاقتصاد الفلسطيني من ارتباطه الوثيق بالاقتصاد الإسرائيلي والتوجه نحو البلاد العربية، وكذلك خصخصة الاقتصاد وإعطاء القطاع الخاص فرصة أكبر في العمل. وطالب أيضا بإلغاء ظاهرة التدخل من قبل السلطات في القطاع التجاري من خلال الاحتكارات. وكرر ثانية أن الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد سوق ولا يوجد خيار آخر، وخاصة في زمن العولمة والتجارة الحرة واتفاقية الجات (GATT) والاتفاقيات الدولية الاخرى.

اعداد: أحمد ربايعة

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

تقارير موجزة

تخصص مجلة السياسة الفلسطينية جانبا مهماً من جهودها لجمع وتصنيف وتوثيق نشاطات المجتمع المدني في وقت بالغ الاهمية بالنسبة لعملية البناء الوطني الفلسطيني. وفي هذا الاطار تقوم هيئة التحرير بتوثيق الندوات والمؤتمرات التي تناقش قضايا الساعة الفلسطينية لتكون دليلا للباحث والمهتم بالموضوعات التي يدور حولها حوار ونقاش في المجتمع الفلسطيني كما تبرز في كل فترة زمنية.

حلقة نقاش حول انتهاك حقوق الانسان

-المكان: غزة، معسكر جباليا، ١٩٩٨/٨/٣١ .
-الهيئة المنظمة: المركز الفلسطيني ضد العنف بالتعاون مع دار الشباب للثقافة.
-العنوان: ظاهرة الخوف والانسحاب المجتمعي وانتهاك حقوق الانسان.
-الموضوع: أسباب ظاهرة الخوف والانسحاب المجتمعي ومخاطرها على بنية الفرد.
-أبرز المشاركين: حسام شحادة، مصطفى الحمدني.

ندوة حول الاستيطان في محافظة خانيونس

-المكان: غزة، ١٩٩٨/٨/٣١ .
-الهيئة المنظمة: جبهة التحرير العربية.
-العنوان: مخاطر الاستيطان في محافظة خانيونس.
-الموضوع: ضرورة التصدي لسياسة الاستيطان التي تعتبر نهجا استراتيجيا لدى اسرائيل.
-أبرز المشاركين: عوض العاروفي.

ندوة حول الواقع الفلسطيني

-المكان: البيرة، ١٩٩٨/٩/٣ .
-الهيئة المنظمة: مركز فلسطين للدراسات والبحوث.
-العنوان: الواقع الفلسطيني .... المأزق والبديل.

Digitized by Birzeit University Library

-الموضوع: مناقشة خمس سنوات من التفاوض على أوسلو والخيارات والبدائل المتاحة.
-أبرز المشاركين: د. حيدر عبد الشافي، عبد الجواد صالح، د. علي الجرباوي.

ندوة سياسية حول الخليل
-المكان: الخليل، ١٩٩٨/٩/٢ .
-الهيئة المنظمة: رابطة الجامعيين في الخليل.
-العنوان: الخليل بين الماضي والحاضر والمستقبل.
-الموضوع: أهمية المحافظة على مكانة الخليل وعدم افساح المجال للاسرائيليين لتهويدها .
-أبرز المشاركين: علي القواسمي، أحمد سعيد التميمي، مصطفى النتشة.

ورشة عمل حول عمل المصارف
-المكان: غزة، ١٩٩٨/٩/٣ .
-الهيئة المنظمة: مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في غزة.
-العنوان: دور المصارف في التنمية.
-الموضوع: دعوة المصارف الى تفعيل دورها في تنمية جميع قطاعات الاقتصاد الوطني.
-أبرز المشاركين: علي شعث، غالب حنتولي.

ندوة سياسية حول تجربة المجلس التشريعي
-المكان: غزة، ٣/٩/ ١٩٩٨ .
-الهيئة المنظمة: التوجيه الوطني.
-العنوان: تجربة المجلس التشريعي بين الواقع والطموح.
-الموضوع: تجربة المجلس التشريعي والصعوبات والعراقيل التي واجهته.
-أبرز المشاركين: د. زياد أبو عمرو، سليمان ابو نادي.

ورشة عمل حول اللاعنف الفعال والتغير الاجتماعي
-المكان: الخليل، ١٩٩٨/٩/٥ .
-الهيئة المنظمة: مركز الوطن للتثقيف المدني وحل النزاعات، منظمة اللاعنف العالمية، مركز كارونا.
-العنوان: اللاعنف الفعال والتغير الاجتماعي.
-الموضوع: مفهوم العنف واللاعنف والقوة العدوانية والعوامل الاساسية للنزاع بأنواعه.
-أبرز المشاركين: البرفيسوره باولا جرين.

ورشة عمل حول احتياجات قرى القدس
-المكان: القدس، كلية العلوم والتكنولوجيا في أبو ديس ١٩٩٨/٩/٥ .
-الهيئة المنظمة: الملتقى الفكري العربي.
-العنوان: احتياجات قرى القدس.
-الموضوع: احتياجات قرى محافظة القدس لا سيما في مجال البنى التحتية.
-أبرز المشاركين: محمد زهدي النشاشيبي، جميل ناصر، عطا الله حنا.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول مستقبل الصراع في القدس

-المكان: غزة، ١٩٩٨/٩/٨ .
-الهيئة المنظمة: المركز الفلسطيني للدراسات والبحوث.
-العنوان: حول مستقبل الصراع في القدس.
-الموضوع: مستقبل الصراع في القدس .
-أبرز المشاركين: د. محمد الهندي.

ورشة عمل حول الشباب والديمقراطية

-المكان: جنين، قرية برقين، ١٩٩٨/٩/٥ .
-الهيئة المنظمة: اتحاد الشباب الديمقراطي (اشد).
-العنوان: الشباب والديمقراطية.
-الموضوع: التربية المدنية والحوار الوطني بين أفراد الاسرة والطالب والمعلم واعتماد هـذا كأسلوب وممارسة في الحياة والعمل.
-أبرز المشاركين: جهاد الصباح.

ندوة حول القانون وفوضى السلاح

-المكان: غزة، ١٩٩٨/٩/٦ .
-الهيئة المنظمة: وزارة الاعلام.
-العنوان: القانون وفوضى السلاح.
-الموضوع: الحد من ظاهرة التسلح وتنفيذ القوانين وتنمية الحس الجماعي، ومحاربة ظاهرة تفشي حمل السلاح ومحاربة السلبيات الناتجة عن هذه الظاهرة.
-أبرز المشاركين: اللواء أمين الهندي، جميلة صيدم.

ورشة عمل حول واقع الطفل الفلسطيني

-المكان: بيت لحم، ١٩٩٨/٩/٨ .
-الهيئة المنظمة: دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية.
-العنوان: المؤشرات الوطنية المعيارية لواقع الطفل الفلسطيني.
-الموضوع: الاهتمام بثقافة الطفل الفلسطيني وضرورة التنسيق بين المؤسسات الاهلية والحكومية من أجل وضع خطة وطنية متكاملة للاهتمام بالطفل.
-أبرز المشاركين: توفيق نصار، سميح ابو زاكية.

ورشة عمل حول الشبكة الاكاديمية الفلسطينية

-المكان: رام الله، ١٩٩٨/٩/٩ .
-الهيئة المنظمة: وزارة التعليم العالي.
-العنوان: الشبكة الاكاديمية الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

-الموضوع: مناقشة تقرير عمل اليونسكو حول كيفية وسبل ربط الجامعات والكليات في فلسطين من خلال شبكة معلومات الكترونية.
-أبرز المشاركين: سامر سلامة.

ورشة عمل حول ادارة مكاتب نواب التشريعي

-المكان: غزة، ١٩٩٨/٩/١٠ .
-الهيئة المنظمة: مشروع تعزيز عمل المجلس التشريعي.
-العنوان: إدارة مكاتب نواب المجلس التشريعي الفرعية بمحافظات غزة.
-الموضوع: مفهوم وعمل مكاتب النواب الفرعية وكيفية الادارة السليمة الناجحة لتحقيق علاقة مميزة بين النواب وناخبيهم.
-أبرز المشاركين: طلعت مصلح.

ورشة عمل حول انفاق واستهلاك الاسرة

-المكان: نابلس، ١٩٩٨/٩/١٠ .
-الهيئة المنظمة: دائرة الاحصاء المركزية.
-العنوان: انفاق واستهلاك الأسرة.
-الموضوع: مؤشرات مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية استنادا الى مسح انفاق واستهلاك الاسرة لعام ١٩٩٧ .
-أبرز المشاركين: غسان نوفل، حفظي عبد الكريم.

ورشة عمل حول الصناعات الوطنية

-المكان: نابلس، قرية ياسوف ١٩٩٨/٩/١٥ .
-الهيئة المنظمة: مركز الارشاد النسوي بالتعاون مع وزارة التموين.
-العنوان: تشجيع الصناعات الوطنية.
-الموضوع: سبل الاستغناء عن الصناعات الاسرائيلية وكيفية توفير الاحتياجات في المنزل وتشجيع الصناعات الوطنية.
-أبرز المشاركين: غدير المصري، المهندس محمد حامد، نجاة أبو بكر.

ندوة حول الفكر العربي

-المكان: غزة، ١٩٩٨/٩/١٥ .
-الهيئة المنظمة: اللجنة الثقافية ولجنة الوعظ والارشاد لحزب الاتحاد الوطني الاسلامي.
-العنوان: أثر الفكر الغربي على الفكر العربي في العصر الحديث.
-الموضوع: تأثر المفكرين العرب بأفكار الفكر الغربي منذ القرن السابع عشر وحتى قرننا الحالي، ومراحل تطور الفكر الاسلامي تاريخياً.
-أبرز المشاركين: عدنان الكحلوت، أمين خضر.

Digitized by Birzeit University Library

ورشة عمل حول أوضاع القطاع الخاص

-المكان: غزة، ١٩٩٨/٩/١٦ .
-الهيئة المنظمة: وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
-العنوان: أوضاع القطاع الخاص.
-الموضوع: بيان أهمية ودور القطاع الخاص في أحداث تنمية اقتصادية مستمرة في فلسطين.
-أبرز المشاركين: د. علي شعث، محمود الفرا.

ندوة حول التواصل بين الجمهور وصناع القرار

-المكان: رام الله، ١٩٩٨/٩/١٧ .
-الهيئة المنظمة: مركز المرأة العاملة.
-العنوان: لقاء التواصل وجها لوجه بين الجمهور وصناع القرار.
-الموضوع: مناقشة الفساد المالي والاداري في مؤسسات السلطة ومرجعية مجلس الوزراء.
-أبرز المشاركين: عبد الجواد صالح، حاتم عبد القادر، مصطفى البرغوثي.

ورشة عمل حول الديمقراطية وحل النزاعات

-المكان: بيت لحم، ١٧-١٩٩٨/٩/١٨ .
-الهيئة المنظمة: مركز وئام الفلسطيني.
-العنوان: الديمقراطية وحل النزاعات.
-الموضوع: الديمقراطية وحل النزاعات بين المواطنين في فلسطين.
-أبرز المشاركين: وليد سالم، سلوى بنورة.

ورشة عمل حول تسويق منتجات المشاريع الصغيرة

-المكان: غزة، ١٩٩٨/٩/١٩ .
-الهيئة المنظمة: اتحاد جمعيات الاغاثة الزراعية.
-العنوان: تسويق منتجات المشاريع الصغيرة في قطاع غزة.
-الموضوع: أهمية التوزيع بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمشاكل التي تواجهه عبر المعابر والمطارات
-أبرز المشاركين: عبد الكريم عاشور، ليلى العرجا، ابتسام النواجحة.

ندوة حول بناء المجتمع المدني الفلسطيني

-المكان: جنين، قاعة بلدية جنين ١٩٩٨/٩/٢٠ .
-الهيئة المنظمة: المجلس الاعلى للثقافة والفنون.
-العنوان: نحو بناء المجتمع المدني في فلسطين.
-الموضوع: دعوة للتماسك لمواجهة ضغوط اسرائيل، وتوضيح قدرة الشعب على بناء مجتمع الحضارة والتقدم والديمقراطية، وضرورة تضافر الجهود وطاقات الجميع للوصول إلى دولة المؤسسات والقانون.
-أبرز المشاركين: زهير مناصرة، د. ابراهيم أبو لغد، نبيل عمرو، د. كمال عبد الفتاح جبر.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول الجريمة وأثرها على المجتمع الفلسطيني

-المكان: دير البلح، ١٩٩٨/٩/٢٠ .
-الهيئة المنظمة: مفوضية التوجيه الوطني في المنطقة الوسطى.
-العنوان: الجريمة والأسباب التي تؤدي الى وقوعها في المجتمع الفلسطيني.
-الموضوع: العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتربوية وعلاقتها بالجريمة.
-أبرز المشاركين: جمال مغازي، حياة فارس، د. عبد العزيز ثابت، جميل سلامة.

ندوة حول الاستيطان

-المكان: نابلس، ١٩٩٨/٩/٢١ .
-الهيئة المنظمة: مركز يافا الثقافي.
-العنوان: الاستيطان في الاراضي الفلسطينية.
-الموضوع: الاستيطان وتأثيره على المفاوضات والاراضي الفلسطينية.
-أبرز المشاركين: د. سعيد البيشاوي.

محاضرة حول التنظيم ودوره في بناء الدولة

-المكان: غزة، ١٩٩٨/٩/٢٢ .
-الهيئة المنظمة: المفوض السياسي العام للتوجيه الوطني.
-العنوان: التنظيم ودوره في مراحل بناء الدولة.
-الموضوع: أهمية التنظيم في بناء الدولة، وضرورة الاهتمام ببناء الانسان الفلسطيني من خلال التنظيم وعقد الدورات المتنوعة.
-أبرز المشاركين: عثمان ابو غربية.

ورشة عمل حول الديمقراطية والانتخابات

-المكان: محافظة سلفيت، ١٩٩٨/٩/٢٦ .
-الهيئة المنظمة: مركز الدفاع عن الحريات.
-العنوان: حول الديمقراطية والانتخابات.
-الموضوع: الديمقراطية وأهميتها في المجتمع الفلسطيني.
-أبرز المشاركين: محمد أبو حارثية، فؤاد عزريل، د. أحمد الديك، علي أبو هلال.

ندوة حول الاستثمار في القطاع الزراعي

-المكان: نابلس، ١٩٩٨/٩/٢٦ .
-الهيئة المنظمة: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.
-العنوان: الاستثمار في القطاع الزراعي-المعوقات والامكانيات.
-الموضوع: اجراء تقييم واقعي لمعوقات الاستثمار في القطاع الزراعي، وتحديد الاطار التنظيمي المناسب للتعامل مع مختلف جوانب هذا الموضوع .
-أبرز المشاركين: حكمت زيد، هشام عورتاني.

Digitized by Birzeit University Library

ورشة عمل حول الأمية القانونية

-المكان: غزة، ١٩٩٨/٩/٢٦ .
-الهيئة المنظمة: الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.
-العنوان: حول محو الأمية القانونية وقانون التأمين والمعاشات.
-الموضوع: كيفية تطبيق قانون التأمين والمعاشات والوضع القانوني للمرأة.
-أبرز المشاركين: منى حمد، ابراهيم دردونة، هيام المدهون، آمال الامام.

ورشة عمل حول مشروع قانون العمل

-المكان: رام اللـــه، ١٩٩٨/٩/٢٨ .
-الهيئة المنظمة: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن.
-العنوان: مشروع قانون العمل.
-الموضوع: مناقشة مشروع قانون العمل المقر من المجلس التشريعي.
-أبرز المشاركين: قدورة فارس، عيسى ابو شرار، طارق طوقان، حنان البكري، خالد قزمار.

ورشة عمل حول العنف الاسري

-المكان: جنين، فقوعة ١٩٩٨/٩/٢٩ .
-الهيئة المنظمة: طاقم شؤون المرأة.
-العنوان: العقاب والعنف الاسري.
-الموضوع: بحث ومناقشة العقاب والعنف الاسري على شخصية النشء في الاسرة.
-أبرز المشاركين: نجوى محاميد.

ورشة عمل حول مشروع قانون العمل

-المكان: رام اللـــه، ١٩٩٨/٩/٢٨ .
-الهيئة المنظمة: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن.
-العنوان: مشروع قانون العمل الفلسطيني.
-الموضوع: الاثار الاقتصادية والاجتماعية والمالية المترتبة على تطبيق مشروع قـــانون العمـــل على العمال.
-أبرز المشاركين: قدورة فارس، عيسى ابو شرار.

ورشة عمل حول مهارات الاتصال وأساليبه

-المكان: طولكرم، مخيم طولكرم، ١٩٩٨/٩/٢٩ .
-الهيئة المنظمة: جمعية المرأة العاملة.
-العنوان: مهارات الاتصال وأساليبه.
-الموضوع: مفهوم عملية الاتصال وعناصر العملية ومكونات وأشكال وأنواع الاتصال.
-أبرز المشاركين: عبلة عيد.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول الاقتصاد الفلسطيني

-المكان: نابلس، ١٩٩٨/٩/٢٩ .
-الهيئة المنظمة: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.
-العنوان:الاقتصاد الفلسطيني: نظام حر أم اقتصاد موجه؟
-الموضوع: اهمية وضع استراتيجية اقتصادية واضحة المعالم وأهمية اعطاء الفرص المتكافئة امام كافة المواطنين، وتشكيل مجلس أمن اقتصادي.
-أبرز المشاركين: جوزيف سابا، فخري تركمان، خالد سلام، محمد مسروجي، د. هشام عورتاني.

ندوة حول مدينة نابلس

-المكان: نابلس، ١٩٩٨/٩/٢٩ .
-الهيئة المنظمة: مكتبة بلدية نابلس.
-العنوان: آثار مدينة نابلس وتاريخها الحضاري.
-الموضوع: الآثار والجوانب الحضارية التي تمتاز بها مدينة نابلس.
-أبرز المشاركين: د. ابراهيم الفني، عدنان الدرهلي، خلدون عبد الحق ، علي طوقان.

ندوة بعنوان الثقافة العلمية للجميع

-المكان: رام الله، ١٩٩٨/٩/٣٠ .
-الهيئة المنظمة: مركز المورد، رام الله.
-العنوان: الثقافة العلمية للجميع .... لماذا؟ وكيف؟
-الموضوع: مفهوم الثقافة العلمية للجميع وتطوره وعلاقة الثقافة العلمية بإعداد المواطن وقدرته على اتخاذ القرار.
-أبرز المشاركين: ماهر الحشوة، تفيدة جرباوي، مروان عورتاني، رسمية المحتسب، وسيم الكردي.

ندوة حول رأي الاسلام في قضية تنظيم الأسرة

-المكان: غزة، ١٩٩٨/٩/٣٠ .
-الهيئة المنظمة: جمعية تنظيم الاسرة.
-العنوان: رأي الاسلام في قضية تنظيم الأسرة.
-الموضوع: حول رأي الاسلام في تنظيم الاسرة وأباحته لعملية التنظيم بشرط تراضي الزوجين.
-أبرز المشاركين: صبحي اليازجي، حمدي سعدة.

ورشة عمل حول أولويات التنمية لقطاع البنية التحتية

-المكان: نابلس، ١٩٩٨/١٠/١ .
-الهيئة المنظمة: محافظة نابلس بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
-العنوان: أولويات التنمية لقطاع البنية التحتية في محافظة نابلس.
-الموضوع: الجهود التي بذلت لتطوير قطاع البنية التحتية لمدينة نابلس .
-أبرز المشاركين: محمود العالول، عماد الساعد، سمير أبو عيشه، ايهاب صبيح.

Digitized by Birzeit University Library

ورشة عمل حول ظاهرة العنف وسبل الحد منها

-المكان: القدس، ١٩٩٨/١٠/١ .
-الهيئة المنظمة: مركز اللاعنف والديمقراطية.
-العنوان: العمل على الحد من ظاهرة العنف في مدينة القدس.
-الموضوع: مناقشة أسباب ومشاكل العنف في المجتمع وطرح الحلول لمواجهة هذه الظاهرة المتزايدة.
-أبرز المشاركين: لوسي نسيبه، حاتم عبد القادر ، مروان درويش.

ورشة بعنوان المرأة في الاحزاب السياسية

-المكان: غزة، ١٩٩٨/١٠/٥ .
-الهيئة المنظمة: اتحاد العمل النسائي.
-العنوان: المرأة في الاحزاب السياسية.
-الموضوع: أهمية دور المرأة في المجتمع وأهمية وجودها في الأحزاب.
-أبرز المشاركين: انعام ابو ندى.

ورشة عمل حول العلاقات العامة

-المكان: القدس، ١٩٩٨/١٠/٦ .
-الهيئة المنظمة: تجمع مؤسسة التعاون لادارة مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية.
-العنوان: العلاقات العامة بين الواقع وآفاق المستقبل.
-الموضوع: أهمية العلاقات العامة في المؤسسات، والمكانة الادارية للعلاقات العامة في المؤسسات المحلية.
-أبرز المشاركين: د. محمد شديد، المستشار أحمد خليل محسن.

ورشة عمل حول واقع الطفل

-المكان: نابلس، ١٩٩٨/١٠/١١ .
-الهيئة المنظمة: دائرة الاحصاء المركزية.
-العنوان: نحو قائمة مؤشرات وطنية معيارية حول واقع الطفل الفلسطيني.
-الموضوع: تعميق الحوار وتوثيق العلاقة بين منتجي البيانات الاحصائية ومستخدميها.
-أبرز المشاركين: ممثلي الوزارات في محافظة شمال الضفة.

ورشة عمل حول مشاكل المرأة

-المكان: نابلس، ١٩٩٨/١٠/٨ .
-الهيئة المنظمة: جمعية المرأة العاملة في نابلس.
-العنوان: مشاكل وهموم المرأة.
-الموضوع: ضرورة التخلص من نظرة المجتمع السلبية للمرأة وضرورة انصافها.
-أبرز المشاركين: دلال سلامة، محمد العاروري، ايمان عساف، حسن البرغوثي، امنة برغوثي.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول الزواج المبكر وأثره على المجتمع

-المكان: نابلس، ١٩٩٨/١٠/٨ .
-الهيئة المنظمة: مركز حواء للثقافة والفنون في نابلس.
-العنوان: حول الزواج المبكر وأثره على المجتمع.
-الموضوع: ضرورة تعزيز الوعي والتعليم عند الفتيات من خطورة زواجهن المبكر.
-أبرز المشاركين: خولة أبو حجله، سوزان عبدو، د. نادر سعيد.

ورشة عمل حول دور المرأة العاملة في الانتخابات

-المكان: غزة، ١٩٩٨/١٠/١١ .
-الهيئة المنظمة: دائرة المرأة العاملة في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.
-العنوان: دور المرأة العاملة في الانتخابات.
-الموضوع: دور المرأة العاملة الفلسطينية في عملية البناء الوطني .
-أبرز المشاركين: ابراهيم حمد.

ورشة عمل حول المرأة

-المكان: غزة، ١٩٩٨/١٠/١١ .
-الهيئة المنظمة: مجلس اتحاد الطلبة في جامعة الازهر.
-العنوان: المرأة والمستقبل.
-الموضوع: أهمية دور المرأة في المجتمع الفلسطيني عند الاعداد للخطط التنموية المستقبلية.
-أبرز المشاركين: نهاد اللهواني، أميرة خالد، مروه قاسم، ابتسام زقوت، موسى حلس.

ندوة حول منظمة التحرير الفلسطينية

-المكان: غزة، ١٩٩٨/١٠/١٣ .
-الهيئة المنظمة: المركز القومي للدراسات والتوثيق.
-العنوان: منظمة التحرير الفلسطينية أين هي الان؟ ماذا بقي منها؟ ما دورها؟ وما مستقبلها؟
-الموضوع: دور منظمة التحرير الفلسطينية ومستقبلها.
-أبرز المشاركين: سليم الزعنون، ، سليمان النجاب، د. سمير غوشه، عبد الرحيم ملوح.

ورشة عمل حول الديمقراطية والانتخابات

-المكان: جنين، ١٩٩٨/١٠/١٣ .
-الهيئة المنظمة: مركز الدفاع عن الحريات.
-العنوان: حول الديمقراطية والانتخابات، والعلاقة بين المجلس التشريعي والمواطن.
-الموضوع: الديمقراطية وأهميتها في بناء المجتمع الفلسطيني.
-أبرز المشاركين: د. نافع حسن، د. حسين الاعرج، جمال الشاتي.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول الاغذية الفاسدة

-المكان: دير البلح، ١٩٩٨/١٠/١١ .
-الهيئة المنظمة: مركز صحة المرأة التابع لمؤسسة الثقافة والفكر بالتعاون مع وزارة التموين.
-العنوان: مخاطر الأغذية الفاسدة.
-الموضوع: الاغذية الفاسدة وتصدي وزارة التموين لظواهر الغش التجاري.
-أبرز المشاركين: فريال ثابت، ابراهيم شاهين، تيسير مطر، د. عبد الله الجزار.

ندوة حول العلاقة بين مؤسسات حقوق الانسان والأجهزة الأمنية

-المكان: غزة، ١٩٩٨/١٠/١٢ .
-الهيئة المنظمة: مؤسسة الضمير لرعاية المعتقلين وحقوق الانسان.
-العنوان: العلاقة بين مؤسسات حقوق الانسان والاجهزة الأمنية.
-الموضوع: مناقشة العلاقة بين منظمات حقوق الانسان والأجهزة الأمنية.
-أبرز المشاركين: خليل ابو شمالة، محمد المصري، سمير ابو طيبة، محمد دهمان، راجي الصوراني.

ورشة عمل حول الحركة النقابية

-المكان: نابلس، ١٩٩٨/١٠/١٢ .
-الهيئة المنظمة: دائرة المرأة في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين واتحاد نقابات عمال الدانمارك
-العنوان: حول الحركة النقابية.
-الموضوع: التجربة النقابية الدانمركية وتجربة المرأة العاملة في الدانمارك والحريات النقابية.
-أبرز المشاركين: شاهر سعد.

لقاء تثقيفي حول حقوق العاملات

-المكان: البيرة، ١٩٩٨/١٠/١٢ .
-الهيئة المنظمة: مركز المرأة العاملة.
-العنوان: حقوق العاملات وواجباتهن
-الموضوع: التعريف بقانون العمل الساري المفعول وقانون العمل الفلسطيني الجديد.
-أبرز المشاركين: نائلة عودة.

ندوة حول تنظيم الأسرة

-المكان: غزة، ١٩٩٨/١٠/١٢ .
-الهيئة المنظمة: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية مع جمعية تنظيم الاسرة.
-العنوان: تنظيم النسل.
-الموضوع: التأكيد على أهمية تنظيم الأسرة في بناء المجتمع الفلسطيني المسلم.
-أبرز المشاركين: الشيخ جمال المغازي، الشيخ محمد لافي، الشيخ بكر التتر.

Digitized by Birzeit University Library

لقاء اقتصادي في ملتقى رجال الأعمال في الخليل

-المكان: الخليل، ١٩٩٨/١٠/١٢ .
-الهيئة المنظمة: ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني في الخليل.
-العنوان: حول البورصة والأسهم والمؤشرات المالية العالمية.
-الموضوع: حول أسواق المال وكيفية عملها ومؤشرات الأسواق العالمية .
-أبرز المشاركين: حنا سماد، سليمان نمر.

ندوة حول مراحل النمو

-المكان: رام الله، ١٩٩٨/١٠/١٥ .
-الهيئة المنظمة: جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية في رام الله.
-العنوان: مراحل النمو.
-الموضوع: مراحل النمو عند الفتيات والتغيرات الفسيولوجية والنفسية التي تطرأ عليهن في هذه المرحلة.
-أبرز المشاركين: فايزة المحتسب، د. انشاد البرغوثي، نوال مطيع.

يوم دراسي اعلامي حول الطفل

-المكان: غزة، ١٩٩٨/١٠/١٥ .
-الهيئة المنظمة: دائرة العمل النسائي في حزب الخلاص الوطني الاسلامي.
-العنوان: الاعلام المرئي وتأثيره على الطفل في قطاع غزة.
-الموضوع: الاعلام المرئي وتأثيره على الطفل ودور الأسرة في تربية الطفل في مجتمع الاعلام المعاصر.
-أبرز المشاركين: د. حسين أبو شنب، د. محمود ابو دف، د. عليان الحولي.

ورشة عمل حول مشروع قانون السلطة القضائية

-المكان: غزة، ١٩٩٨/١٠/١٥ .
-الهيئة المنظمة: نقابة محامي فلسطين.
-العنوان: استقلال القضاء.
-الموضوع: مناقشة قانون السلطة القضائية.
-أبرز المشاركين: عبد الكريم ابو صلاح، اسماعيل الجرو، أحمد المغني، راجي الصوراني.

ندوة حول أثر الاعلام المرئي على الطفل

-المكان: غزة، ١٩٩٨/١٠/١٦ .
-الهيئة المنظمة: دائرة العمل النسائي في حزب الخلاص الوطني الاسلامي.
-العنوان: الاعلام المرئي وتأثيره على الطفل في قطاع غزة.
-الموضوع: دور الاسرة في تربية الطفل أمام المجال الواسع لوسائل الاتصال والثورة التكنولوجية.
-أبرز المشاركين: د. حمدان الصوفي، د. حسين أبو شنب.

Digitized by Birzeit University Library

ورشة عمل حول اعلان الدولة

-المكان: نابلس، ١٩٩٨/١٠/١٨ .
-الهيئة المنظمة: المجلس الوطني في نابلس.
-العنوان: الابعاد السياسية لقيام الدولة.
-الموضوع: اعلان تجسيد الدولة الفلسطينية.
-أبرز المشاركين: هاني الحسن، قيس عبد الكريم، د. مصطفى البرغوثي، عبد الرحيم ملوح، ناصر الدين الشاعر، د. أحمد مجدلاني، حسن الكاشف، د. وجيه عفونة.

ندوة حول الوضع السياسي الراهن

-المكان: نابلس، ١٩٩٨/١٠/١٨ .
-الهيئة المنظمة: جبهة العمل الطلابي التقدمية في جامعة النجاح الوطنية.
-العنوان: الوضع السياسي الراهن بعد مرور خمس سنوات على أوسلو.
-الموضوع: الوضع السياسي منذ توقيع اتفاق أوسلو بسلبياته وايجابياته.
-أبرز المشاركين: د. يوسف عبد الحق، احمد قطامش، رجا اغبارية.

ندوة حول العلاقة بين الأجهزة الأمنية والحركة الطلابية

-المكان: غزة، ١٩٩٨/١٠/٢٠ .
-الهيئة المنظمة: مركز طلاب الجامعة الاسلامية.
-العنوان: طبيعة العلاقة بين الأجهزة الأمنية والحركة الطلابية.
-الموضوع: حول العلاقة بين الأجهزة الأمنية والحركة الطلابية.
-أبرز المشاركين: راجي الصوراني، محمد المصري، محمود الزهار.

ندوة حول اعلان بسط سيادة الدولة

-المكان: بيت ساحور، ١٩٩٨/١٠/١٩ .
-الهيئة المنظمة: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.
-العنوان: نحو اعلان بسط سيادة دولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.
-الموضوع: توجيه الجهود والطاقات من أجل الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.
-أبرز المشاركين: الياس جورج، داوود تلحمي، ناديا النواس.

ندوة حول امكانية التنمية الفلسطينية

-المكان: غزة، ١٩٩٨/١٠/١٩ .
-الهيئة المنظمة: جمعية الصداقة الفلسطينية- الروسية.
-العنوان: امكانية التنمية الفلسطينية في الوضع الراهن.
-الموضوع: ضرورة حصر الموارد البشرية والطبيعية الفلسطينية المشتتة وتجميع كل العناصر المفككة للاسهام في بناء الكيان الوطني عبر خطة اقتصادية وسياسية واضحة المعالم.
-أبرز المشاركين: غازي الصوراني، د. مرعي عبد الرحمن.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول السلطات الثلاثة

-المكان: بيت لحم، ١٩٩٨/١٠/٢٠ .
-الهيئة المنظمة: المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية.
-العنوان: حول السلطات الثلاثة القضائية والتشريعية والتنفيذية.
- الموضوع: حول السلطات في تنظيم حياة المجتمع الفلسطيني على كافة الأصعدة والتأكيد على أهمية الفصل بينهما.
-أبرز المشاركين: ناصيف معلم، النائب صلاح التعمري، القاضي فتحي أبو سرور.

ورشة عمل حول تطوير سلوك الطفل المعاق

-المكان: نابلس، ١٩٩٨/١٠/٢٠ .
-الهيئة المنظمة: برنامج التعاون بين جامعة النجاح الوطنية وجامعة أوسلو.
-العنوان: عملية تطوير سلوك الطفل المعاق داخل الأسرة وفي المجتمع.
-الموضوع: دور المؤسسات في رعاية الأطفال المعاقين.
-أبرز المشاركين: د. هنج دي، د. آن ساجياكن، علي حبايب، د. ماهر أبو زنط.

ورشة عمل حول اعلان قيام الدولة الفلسطينية

-المكان: نابلس، ١٩٩٨/١٠/٢٠ .
-الهيئة المنظمة: المجلس الوطني الفلسطيني.
-العنوان: الأسس والأبعاد القانونية والدستورية لتجسيد الاستقلال والسيادة.
-الموضوع: اعلان قيام الدولة الفلسطينية.
-أبرز المشاركين: د. موسى دويك، د. كمال قبعة، د. احمد مبارك الخالدي، د. نافع الحسن، د. حنا عيسى، د. محمد الشلايدة.

ورشة عمل حول دور المرأة في مؤسسات المجتمع المدني

-المكان: نابلس، ١٩٩٨/١٠/٢١-٢٠ .
-الهيئة المنظمة: المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية.
-العنوان: أهمية دور المرأة في مؤسسات المجتمع المدني.
-الموضوع: تاريخ مؤسسات المجتمع المدني وأهمية دور المرأة.
-أبرز المشاركين: حسين صوالحه، ناديا حمدان، عاطف سعد.

ورشة عمل حول الزواج المبكر

-المكان: بيت لحم، ١٩٩٨/١٠/٢١ .
-الهيئة المنظمة: مركز المرأة العاملة.
-العنوان: حول الزواج المبكر وآثاره السلبية.
-الموضوع: الزواج المبكر.
-أبرز المشاركين: آمال رشماوي.

Digitized by Birzeit University Library

ورشة عمل حول متطلبات تجسيد الاستقلال

-المكان: نابلس، ١٩٩٨/١٠/٢٤ .
-الهيئة المنظمة: المجلس الوطني الفلسطيني.
-العنوان: حول مقومات ومتطلبات تجسيد الاستقلال والسيادة.
-الموضوع: مناقشة موضوع اعلان الدولة.
-أبرز المشاركين: د. غانية ملحيس، د. سمير حليله ، صخر حبش، د. هشام عورتاني، د. داوود تلحمي.

ندوة سياسية

-المكان: القدس، ١٩٩٨/١٠/٢٥ .
-الهيئة المنظمة: حركة الشبيبة الطلابية في جامعة القدس.
-العنوان: الدولة الفلسطينية والسيادة على الأرض.
-الموضوع: اعلان الدولة الفلسطينية.
-أبرز المشاركين: النائب عباس زكي، الشيخ جميل حمامي، قيس عبد الكريم.

ورشة عمل حول قانون العمل

-المكان: طولكرم، مخيم طولكرم، ١٩٩٨/١٠/٢٥ .
-الهيئة المنظمة: جمعية المرأة العاملة.
-العنوان: حول قانون العمل الساري المفعول.
-الموضوع: تعريف العمل والعمل المنظم وعقد العمل وانواعه.
-أبرز المشاركين: محمد البليدي، عبلة عيد.

ندوة بعنوان التعليم من أجل مستقبل أفضل

-المكان: رام الله، ١٩٩٨/١٠/٢٦ .
-الهيئة المنظمة: جمعية تنظيم وحماية الاسرة الفلسطينية.
-العنوان: التعليم من أجل مستقبل أفضل.
-الموضوع: أهمية التعليم وتفضيله على الزواج وخاصة في سن مبكرة والتركيز على تعليم الفتاه الريفية، ومنحها حقوقها وجعل التعليم الزاميا حتى المرحلة الثانوية العامة.
-أبرز المشاركين: فايزة المحتسب، عائشة تايه، صبيحة حمدان، سوسن عزايزة.

ورشة عمل حول الديمقراطية

-المكان: طولكرم، ١٩٩٨/١٠/٢٩ .
-الهيئة المنظمة: مركز الدفاع عن الحريات في القدس.
-العنوان: حول الديمقراطية.
-الموضوع: مناقشة دور الاحزاب في التعددية الفكرية والسياسية واوضاع المحاكم.
-أبرز المشاركين: د. نافع الحسن، د. حسن خريشة، العميد عز الدين الشريف.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول الديمقراطية وتنظيم الاسرة وحقوق الانسان

-المكان: غزة، ١٩٩٨/١٠/٢٩ .
-الهيئة المنظمة: مركز البحوث الانسانية والتنمية الاجتماعية بالتنسيق مع مركز عبسان الثقافي.
-العنوان: دور الديمقراطية وتنظيم الاسرة في دعم وحماية حقوق الانسان.
-الموضوع: الديمقراطية ونشأتها وتطوير تنظيم الاسرة ودوره في دعم الديمقراطية وحماية حقوق الانسان.
-أبرز المشاركين: د. سفيان ابو نجيلة، د. ايوب العالم، د. احسان خليل الاغا.

ورشة عمل حول دور المرأة

-المكان: نابلس، ٣٠-١٩٩٨/١٠/٣١ .
-الهيئة المنظمة: المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية.
-العنوان: دور المرأة في مؤسسات المجتمع المدني.
-الموضوع: تاريخ مؤسسات المجتمع المدني وأهمية تفعيل دور المؤسسات لزيادة نشاطاتها النسوية .
-أبرز المشاركين: خسن صوالحة، نادية حمدان، عاطف سعد.

ندوة حول الديمقراطية وأسس المجتمع المدني

-المكان: غزة، ١٩٩٨/١١/١ .
-الهيئة المنظمة: المركز الفلسطيني ضد العنف بالتعاون مع المركز الفلسطيني لتطوير المشاريع الصغيرة.
-العنوان: حول الديمقراطية وأسس المجتمع المدني.
-الموضوع: أهمية ترسيخ الديمقراطية وسيادة القانون وحرية التعبير باعتبارها المدخل الصحيح لعملية الأمن والسلام للشعبين.
-أبرز المشاركين: كمال الشرافي، عبد الكريم عاشور، مصطفى الحمداني، محمد علي ناصر.

ندوة حول السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط

-المكان: الخليل، ١٩٩٨/١١/٢ .
-الهيئة المنظمة: دائرة العلاقات العامة في جامعة الخليل.
-العنوان: السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط واتفاقية واي بلانتيشن.
-الموضوع: اهم بنود واي بلانتيشن والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية في الشرق الأوسط ودورها في عملية السلام.
-أبرز المشاركين: د. شيريل اوبنبيرغ، د. نبيل ابو زنيد، د. راتب السويطي.

ورشة عمل حول دور هيئة المدن والمناطق الحرة الصناعية وآفاق الاستثمار

-المكان: غزة، ١٩٩٨/١١/٤ .
-الهيئة المنظمة: هيئة المدن والمناطق الحرة الصناعية.
-العنوان: دور الهيئة وقانون المدن والمناطق الحرة الصناعية وآفاق الاستثمار.

Digitized by Birzeit University Library

-الموضوع: دور الهيئة وقانون المدن والمناطق الحرة الصناعية وآفاق الاستثمار في منطقة غزة الصناعية بمشاركة رجال اعمال فلسطينيين ومستثمرين وذلك في المنطقة الصناعية -شرق غزة.
-أبرز المشاركين: د. عبد المالك جابر، كيشور روان، د. بشير الريس، عبد الرحيم نعيم.

ورشة عمل حول المخدرات ومخاطرها
-المكان: غزة، مخيم الشاطىء، ١٩٩٨/١١/٥ .
-الهيئة المنظمة: اللجنة الشعبية في مخيم الشاطىء في غزة.
-العنوان: حول المخدرات ومخاطرها.
-الموضوع: اسباب تعاطي المخدرات والاضرار المدمرة لها.
-أبرز المشاركين: كمال أبو عمرو، عبد اللطيف عبيد، ماجد نبهان.

ورشة عمل حول تأهيل ضحايا التعذيب
-المكان: غزة، ١٩٩٨/١١/٨ .
-الهيئة المنظمة: برنامج غزة للصحة النفسية بالتعاون مع مركز تأهيل ضحايا التعذيب في الدانمارك.
-العنوان: دور العلاج الطبيعي في تأهيل ضحايا التعذيب.
-الموضوع: أساليب التعذيب وطرق علاجها.
-أبرز المشاركين: لون تيفد سالم، علي البحري، د. عبد العزيز ثابت.

دورة تدريبية حول "الشباب في ظل الديمقراطية"
-المكان: غزة، ١٩٩٨/١١/٩ .
-الهيئة المنظمة: مركز التدريب المجتمعي وادارة الازمات.
-العنوان: الشباب في ظل الديمقراطية وحقوق الانسان.
-الموضوع: أهمية انتهاج الديمقراطية في السلوك على كافة الاصعدة .
-أبرز المشاركين: عبد العزيز حلس، د. فضل ابوهين.

محاضرة حول الغضب عند الأطفال
-المكان: جباليا، ١٩٩٨/١١/١٠ .
-الهيئة المنظمة: برنامج غزة للصحة النفسية بالتنسيق مع مكتب العمل الجماهيري.
-العنوان: نوبات الغضب عند الاطفال أسبابها وعلاجها.
-الموضوع: الأسباب التي تؤدي إلى الغضب وطرق العلاج السليمة.
-أبرز المشاركين: د. جابر صلاح.

محاضرة حول العنف العائلي
-المكان: غزة، ١٩٩٨/١١/١١ .
-الهيئة المنظمة: برنامج غزة للصحة النفسية بالتعاون مع مركز تأهيل المعاقين.
-العنوان: العنف العائلي.
-الموضوع: أشكال العنف التي تمارس داخل الأسرة، والأسباب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لها.

Digitized by Birzeit University Library

-أبرز المشاركين: صابر النيرب.

ورشة عمل حول دمج الطفل المعاق في المجتمع

-المكان: نابلس، ١٩٩٨/١١/١١ .
-الهيئة المنظمة: جمعية المرأة العاملة.
-العنوان: دمج الطفل المعاق في المجتمع المحلي.
-الموضوع: زيادة الوعي المجتمعي بموضوع الأطفال المعاقين.
-أبرز المشاركين: د. علام جرار، فاطمة المصري، وفاء العلي، فاتن غازي.

ورشة عمل عن دور المرأة

-المكان: جنين، كفر دان، ١٩٩٨/١١/١١ .
-الهيئة المنظمة: جمعية المرأة العاملة في جنين.
-العنوان: دور المرأة في صنع القرار.
-الموضوع: أهمية متابعة التثقيف المدني وتمكين النساء من ايجاد فرص عمل وتدريبهن على المـــهارات لرفع مستواهن الاقتصادي.
-أبرز المشاركين: فتنه خليفة، صبحية غانم، آمال رشماوي، ايناس المصري.

ندوة حول الاعلان العالمي لحقوق الانسان

-المكان: خانيونس، ١٩٩٨/١١/١٤ .
-الهيئة المنظمة: قسم العلاقات العامة والاعلام ومجلس طلبة كلية العلوم والتكنولوجيا.
-العنوان: بمناسبة الذكرى الخمسين للاعلان العالمي لحقوق الانسان.
-الموضوع: أهمية الانسان في بناء المجتمعات، حول الحملة العالمية لمنظمة العفو الدولية.
-أبرز المشاركين: كمال الدين العبيدي، ايمان رضوان، شحده درغام.

إعداد: دينا جبر

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

نص مذكرة اتفاق واي بالإنجليزي*

"مذكرة واي ريفر"

التاريخ: ١٩٩٨/١١/٢٣

فيما يلي اجراءات لتسهيل تطبيق الاتفاق الانتقالي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة الموقع في الثامن والعشرين من ايلول ١٩٩٥ (الاتفاق الانتقالي) واتفاقات أخرى ذات صلة بينها "مذكرة للحفظ" الصادرة في السابع عشر من كانون الثاني ١٩٩٧ (يشار إليها لاحقا باسم "اتفاقات سابقة") حتى يتمكن الطرفان الاسرائيلي والفلسطيني من الاضطلاع بفاعلية اكبر بمسؤولياتهما المتبادلة ومن بينها تلك المتعلقة بعمليات اعادة انتشار اضافية وبالامن. هذه الإجراءات يجب أن تطبق بطريقة موازية تدريجية تتفق مع هذه المذكرة والجدول الزمني المرفق بها. وهي خاضعة للبنود والشروط الواردة في الاتفاقات السابقة ولا يمكن أن تحل محل الالتزامات الاخرى الواردة فيها.

اولاً، اعادات انتشار إضافية:

أ- المرحلة الاولى والثانية من اعادات انتشار اضافية

١) طبقا للاتفاق الانتقالي والاتفاقات التي تلته فإن تطبيق الجانب الإسرائيلي للمرحلتين الاولى والثانية من اعادة الانتشار الاضافية سيتمثل في أن ينقل الى الطرف الفلسطيني ١٣٪ من المنطقة "ج" على الشكل التالي:

١٢ بالمئة الى المنطقة "ب"

أعطى الطرف الفلسطيني علما بأنه سيحدد منطقة/ مناطق تبلغ مساحتها ثلاثة بالمئة من المنطقة "ب" السالفة الذكر لاعلانها مناطق خضراء و/أو محميات طبيعية. كما أعلن الطرف الفلسطيني أنه سيتصرف طبقاً

*هذا النص هو ترجمة غير رسمية للنسخة الانجليزية التي وزعت في واشنطن.
المصدر: صحيفة القدس، ٢٦ تشرين الأول ١٩٩٨.

Digitized by Birzeit University Library

للمعايير العلمية الموضوعة ومن ثم لن يحدث في هذا الإطار أي تغيير في وضع هذه المناطق، من دون أن يمس ذلك بحقوق سكان هذه المناطق ومن ضمنهم البدو. ومع أن هذه المقاييس لا تسمح بإقامة انشاءات جديدة في هذه المناطق فأنه سيمكن صيانة الطرق والمنازل الموجودة فيها.

يحتفظ الطرف الإسرائيلي في هذه المناطق الخضراء/المحميات الطبيعية بالمسؤولية الاولى في مجال الأمن بهدف حماية الإسرائيليين ومواجهة تهديد الإرهاب. انشطة وتحركات قوات الشرطة الفلسطينية يمكن أن تحدث بعد تنسيق وتأكيد. ويعطي الطرف الإسرائيلي جوابا سريعا على مثل هذه الطلبات.

٢) في إطار التطبيق السالف الذكر لإعادة الانتشار الاولى والثانية فإن ١٤,٢ بالمئة من المنطقة "ب" ستصبح منطقة "أ".

ب-المرحلة الثالثة من اعادات الانتشار الإضافية

انطلاقا من بنود التفاق الانتقالي ورسائل وزير الخارجية (وارن) كرستوفر للطرفين في السابع عشر من كانون الثاني ١٩٩٧ المتعلقة بعملية اعادة انتشار إضافية سيتم تكليف لجنة بهذه المسألة. وسيتم اطلاع الولايات المتحدة بانتظام (على تطور اعمال هذه اللجنة).

ثانيا، الأمن:

في إطار أحكام الترتيبات الأمنية الواردة في الاتفاق الانتقالي وافق الطرف الفلسطيني على اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لمنع وقوع أعمال إرهاب وجرائم وأعمال عنف موجهة ضد الطرف الإسرائيلي، وضد الأفراد الذين يعيشون تحت سلطة الطرف الإسرائيلي وضد ممتلكاتهم، كما وافق الطرف الإسرائيلي على اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لمنع وقوع اعمال ارهاب وجرائم وأعمال عنف موجهة ضد الطرف الفلسطيني، وضد الافراد الذين يعيشون تحت سلطة الطرف الفلسطيني وضد ممتلكاتهم. كما اتفق الطرفان على اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالفين كل داخل ولايته القانونية، وعلى منع أي تحريض موجه ضد الطرف الآخر من قبل منظمات أو مجموعات أو أفراد كل في اطار ولايته القانونية.

يقر الطرفان بأنه من مصلحتهما الحيوية محاربة الإرهاب ومكافحة العنف طبقا للملحق رقم واحد للاتفاق الانتقالي ومذكرة الحفظ. ويسلمان ايضا بأن مكافحة الإرهاب والعنف يجب أن تكون كاملة وبأن تشمل بنية دعم الارهاب والبيئة المشجعة لدعم الارهاب. ويجب أن تكون (مكافحة الارهاب) مستمرة وثابتة على المدى الطويل بحيث لا يحدث توقف في التحرك ضد الارهابيين وبناهم. ويجب أن تكون تعاونية انطلاقا من أن أي مجهود لا يكون فاعلا تماما من دون تعاون اسرائيلي-فلسطيني ومن دون تبادل مستمر للمعلومات والافكار والاعمال.

طبقا للاتفاقات السابقة فإن تنفيذ الطرف الفلسطيني لمسؤولياته في مجال الأمن ومجال التعاون في الأمن ونقاط أخرى سيفصل لاحقا خلال المهل المحددة في الجدول الزمني المرفق.

Digitized by Birzeit University Library

أ) الاعمال الامنية

١- تحييد ومكافحة التنظيمات الارهابية

أ- سيعلن الطرف الفلسطيني سياسة عدم التسامح مع الارهاب والعنف ضد الطرفين.

ب- يضع الطرف الفلسطيني خطة عمل يتم تقاسمها مع الولايات المتحدة على أن يبدأ تنفيذها على الفور لضمان مكافحة منهجية وفاعلة ضد المنظمات الارهابية وبناها.

ج- اضافة إلى التعاون الثنائي الإسرائيلي الفلسطيني حول الأمن فإن لجنة اميركية-فلسطينية ستجتمع كل اسبوعين لبحث الإجراءات المتخذة لازالة الخلايا الارهابية وبنى الدعم التي تخطط وتمول وتدعم الارهاب. وإضافة إلى هذه الاجتماعات فإن الطرف الفلسطيني سيطلع الولايات المتحدة بشكل كامل على الاعمال التي يقوم بها لجعل كل التنظيمات (او فروع تنظيمات) ذات الطابع العسكري الارهابي أو العنيف خارجة على القانون مع بنى دعمها، ولمنعها من التحرك انطلاقاً من المناطق الواقعة تحت سلطة قوانينه.

د- يعتقل الطرف الفلسطيني الأفراد المشتبه في قيامهم بأعمال عنف وإرهاب بهدف إجراء تحقيق اضافي ويلاحق ويعاقب كل الاشخاص المتورطين في أعمال عنف وارهاب.

هـ- تجتمع لجنة اميركية-فلسطينية لدرس وتقويم المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات الملاحقة والعقاب أو الاجراءات القضائية الاخرى التي تمس وضع الأشخاص المشتبه بارتكابهم أعمال عنف وارهاب أو تواطؤهم فيها.

٢- حظر الأسلحة غير القانونية

أ- يكفل الطرف الفلسطيني وجود اطار قانوني فاعل للتجريم، وفقا للاتفاقات السابقة، أي استيراد أو صنع أو بيع أو حيازة أو امتلاك غير مشروع للاسلحة النارية والذخائر في المناطق الواقعة تحت سلطة القانون الفلسطيني.

ب- اضافة إلى ذلك سيضع الطرف الفلسطيني ويطبق بشكل صارم ومتواصل برنامجا منهجيا منتظما لجمع أي معدات غير شرعية، وفقا للاتفاقات السابقة، والتصرف بها بالشكل المناسب. وقد وافقت الولايات المتحدة على المساعدة في تطبيق هذا البرنامج.

ج- سيتم إنشاء لجنة اميركية-فلسطينية للمساعدة في التعاون وتعزيزه بهدف منع تهريب أو ادخال الاسلحة والمواد المتفجرة بصورة غير مشروعة إلى المناطق الخاضعة للقوانين الفلسطينية.

٣- منع التحريض

أ-استنادا إلى ما هو متعارف عليه دوليا في هذا المجال وطبقا للمادة ١٢ (١) من الاتفاق الانتقالي ومذكرة الحفظ سيصدر الطرف الفلسطيني مرسوما يحظر أي شكل من أشكال التحريض على العنف أو الإرهاب وينشيء آليات للتحرك بشكل منهجي ضد كل عبارات أو تهديدات بالعنف. وسيكون هذا المرسوم مشابهاً لمرسوم إسرائيلي يتناول الموضوع نفسه.

Digitized by Birzeit University Library

ب- تجتمع لجنة اميركية-إسرائيلية- فلسطينية بشكل منتظم لمتابعة حالات التحريض المحتمل على العنف أو الإرهاب ولكي تقدم توصيات حول سبل منع هذا التحريض. وستسمي كل من الاطراف الإسرائيلية والاميركية والفلسطينية في هذه اللجنة خبيرا في الاعلام وممثلا قانونيا وخبيراً في التربية ومسؤولا رسمياً أو رسمياً سابقاً منتخباً.

ب) التعاون الأمني

اتفق الطرفان على أن يستند تعاونهما في مجال الأمن على روح شراكة ويتضمن في ما يتضمن الإجراءات التالية:

١- تعاون ثنائي

سيكون هناك تعاون ثنائي كامل في مجال الأمن بين الطرفين وسيكون متواصلا ومكثفا وشاملا.

٢-سيجري تبادل للخبرات البوليسية والقانونية وفي مجال التدريب وأشكال أخرى من التعاون.

٣-لجنة ثلاثية

إضافة إلى التعاون الثنائي الإسرائيلي-الفلسطيني في مجال الأمن ستجتمع لجنة رفيعة المستوى اميركية-إسرائيلية-فلسطينية كلما دعت الحاجة أو مرة كل أسبوعين على الأقل لتقويم التهديدات القائمة ومعالجة العقبات التي تعترض قيام تعاون وتنسيق فاعل في مجال الأمن، وتوجيه الخطوات المتخذة لمحاربة الارهاب والمنظمات الإرهابية.

وستستخدم هذه اللجنة أيضا كمنتدى لمتابعة مسألة الدعم الخارجي للارهاب. وخلال هذه الاجتماعات سيطلع الطرف الفلسطيني بشكل كامل اعضاء اللجنة على نتائج التحقيقات التي يجريها مع المشتبه بهم من الارهابيين الذين تم اعتقالهم وسيتبادل المشاركون أي معلومات إضافية لازمة. وتقوم اللجنة بشكل منتظم باطلاع قادة الطرفين على وضع التعاون ونتائج اجتماعاتها وتوصياتها.

ج) قضايا أخرى

١- قوة الشرطة الفلسطينية

أ- سيقدم الجانب الفلسطيني قائمة بأفراد قوة الشرطة إلى الجانب الإسرائيلي وفقا للاتفاقيات السابقة.

ب- إذا طلب الجانب الفلسطيني مساعدة فنية فإن الولايات المتحدة أبدت استعدادها لتلبية هذه الاحتياجات بالتعاون مع مساعدين آخرين.

ج- تتولى لجنة الرقابة والتوجيه (مونيتورينغ اند ستيرينغ كوميتي) بموجب مهامها تنفيذ هذا الإجراء وإبلاغ الولايات المتحدة به.

٢- ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية

تجدد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تأكيد ما جاء في الرسالة التي بعث بها رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات بتاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٩٩٨ إلى الرئيس كلينتون من إلغاء لبنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تتعارض مع الرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل في ٩و ١٠ ايلول ١٩٩٣. يدعو رئيس [illegible] ياسر عرفات ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني

Digitized by Birzeit University Library

ورئيس المجلس المركزي الفلسطيني اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني وأعضاء المجلس المركزي وأعضاء الحكومة الفلسطينية الى اجتماع يتحدث فيه كلينتون ليؤكد مجدداً دعمه لعملية السلام.

٣- المساعدة القانونية في القضايا الجنائية

من بين أشكال المساعدة القانونية في القضايا الجنائية سيتم عرض (أو اعادة عرض) طلبات اعتقال أو نقل المشتبه بهم أو المتهمين بموجب البند الثاني (٧) من الملحق الرابع للاتفاق المرحلي من خلال آلية اللجنة القانونية الإسرائيلية الفلسطينية وسيتم الرد عليها وفقا للبند الثاني (٧) للملحق الرابع للاتفاق المرحلي في خلال ١٢ اسبوعا. والطلبات التي ستعرض بعد الاسبوع الثامن سيتم الرد عليها وفقا للبند الثاني (٧) (ف) في غضون أربعة اسابيع. وقد طلب الجانبان من الولايات المتحدة الاعلان بانتظام عن الاجراءات المتخذة للرد على المطالب السالفة الذكر.

٤. حقوق الأنسان ودولة القانون

وفقا للبند الحادي عشر (١) للملحق الأول للاتفاق الانتقالي وبدون الخروج عن الإجراءات السالفة الذكر تمارس الشرطة الفلسطينية سلطاتها ومسؤولياتها لتنفيذ هذه المذكرة مع احترام القواعد المتفق عليها دوليا لحقوق الانسان ودولة القانون توجهها في ذلك الحاجة إلى حماية الشعب واحترام كرامة الانسان وتجنب المضايقات.

ثالثا، اللجنة الانتقالية والموضوعات الاقتصادية:

١- يؤكد الجانبان الاسرائيلي والفلسطيني مجددا التزامهما بتعزيز علاقاتهما واتفاقهما على ضرورة تشجيع التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وانطلاقا من ذلك اتفق الجانبان على مواصلة أو احياء عمل جميع اللجان الدائمة التي تشكلت بموجب الاتفاق الانتقالي ولا سيما لجنة الرقابة والتوجيه واللجنة الاقتصادية المشتركة ولجنة الشؤون المدنية واللجنة القانونية واللجنة الدائمة للتعاون.

٢- اتفق الطرفان الاسرائيلي والفلسطيني على الترتيبات التي ستتيح الاسراع بفتح المنطقة الصناعية في غزة. كما عقدا "بروتوكولا يتعلق بإنشاء وتشغيل مطار غزة الدولي خلال المرحلة الانتقالية".

٣- سيستأنف الجانبان المفاوضات حول الممر الآمن على الفور. وبشأن الممر الجنوبي سيبذل الطرفان قصارى جهدهما لعقد اتفاق في غضون اسبوع اعتبارا من موعد دخول هذه المذكرة حيز التنفيذ. يبدأ تشغيل الطريق الجنوبي على الاثر في أسرع وقت ممكن. وبشأن الممر الشمالي ستتواصل المفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق في أسرع وقت ممكن. وأن يطبق هذا الاتفاق سريعا على الاثر.

٤- يقر الجانبان الاسرائيلي والفلسطيني بأهمية ميناء غزة الكبرى لتنمية الاقتصاد الفلسطيني والتوسع التجاري الفلسطيني. ويتعهدان بالعمل بلا ابطاء على عقد اتفاق يتيح انشاء وتشغيل الميناء تنفيذا للاتفاقات السابقة. وستسرع اللجنة الاسرائيلية الفلسطينية عملها على الفور بهدف التوصل إلى إبرام بروتوكول في غضون ٦٠ يوما للبدء في إنشاء الميناء.

Digitized by Birzeit University Library

٥- يعترف الطرفان بأن القضايا القانونية التي لم يتم حلها تؤثر سلبا على العلاقات بين الشعبين. ومن ثم فأنهما سيعملان على تسريع الجهود عبر اللجنة القانونية لإيجاد حلول للمشاكل القانونية المعلقة وتنفيذ هذه الحلول في أسرع وقت ممكن.

٦- يبدأ الطرفان الاسرائيلي والفلسطيني أيضاً حواراً اقتصاديا استراتيجيا لتعزيز علاقاتهما الاقتصادية. ويشكلان في اطار اللجنة الاقتصادية المشتركة لجنة خاصة لهذا الغرض. وستبحث اللجنة المسائل الأربع التالية:

أ- الضرائب الاسرائيلية على الشراء

ب- التعاون في مكافحة سرقة السيارات

ج- معالجة الديون الفلسطينية غير المدفوعة

د- تأثير المقاييس الاسرائيلية كعقبات أمام التجارة والتوسع للقائمتين (السلعتين) أ١وأ٢. وعلى اللجنة أن تقدم تقريرا مؤقتا في غضون ثلاثة أسابيع من بدء سريان هذه المذكرة على أن تعرض في غضون ستة اسابيع النتائج والتوصيات التي ينبغي تنفيذها.

٧- اتفق الجانبان على أهمية مساعدة الممولين الدوليين المستمرة في تسهيل قيام الجانبين بتنفيذ الاتفاقات المبرمة. كما سلما بالحاجة إلى الدعم المتزايد للتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. واتفقا على التوجه معا إلى المجموعة المانحة لتنظيم مؤتمر وزاري قبل نهاية ١٩٩٨ للحصول على وعود برفع مستوى المساعدات.

رابعا، مفاوضات الوضع النهائي:

يستأنف الجانبان فورا مفاوضات الوضع النهائي بوتيرة متسارعة وعليهما بذل جهود ماضية للتوصل إلى اتفاق قبل الرابع من ايار ١٩٩٩. وستجري المفاوضات بلا انقطاع وقد ابدت الولايات المتحدة استعدادها لتسهيل هذه المفاوضات.

خامسا، الاعمال أحادية الجانب:

ادراكا لضرورة خلق أجواء مواتية لهذه المفاوضات يتعهد الجانبان بعدم اتخاذ إجراءات من شأنها تغيير الوضع في الضفة الغربية أو في قطاع غزة كما ينص الاتفاق المرحلي.

تصبح هذه المذكرة سارية المفعول بعد عشرة أيام من تاريخ التوقيع.

Digitized by Birzeit University Library

طلب اشتراك في

السياسة الفلسطينية

ارجو قبول اشتراكي بـ ( ) نسخة اعتبارا

من ( ) ولمدة ( ) عام

☐ طيه شك بقيمة ( ) صادر لامر

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية أو CPRS

☐ إرسال فاتورة (للمؤسسات فقط)

الاسم:

العنوان:

الاشتراك السنوي (بما فيه اجور البريد الجوي):

اشتراكات محلية:

افراد: ٢٥ دولاراً مؤسسات: ٤٠ دولاراً

اشتراكات دولية:

أفراد: ٤٠ دولاراً مؤسسات: ٦٠ دولاراً

تودع الحوالات في حساب رقم : دينار : 3007701/1/10/1
بنك الأردن والخليج-فرع نابلس دولار: 3007701/0

ترسل الطلبات الى:

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
ص.ب. ١٣٢
شارع صلاح الدين
نابلس، فلسطين
ت ٣٨٠٣٨٣ (٠٩)
ت/فاكس ٣٨٠٣٨٤ (٠٩)
البريد الالكتروني cprs@zaytona.com

Digitized by Birzeit University Library

دعوة الباحثين والاكاديميين لتقديم ابحاث للنشر

تسر مجلة **السياسة الفلسطينية** ان تعلن للباحثين الاكاديميين الفلسطينيين والعرب والاجانب عن قبولها للابحاث والدراسات والمقالات والمراجعات ذات الصلة بالقضايا السياسية والاقتصادية والامنية والاستراتيجية والاجتماعية الفلسطينية في الوطن والشتات.

سياسة النشر بالمجلة

يشترط في المواضيع المرسلة لمجلة **السياسة الفلسطينية** أن يتوفر فيها ما يلي:

- ان يتوفر في الموضوع الاصول العلمية المتعارف عليها.
- يفضل ان تكون المادة المرسلة مطبوعة، وفي حالة عدم توفر هذه الامكانية تقبل المادة المكتوبة بخط اليد شريطة ان يتوفر الوضوح التام.
- المواد المرسلة للمجلة يجب ان تكون دراسات بحثية، مقالات رأي، مراجعة كتب ذات صلة بالموضوع الفلسطيني، تقارير عن أنشطة وفعاليات ذات أهمية للباحث والمتابع للتطورات الفلسطينية.
- ان تتوفر في المقالة البحثية أو مقال الرأي أو مراجعة الكتاب اصول الكتابة العلمية، وان تسهم في اثراء حيثيات السياسات الفلسطينية الراهنة.
- يشترط ان يكون المقال ما بين (٤٠٠٠-٧٠٠٠) كلمة، والمراجعة ما بين (١٥٠٠-٢٥٠٠) كلمة.
- المجلة غير ملزمة بنشر او اعادة اية مادة تصل اليها.
- تتم الموافقة على نشر أية مادة بعد اجازتها من هيئة تحكيم المجلة.
- تقدم المجلة مكافأة رمزية عن كل مادة يتم نشرها.

هيئة التحرير

Digitized by Birzeit University Library

al-Siyasa al-Filastiniyya

(Palestine Policy)

(Volume 6. Number 21. Winter, 1999)

Articles

The Applicability of International Law to the Occupied Territories Once a Palestinian State is Declared — **Ibrahim Sha'ban**

The Linkage Between the Establishment of a Palestinian State and Israeli Security — **Mamduh Nofal**

Economic Requirements for the Declaration of the Palestinian State — **Hazim Shunnar**

The Wye River Memorandum: Where to? — **Khalil Shikaki**

File: Repercussions of Declaring A Palestinian State

Ahmed Mubark Al-Khalidi, Tayseer Khalid, Hassan Asfour, Sakhir Habash, Abdullah Abu 'Eid, Nihad al-Sheikh Khalil

Interviews

Isma'eel Abu Shanab, Ahmed Qurei', Abbas Zaki

Hassan Asfour (Speaks on Why River Memorandum)

Reports, Reviews, Israeli Issues, Documents

Center For Palestine Research and Studies (CPRS)
P.O.Box 132, Nablus, Palestine - Tel: (09) 2380383, Tel&Fax: (09) 2380384

Digitized by Birzeit University Library